المجلس القضائيّ
Judicial Council

التقرير السنوي
لأوضاع المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة العامة
للعام ٢٠١٨

صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
ولي العهد

المحتويـات

كلمة رئيس المجلس القضائي ٥

تقديـــــــم ٨

المحور الأول: نبذة عن القضاء النظامي

القسم الأول: القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم العمل القضائي ٩

القسم الثاني: الكادر القضائي ١٤

القسم الثالث: الإنجازات على صعيد توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي ١٦

المحور الثاني: أعمال القضاء النظامي لعام ٢٠١٨

القسم الأول : المنهجية المتبعة في التقرير والمؤشرات وطرق احتسابها ٢١

القسم الثاني: ملخص عن أعمال جميع المحاكم ٢٣

المحور الثالث : أوضاع النيابة العامة وسير العمل فيها لعام ٢٠١٨

القسم الأول : أعمال رئاسة النيابة العامـــــة ٥٣

القسم الثاني: مجموع أعمال دوائر النيابة العامة ٥٤

القسم الثالث: مجموع أعمال دوائر الادعاء العام ٥٦

القسم الرابع : التحديات التي تواجه النيابة العامة ٦٣

القسم الخامس: تطلعات النيابة العامة المستقبلية ٦٣

المحور الرابع : أوضاع محاكم القضاء الإداري وسير الأعمال فيها لعام ٢٠١٨

القسم الأول : أعمال المحكمة الإدارية العليا ٦٥

القسم الثاني: أعمال المحكمة الإداريـــــة ٦٧

القسم الثالث: أعمال النيابة العامة الإدارية ٦٨

المحور الخامس :أعمال التفتيش

القسم الأول : الشكاوى المقدمة والتحقيق فيها ٧٠

القسم الثاني: الجولات التفتيشية لعام ٢٠١٨ ..... ٧١

المحور السادس : التدريب والتعاون الدولي

القسم الأول : المشاركات الداخلية ٧٣

القسم الثاني: المشاركات الخارجية والتعاون الدولي ٧٥

المحور السابع : القضاء الأردني في المؤشرات الدولية ٧٧

ملحق ١ التقارير الإحصائية التفصيلية لأعمال المحاكم ٨٥

ملحق ٢ صور اعضاء الجهاز القضائي ١٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامي أسمى آيات التقدير والاعتزاز بقيادتكم الهاشمية المظفرة باسمي وباسم أعضاء المجلس القضائي والقضاة النظاميين كافة ، مجددين العهد بالعمل الجاد والدؤوب الملتزم بتوجيهات جلالتكم من أجل التطوير والإصلاح والتحديث في مسيرة البناء وإقامة العدل وإرساء مبدأ سيادة القانون.

قال تعالى في محكم تنزيله: «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» (٥٨ سورة النساء) فالعدل أساس الملك، وأساس العدل سيادة القانون، وسيادة القانون ترتكز على وجود قضاء قوي ونزيه ومستقل يصون الحقوق ويحقق المساواة بين المواطنين. وتعي السلطة القضائية دورها هذا وما يتطلبه من تطوير مستمر للعمل القضائي. وقد وَضَعت استراتيجية تطوير القضاء وتوصيات اللجنة الملكية لعام ٢٠١٧ الرؤية والمقترحات للتطوير والإصلاح بما تقتضيه من تعديلات في التشريعات والأنظمة وتحديث في الإجراءات، ويواصل المجلس القضائي وللسنة الثانية تنفيذ خطة التطوير والنهوض بكفاءة الأداء بما يلبي تطلعات جلالتكم وليكون القضاء دوماً موضع ثقة المتقاضين.

واسمحوا لي يا مولاي أن أضع بين يدي جلالتكم التقرير السنوي لأوضاع المحاكم وتقريري أوضاع النيابة العامة ومحاكم القضاء الإداري وسير العمل فيها للعام ٢٠١٨والمُعَد وفقاً لأحكام المادة (٨) من قانون استقلال القضاء وتعديلاته رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٤.

سيدي صاحب الجلالة،،،

واصل المجلس القضائي خلال العام ٢٠١٨ وبالتنسيق مع شركائه في قطاع العدالة، تطوير مشاريع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الشاملة للنهوض بأوضاع القضاء، ووُضعت الآليات التي تضمن حسن التنفيذ والالتزام بالتعديلات التي أدخلت بموجب التشريعات ذات الصلة، بهدف الوصول إلى قضاء كفؤ ونزيه ومستقل يُرسي قيم المساواة والنزاهة وتكافؤ الفرص ويحقق مبدأ سيادة القانون.

وقد أحدثت هذه التعديلات التشريعية تغيراً ملموساً على سير عملية التقاضي، فقد أسهمت في خفض أعداد الدعاوى المدورة بنسبة (٣٢٪) بالرغم من زيادة عدد الدعاوى الواردة بنسبة (١٨٪)، كما وبلغ معدل العمر الزمني للدعوى أمام المحاكم في عام ٢٠١٨ (٦٧) يوماً بانخفاض مقداره (٨) أيام عما كان عليه في العام الماضي. كما ارتفعت نسبة الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف والهيئات الاستئنافية الابتدائية في الطعون والمنهية للنزاع دون إعادتها إلى محاكم الدرجة الأولى للسير فيها مجدداً.

وعلى صعيد التخصص في العمل القضائي فقد أُستكملت إجراءات إنشاء غرفة قضائية اقتصادية متخصصة لدى محكمة استئناف عمان بالإضافة إلى الغرفة المنشأة لدى محكمة بداية عمان، يُناط بها البت في الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محكمة بداية عمان، كما وتم تعيين هيئة قضائية لدى محكمة التمييز تتولى النظر في الطعون المقدمة على الأحكام الصادرة عن الغرفة الاقتصادية لدى محكمة استئناف عمان، وكان لهذا التخصص أثر ايجابي في تقليص أمد التقاضي في الدعاوى الداخلة ضمن اختصاص الغرفة الاقتصادية والارتقاء بجودة الأحكام الصادرة فيها.

أما في مجال العدالة الجزائية والإصلاحية فقد أحدثت التعديلات التي تمت على قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات أثراً في تقليل حالات التوقيف القضائي بعد إيجاد بدائل عنه. كما وبوشر في تطبيق العقوبات المجتمعية التي منها تقديم خدمة مجتمعية والخضوع لبرنامج تأهيلي، وذلك بعد صدور تعليمات مديرية العقوبات المجتمعية في وزارة العدل لعام ٢٠١٨.ومن جهة أخرى وعلى صعيد عدالة الأحداث فقد تمت إعادة تشكيل محكمة بداية أحداث عمان بعد الانتهاء من تخصيص مبنى جديد لها، وتم رفدها بعدد من القضاة والمدعين العامين من أصحاب الخبرة والكفاءة في مجال عدالة الأحداث.

وعلى نطاق أعمال النيابة العامة فقد أولى المجلس القضائي عناية كبيرة للارتقاء بأداء أعضاء النيابة العامة، حيث شهدت أعداد القضايا المنفذة من قبل المدعين العامين ازدياداً مقارنة بعام ٢٠١٧، وارتفعت كذلك نسبة القضايا التحقيقية التي انتهت لدى النيابة العامة لعدم وجود دليلٍ يؤدي إلى الإدانة، وازدادت نسبة الإدانة في القضايا المحالة من النيابة العامة للمحاكم عما كانت عليه في العام الماضي، الأمر الذي يدل على تحسن في جودة التحقيقات التي تجريها النيابة العامة، كما ونعمل على وضع خطة متكاملة لتطوير أعمال النيابة العامة وصولاً بها إلى التميز.

وعلى نطاق أعمال المحاكم فقد شهدت استمراراً واضحاً في انخفاض أعداد الدعاوى المدورة من الأعوام السابقة حيث انخفضت في نهاية عام ٢٠١٨ إلى (٣٢٪) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٦ رغم ازدياد عدد الدعاوى المسجلة خلال هذه الأعوام بنسبة (١٨٪)، وهو ما يشير إلى ازدياد أعداد الدعاوى المفصولة خلال الفترة ذاتها بنسبة (٢٥٪).

كما وازداد عدد الدعاوى التي وردت لجميع المحاكم من (٤٤٩٨٢٥) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (٥١٠٠٢٢) دعوى في العام ٢٠١٨ أي بنسبة زيادة (١٣٪)، وبفضل الجهود المبذولة من قبل أعضاء الجهاز القضائي في كافة المحاكم زاد عدد الدعاوى المفصولة لهذا العام إلى (٥٢٣٠٩٠) دعوى بنسبة زيادة (٩٪) على العام السابق، وانخفض عدد الدعاوى المدورة من السابق بنسبة (١٢٪)، وسجلت المحاكم نسبة في الفصل بالنظر إلى الوارد بما يُعادلُ (١٠٣٪) و(٨٤٪) من المجموع الكلي للدعاوى، أما في مجال القضاء الإداري فقد نظرت المحكمة الإدارية العليا خلال عام ٢٠١٨ (٤٠٤) دعوى كان نتيجتها إلغاء (١٠٧) قرارات للإدارة لأسباب موضوعية أو لأسباب شكلية تتعلق بعدم اختصاص مصدر القرار، وهذا ما يستدعي إيجاد أطر قانونية يتم من خلالها توفير المشورة القانونية للإدارة العامة قبل إصدار قراراتها.

وفي مجال استخدام وسائل التقنية الحديثة فقد تم العمل بالتشارك مع وزارة العدل على إنجاز العديد من الخدمات الإلكترونية التي أحدثت فرقاً في جودة الخدمة المقدمة، وأسهمت في تسهيل وتيسير أعمال المحاكم وهو ما عاد بالنتيجة إيجاباً على تيسير إجراءات التقاضي، فقد تم البدء بتطبيق تسجيل الدعاوى التنفيذية عن طريق شبكة الانترنت، ويتم العمل حالياً على تطبيق هذه التقنية لتسجيل باقي الدعاوى الحقوقية، وبوشر العمل على توفير البنية التحتية لغايات تمكين الضابطة العدلية من إرسال ملفات القضايا الجزائية إلكترونياً إلى المحاكم، كما وتم العمل على استحداث قاعدة بيانات الكترونية خاصة بتخصصات القضاة تسهم في تحليل ودراسة احتياجات المحاكم من التخصصات القضائية.

أما على صعيد الإدارة القضائية وبصدور نظام الأمانة العامة للمجلس القضائي لعام ٢٠١٨ تم تفعيل عدد من وحدات الأمانة العامة واستكمال إجراءات تأسيسها. كما وتم العمل على إعداد مسودة لقانون معدل لقانون استقلال القضاء ونظام الخدمة القضائية جُمعت فيهما كافة النصوص القانونية المتفرقة التي تناولت شؤون القضاء وأعماله، بحيث تصبح تشريعات القضاء منظومة متكاملة عوضاً عن تطبيق أحكام نظام الخدمة المدنية على أعضاء الجهاز القضائي، وبوشر العمل على إعداد مسودة نظام لتأسيس نادي ثقافي واجتماعي للقضاة، حيث تم تأمين قطعتي أرض: واحدة في العاصمة عمان والأخرى في مدينة العقبة للبدء بتنفيذ بناء النادي. وللاستفادة من طاقات الشباب وتشجيعهم على الإبداع تم تنظيم مسابقة لطلاب كليات الهندسة في الجامعات لوضع أفضل تصميم للنادي سواء في العاصمة أو مدينة العقبة.

وفي مجال إعداد القيادات القضائية فقد تم تنظيم زيارة دراسية لرؤساء المحاكم إلى المدرسة الوطنية القضائية في مدينة رينو في ولاية نيفادا الأمريكية بالتعاون مع مشروع سيادة القانون، هدفت إلى رفع كفاءة رؤساء المحاكم في إدارة المحاكم من النواحي الإدارية والتقنية حيث ركزت الزيارة على المهارات القيادية وآليات توزيع المهام الإدارية وكيفية التعامل مع التحديات التي تواجه الرؤساء في إنجاز أعمالهم.

أما على نطاق التفتيش القضائي، فقد تم وضع تعليمات جديدة صدرت بموجب نظام التفتيش القضائي رسخت الموضوعية والشفافية في تقييم أعمال القضاة. كما وتم العمل على مأسسة الإجراءات لدى مديرية التفتيش القضائي وتأطير سير أعمالها بخطط تنفيذية ملحقة بمؤشرات لقياس الإنجاز بصورة تحقق الارتقاء بالأداء القضائي وتضمن حسن سير العمل القضائي في المحاكم وانتظامه.

وانطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية لتطوير السلطة القضائية تم العمل على تصميم برامج تدريبية متخصصة لأعضاء الجهاز القضائي. هذا بالإضافة إلى الفعاليات التي شارك فيها السادة القضاة خارج الأردن بدعوة من العديد من الجهات العربية والدولية. ومن جانب آخر أصدر المجلس القضائي تعليمات جائزة البحث العلمي لعام ٢٠١٨ لتحفيز أعضاء الجهاز القضائي على البحث العلمي.

أما على صعيد التعاون الدولي، فقد استقبل المجلس القضائي عدداً من الوفود العربية والأجنبية بهدف تعميق التعاون في المجالات القضائية، حيث زار المجلس وفوداً من المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان، ووفداً أمريكياً من جامعة بريجهام يونج.

سيدي صاحب الجلالة،،،

لقد احتل الأردن المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية على مستوى الدول العربية في مؤشر إنفاذ العقود في تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٨، حيث تقدم من المرتبة ١١٨ إلى المرتبة ١٠٨ من بين ١٩٠ دولة على مستوى العالم، محرزاً تقدماً بعشر درجات عنه في العام الماضي، وهذا من شأنه الإسهام في الجهود التي تبذلها الدولة ومؤسساتها في تشجيع بيئة الاستثمار، لاسيما وأن الأردن وفقاً لهذا التقرير قد أحرز تقدماً في أتمتة إجراءات التقاضي. ونتوقع في الأعوام المقبلة أن يحرز الأردن مزيداً من التقدم بعد أن يتم الانتهاء من الخطط التي يعمل المجلس القضائي وبالتنسيق مع وزارة العدل على تنفيذها بهدف تحسين وتطوير إجراءات التقاضي أمام المحاكم بما ينعكس إيجاباً على زيادة فرص الاستثمار في الأردن.

وفي الختام، فإن المجلس القضائي سيواصل مسيرته في التطوير والتحديث والبناء على ما أنجز للسير قدماً لتحقيق الأهداف المرجوة والارتقاء بجودة العمل القضائي وضمان الحقوق وصيانة الحريات في إطار الدولة المدنية القائمة على مبدأ سيادة القانون.

سيدي صاحب الجلالة،،،

أضع هذا التقرير بين أيديكم مقروناً بكل مشاعر الاعتزاز بثقتكم والفخر بقيادتكم الحكيمة والمقدامة، ضارعاً إلى الباري جلت قدرته أن يحفظكم ويسدد على طريق الخير خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القاضي محمد الغزو
رئيس المجلس القضائي
رئيس محكمة التمييز

تقديـــــــم

يمثل هذا التقرير موجزاً لأعمال المحاكم النظامية والنيابة العامة والقضاء الإداري للعام ٢٠١٨ انسجاماً مع أحكام المادة (٨) من قانون استقلال القضاء وتعديلاته رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤، وفق ما هو مبين في المحاور السبعة التالية والملحقين :

المحور الأول

مقدمة مختصرة عن القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم العمل القضائي، وموجز عن الكادر القضائي وأعداد القضاة وأهم المشاريع المنجزة ضمن توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون.

المحور الثاني

قراءةً لأعمال المحاكم النظامية خلال هذا العام، وقاعدة بيانات إحصائية تفصيلية عن أعمال محاكم الدرجة الأولى(البداية والصلح)، ومحاكم الدرجة الثانية(الاستئناف)، ومحكمة التمييز رأس الهرم القضائي، والمحاكم الخاصة المشكلة من القضاة النظاميين .

المحور الثالث

تقرير عن أوضاع النيابة العامة وسير العمل فيها والتحديات التي تواجه أعمالها وتطلعاتها للمستقبل، مُعداً من قبل رئيس النيابة العامة.

المحور الرابع

تقرير أوضاع محاكم القضاء الإداري وسير الأعمال فيها والقرارات الإدارية المطعون فيها وما تم إلغاؤه، وأسباب الإلغاء، مُعداً من قبل رئيس المحكمة الإدارية العليا.

المحور الخامس

استعراض لأعمال التفتيش القضائي والمتعلقة بالرقابة والمتابعة لسير أعمال القضاة في المحاكم ودوائر النيابة العامة وسير أعمالها.

المحور السادس

البرامج التدريبية للقضاة وأهم الإنجازات على صعيد التعاون الدولي خلال العام .

المحور السابع

استعراض لأبرز المؤشرات الدولية المتعلقة بالقضاء والإحاطة بمكانة القضاء الأردني في هذه المؤشرات .

المحور الأول
نبذة عن القضاء النظامي

القسم الأول: القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم العمل القضائي

رسخ الدستور الأردني مبدأ استقلال السلطة القضائية وأرسى قواعد صونها من التدخل حيث نص على أن القضاة لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وللمجلس القضائي حق تعيين القضاة النظاميين وإدارة جميع شؤونهم وفق أحكام قانون استقلال القضاء، كما كفل حق التقاضي للجميع بنصه على أن المحاكم مفتوحة أمام الجميع .

وأنواع المحاكم وفقاً لأحكام الدستور: النظامية والدينية والخاصة، وتندرج المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة العامة وبعض المحاكم الخاصة ضمن إدارة القضاء النظامي .

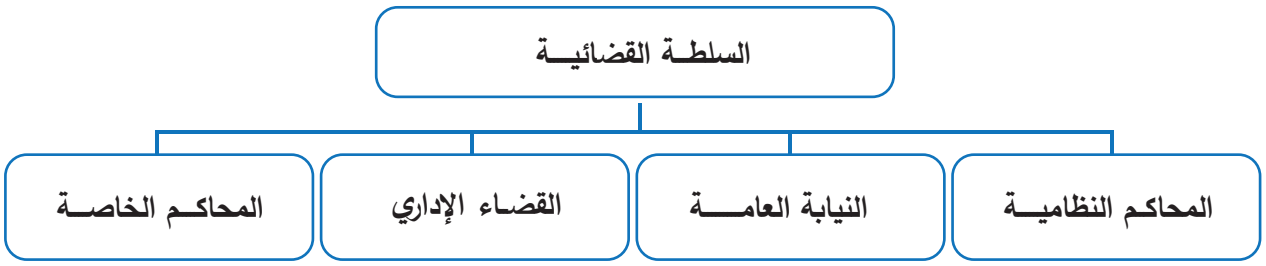

أولاً: المحاكم النظامية:

تُعين جميع أنواع المحاكم ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها وكيفية إدارتها بقانون خاص وفقاً لأحكام الدستور. وتمارس المحاكم النظامية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة، أو تقام عليها، باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية أو محاكم خاصة بموجب أحكام الدستور أو أي تشريع آخر نافذ المفعول. وتنقسم إلى الآتي:

١- **محكمة التمييز:** وهي أعلى الهرم القضائي ولا تعتبر درجة من درجات التقاضي وهي محكمة القانون إلا في قضايا محكمة الجنايات الكبرى، ومحكمة أمن الدولة وقضايا محكمة الشرطة .

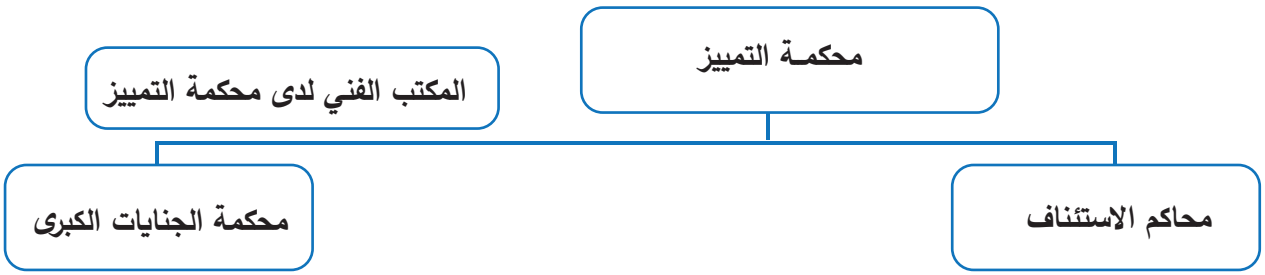

ويوجد لدى محكمة التمييز مكتب فني يتولى إعداد الدراسات القانونية بالطعون المقدمة للمحكمة بالدعاوى الحقوقية والجزائية والمالية (ضريبة وجمارك)، إضافة إلى تزويد القضاة بالنصوص التشريعية اللازمة والسوابق الصادرة عن محكمة التمييز المتعلقة بالدعاوى محل الطعن، لتجنب تضارب الأحكام .

٢- **محاكم الدرجة الثانية:** وهي المحاكم الاستئنافية التي تتمثل بـ:

أ- **محاكم الاستئناف:** وهي محاكم الاستئناف الثلاث في كل من عمان وإربد ومعان، بالإضافة إلى محكمة الاستئناف الضريبية ومحكمة استئناف الجمارك، وتختص هذه المحاكم في نظر الطعون الواردة على الأحكام الصادرة من المحاكم البدائية التابعة لها كما وتنظر في أي استئناف يرفع إليها بمقتضى أي قانون آخر.

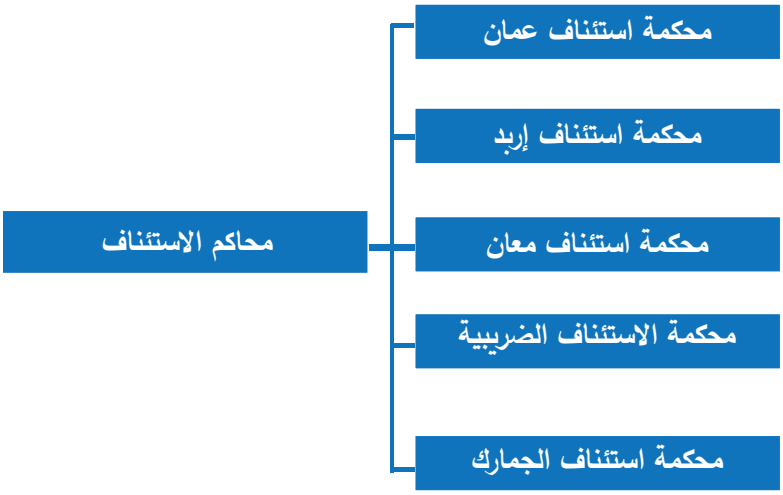

ب- **المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية**، وتختص بموجب المادة (٨) من قانون محاكم الصلح رقم (٢٣) لعام ٢٠١٧ بنظر الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح التابعة لها.

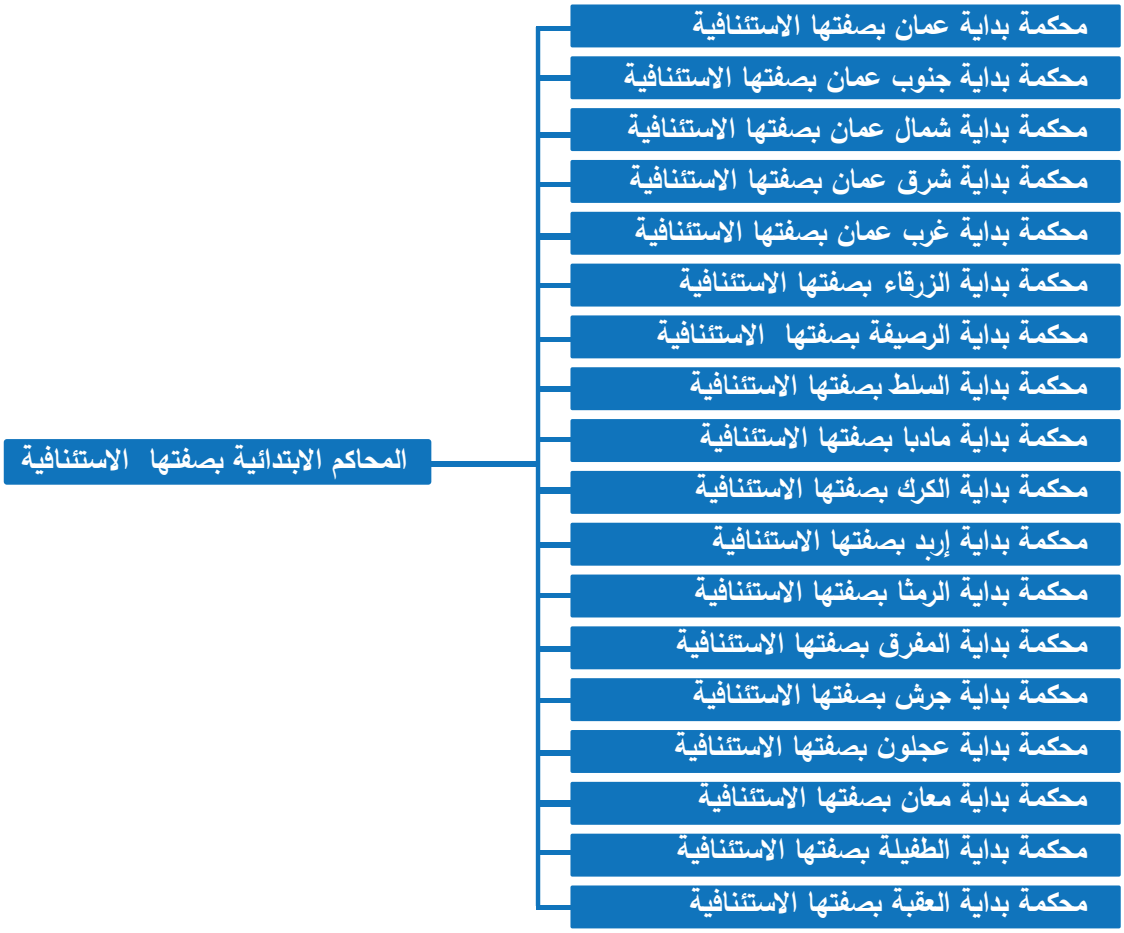

٣- **محاكم الدرجة الأولى:**

أ- **المحاكم الابتدائية:** تُشكل في المحافظات أو الألوية أو أي مكان آخر بمقتضى نظام يحدد فيه الاختصاص المكاني لكل منها. وتختص بالنظر والفصل في الدعاوى التي لا تدخل في اختصاص محكمة أخرى بمقتضى أي قانون آخر وفي الطلبات المستعجلة.

ب- **المحاكم الصلحية:** تشكل في المحافظات أو الألوية أو أي مكان آخر بمقتضى نظام يحدد فيه الاختصاص المكاني لكل منها وتكون تابعة للمحكمة الابتدائية التي تقع ضمن اختصاصها المكاني، واختصاصاتها محددة بموجب المواد (٢ و٣و٦) من قانون محاكم الصلح رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧.

(الهيكل التنظيمي لمحاكم البداية والصلح في إقليم الوسط)

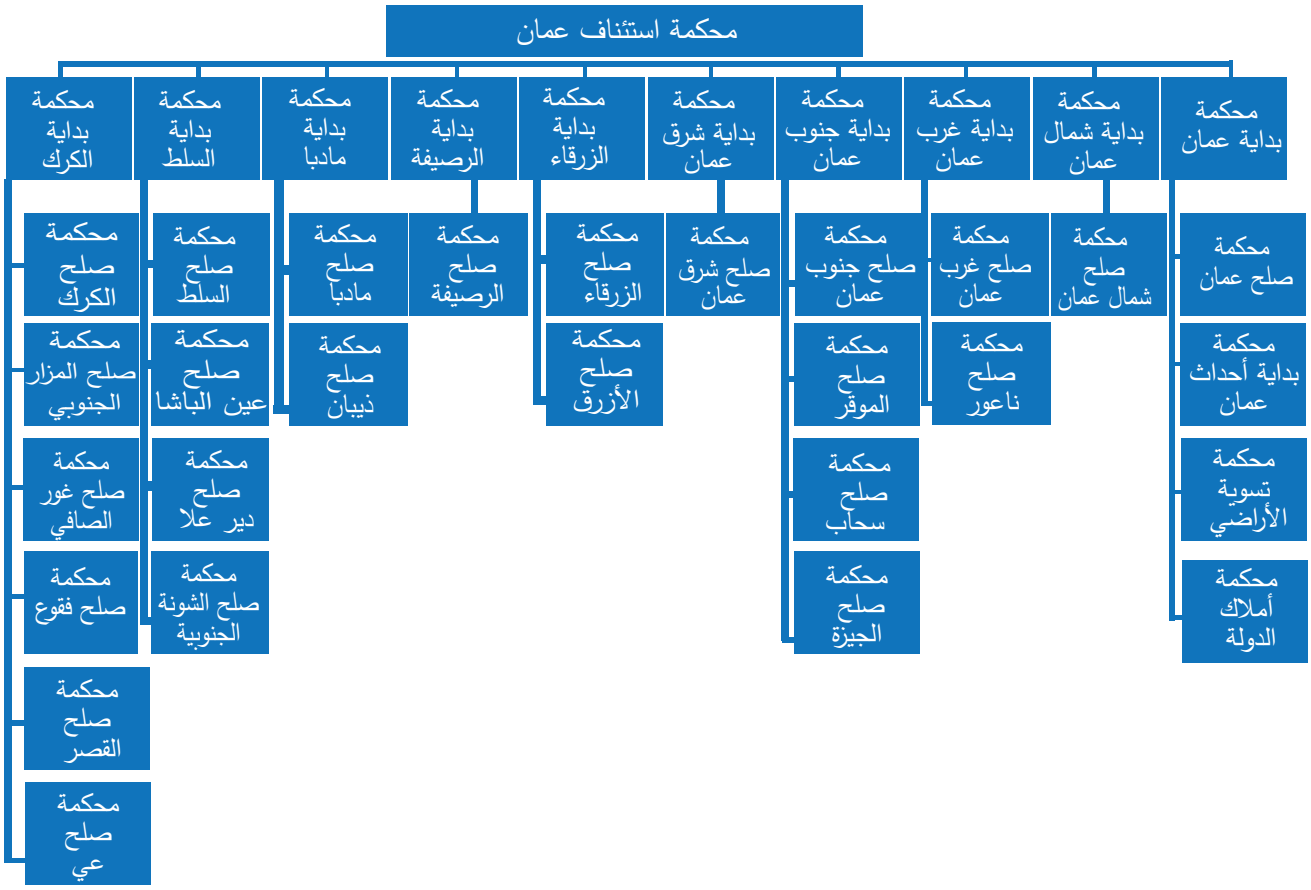

(الهيكل التنظيمي لمحاكم البداية والصلح في إقليم الشمال)

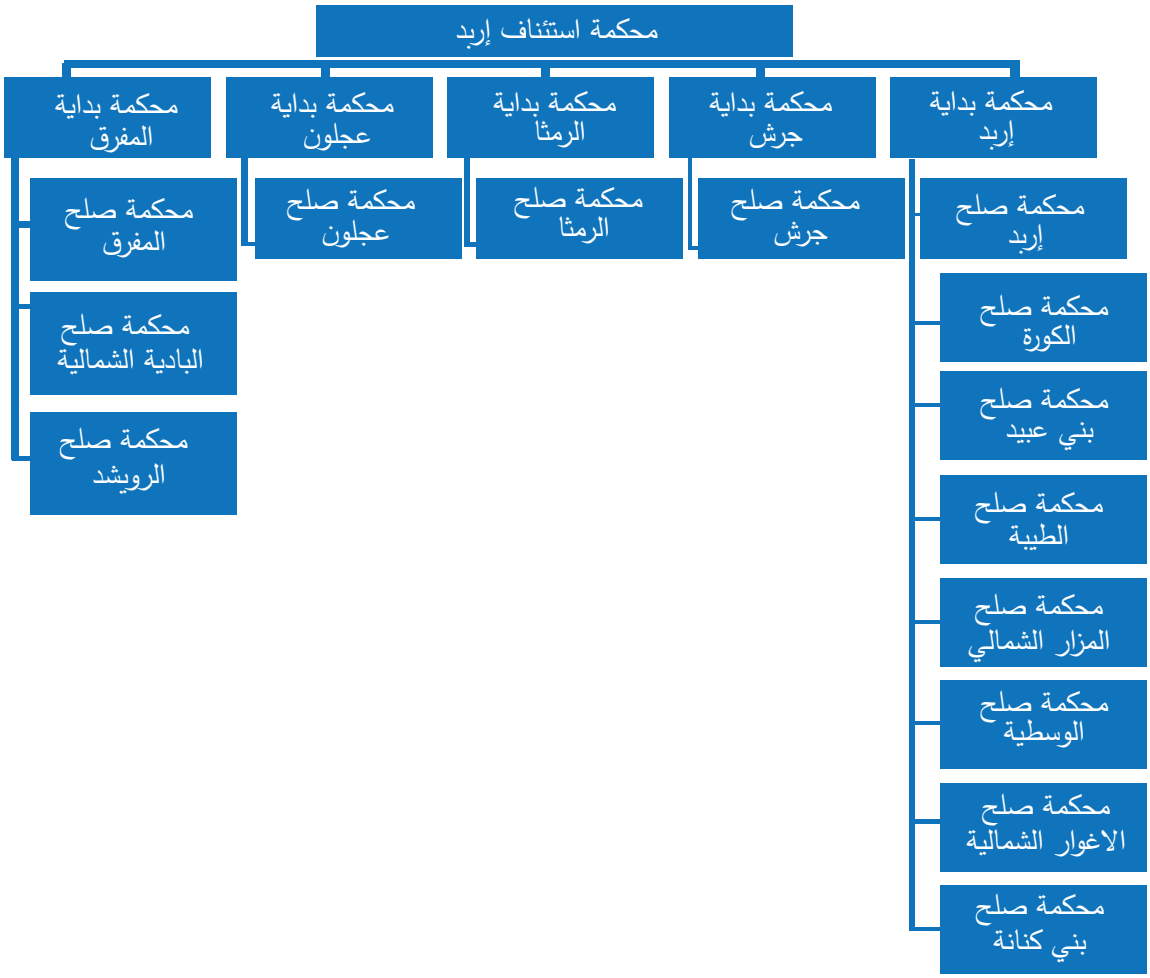

(الهيكل التنظيمي لمحاكم البداية والصلح في إقليم الجنوب)

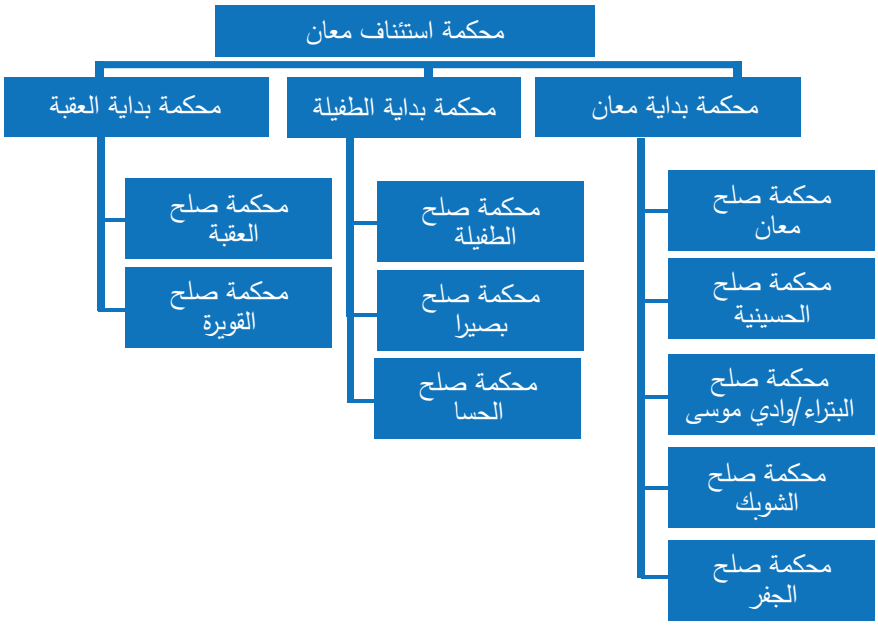

ثانياً: النيابة العامة:

يناط بأعضاء النيابة العامة إقامة الدعوى الجزائية، ومباشرتها، ومتابعتها وفق ما هو مبينٌ في قانون أصول المحاكمات الجزائية وغيره من القوانين. وتتشكل من:

١- **رئيس النيابة العامة:** وهو قاضٍ يقوم بتأدية وظيفة النيابة العامة أمام محكمة التمييز، وله عدد من المساعدين لهم جميع صلاحياته.

٢- **نـــــائب عـــــام:** وهو قاضٍ يقوم بتأدية وظيفة النيابة العامة أمام محكمة الاستئناف المعين فيها، وله عدد من المساعدين يمارسون جميع الصلاحيات المحددة للنائب العام بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية وغيره من القوانين، وهناك ثلاثة نواب عامين يقومون بهذه المهام في كل من عمان وإربد ومعان، بالإضافة إلى نائب عام محكمة الجنايات الكبرى الذي يتولى الصلاحيات ذاتها لدى محكمة الجنايات الكبرى.

٣- **المدعي العـــــام:** وهو قاضٍ يقوم بتأدية وظيفة النيابة العامة أمام محكمة البداية أو المعين لديها ولدى المحاكم الصلحية ضمن دائرة اختصاصه ومحكمة الجنايات الكبرى، ويجوز تعيين مدعٍ عام لدى أي محكمة صلحية.

وبموجب أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ تم إلحاق النيابة العامة الضريبية بالقضاء النظامي، فأصبح النائب العام الضريبي ومن يرأسهم من مساعدين ومدعين عامين ضريبيين تابعين إدارياً لرئيس النيابة العامة.

(الهيكل التنظيمي للنيابة العامة)

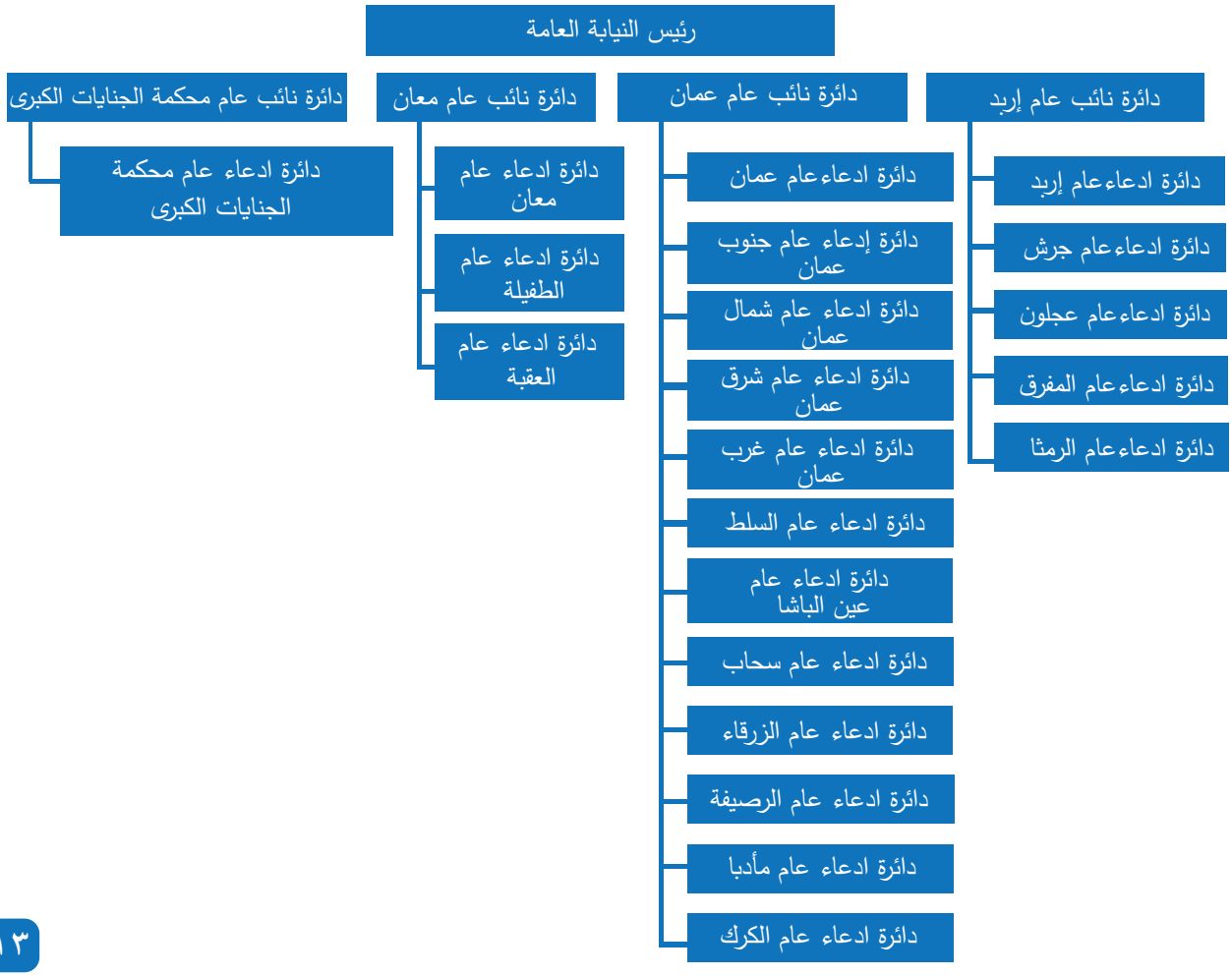

ثالثاً: القضاء الإداري:

تضمنت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ النص في المادة (١٠٠) على إنشاء قضاء إداري على درجتين عوضاً عما كان معمولاً به سابقاً من خلال محكمة العدل العليا كدرجة واحدة، وتنفيذاً لذلك وبموجب أحكام المادة (٣) من قانون القضاء الإداري رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٤ أنشىء القضاء الإداري ويتكون من المحكمة الإدارية كمحكمة درجة أولى، والمحكمة الإدارية العليا.

وتختص المحكمة الإدارية بالنظر في جميع الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية النهائية وفقاً لما ورد النص عليه في المادة (٥) من قانون القضاء الإداري، وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

وتختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الطعون التي ترفع إليها في جميع الأحكام النهائية الصادرة عن المحكمة الإدارية من الناحيتين الموضوعية والقانونية.

ويمثل أشخاص الإدارة العامة أمام القضاء الإداري في جميع إجراءات الدعاوى الإدارية ولآخر مرحلة من مراحلها نيابة عامة إدارية تشكل من رئيس ومساعديه.

(الهيكل التنظيمي للقضاء الإداري)

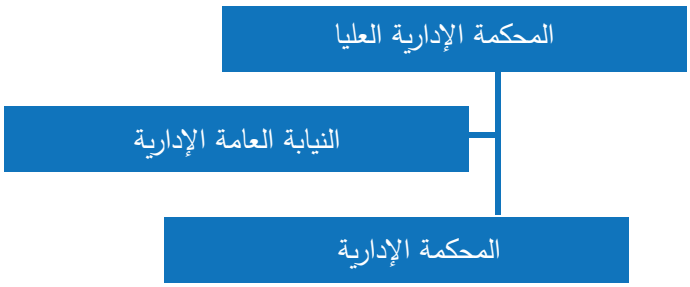

ويسعى المجلس القضائي إلى توسيع إطار اختصاص القضاء الإداري من خلال إنشاء " مجلس دولة " يختص بنظر جميع الطعون الواردة على قرارات الإدارة، بالإضافة إلى تقديم الفتوى والمشورة القانونية لجهات الإدارة العامة وإعداد مشاريع القوانين والأنظمة وذلك بعد توفر الأطر الدستورية والقانونية اللازمة لذلك .

القسم الثاني: الكادر القضائي

يتكون الكادر القضائي من القضاة العاملين في مختلف المحاكم النظامية وعدد من المحاكم الخاصة، وقد بلغ عدد القضاة الكلي لعام ٢٠١٨ ما مجموعه (٩٩٥) قاضياً منهم ٢١٥ من القضاة الإناث ونسبتهم ٢٢٪ من المجموع الكلي للقضاة .

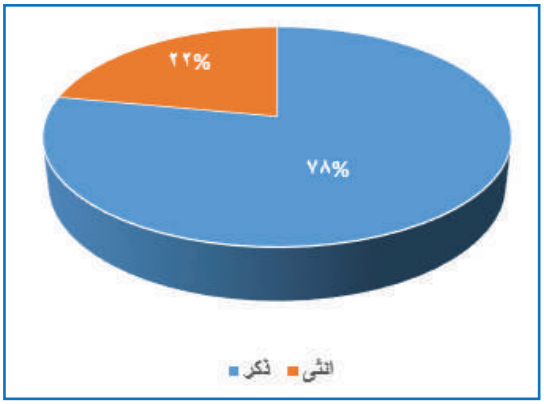

الشكل رقم (١) نسبة القضاة الذكور إلى القضاة الإناث

ويبين الجدول التالي توزيع القضاة وفقاً للدرجات القضائية:

الدرجة	ذكر	أنثى	المجموع
العليا	٨٢	٢	٨٤
الخاصة	٨٩	٢	٩١
الأولى	٩٤	٥	٩٩
الثانية	١٤٧	١٣	١٦٠
الثالثة	١٦٣	٢٣	١٨٦
الرابعة	٧٥	٦٠	١٣٥
الخامسة	٦٦	٧٢	١٣٨
السادسة	٦٤	٣٨	١٠٢
المجموع	٧٨٠	٢١٥	٩٩٥

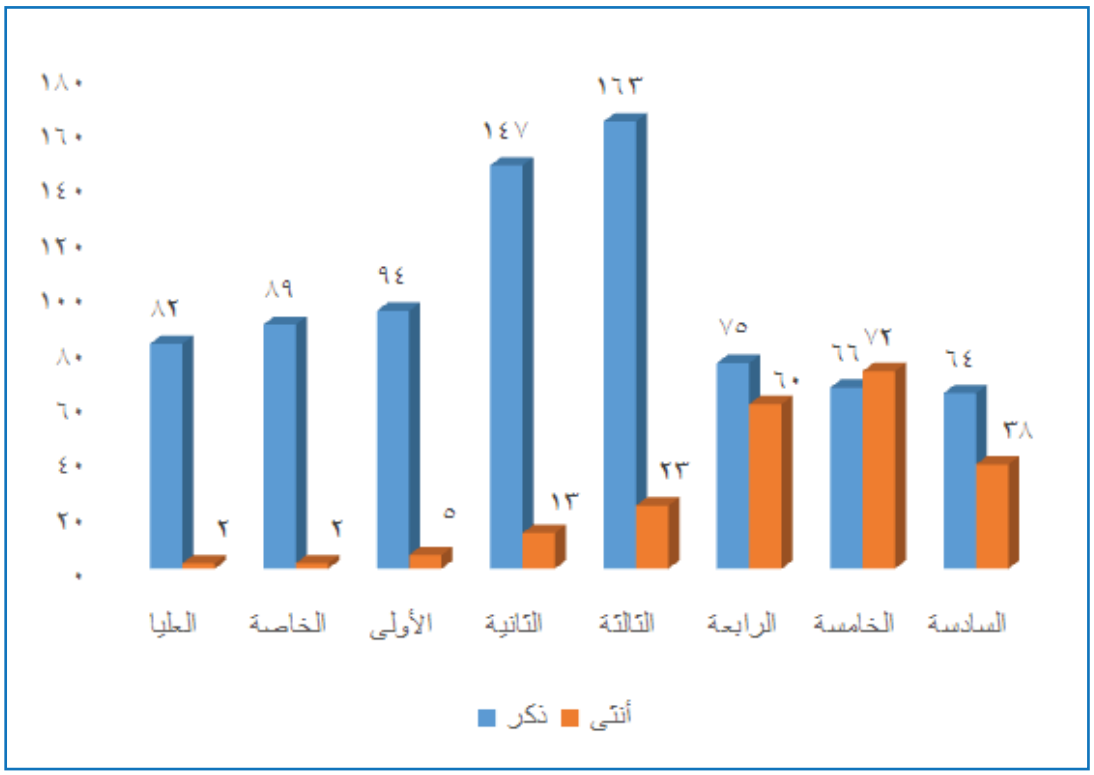

الشكل رقم (٢) عدد القضاة الذكور و القضاة الإناث ضمن الدرجات القضائية

وفي مطلع العام ٢٠١٨ جرى تعيين (٧٣) قاضياً ضمن الدرجة السادسة، وتم تحديد مراكز أعمالهم ضمن محاكم الصلح في الأقاليم الثلاثة، وكان منهم (٣٣) قاضياً من الإناث. كما وبلغ عدد القضاة غير العاملين في هذا العام (٤١) قاضياً، على النحو التالي:

أ- (٢١) قاضياً معــاراً: حيث تمت إعارة (٤) منهم إلى مملكة البحرين في الثلث الأخير من العام وتم تجديد إعارة (١٧) منهم في دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة رأس الخيمة وأبو ظبي ودبي).

ب- (١٢) قاضياً مبتعثاً: حيث تم ابتعاث قاضيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاكمال درجة الماجستير و(١٠) آخرين مبتعثين لإكمال درجة الدكتوراة.

ومن جهة أخرى، بلغ عدد القضاة المنتهية خدماتهم خلال العام (٤٤) قاضياً من مختلف الدرجات القضائية، وذلك على النحو التالي:

أ- (٣٤) محالون على التقاعد.

ب- (٨) محالون على الاستيداع.

ت- (٢) استقالة.

القسم الثالث: الإنجازات على صعيد توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون

وضعت اللجنة الملكية لتطوير القضاء نصب أعينها تطوير استراتيجية شاملة لمعالجة التحديات، والارتقاء بأداء السلطة القضائية؛ وفقاً للرؤية الملكية السامية التي عبرت عنها رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، في الثامن عشر من شهر تشرين الأول لعام ٢٠١٦ إلى دولة السيد زيد الرفاعي، بتكليفه برئاسة اللجنة الملكية المكونة من (١٤) عضواً لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.

ونص التكليف على تطوير آليات وتوفير الإمكانات المناسبة للقضاة، ورفع قدراتهم وتطوير معايير الجدارة والكفاءة في تعيينهم ونقلهم وترفيعهم وتحسين أوضاعهم، وتوفير بيئة مؤسسية عصرية للجهاز القضائي وأجهزته المساندة، وتطوير أدوات العمل وأساليبه بصورة نوعية، وتحديث الإجراءات والتشريعات للارتقاء بعملية التقاضي وإنفاذ الأحكام بالإضافة إلى تفعيل وتمكين أنظمة الرقابة والتفتيش القضائي، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

وأصدرت اللجنة الملكية تقريرها وتوصياتها في الثامن عشر من شباط لعام ٢٠١٧ متضمنة أربعة من المحاور الاستراتيجية التي تحمل في طياتها رؤية شمولية للتطوير والارتقاء بالجهاز القضائي، وتحسين ظروف البيئة المحيطة بعمله، وبما يتطلب تضافر جهود طيف واسع من مؤسسات الدولة وأجهزتها.

وعمل المجلس القضائي بشكل فاعل على تنفيذ التوصيات المتعلقة به، من خلال التخطيط والإشراف المباشر على سير أعمال التنفيذ، والتنسيق والتعاون مع جهات حكومية ورسمية مختلفة، وتقييم الأداء والمتابعة على مدار العام.

وتستعرض البنود التالية وبشكل مباشر حصيلة إنجازات المجلس القضائي على صعيد تنفيذ بنود المحاور الاستراتيجية الأربعة المتعلقة والمتصلة به. وتتمثل الإنجازات في مجموعة من الإجراءات التي تم التخطيط لها واتخاذها بهدف الوفاء بمقاصد توصيات اللجنة الملكية، مُستلهمةً في الوقت ذاته أفضل الممارسات على الصعد المحلية والدولية.

البند الأول: الإنجازات على صعيد المحور الاستراتيجي الأول– توطيد استقلال القضاء والقضاة

توصيات اللجنة الملكية في إطار محور توطيد استقلال القضاء والقضاة

– تعزيز استقلال المجلس القضائي.
– ضمان التمثيل النوعي للقضاة في المجلس القضائي، وتفعيل أداء أعضائه.
– تفعيل التعاون بين المجلس القضائي وباقي السلطات في الدولة.
– ضمان التدابير المثلى لتعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وانتدابهم، وضمان استقلالهم في مسارهم المهني، وتأمين مقتضيات الاستقرار الوظيفي لهم.
– تعزيز التفتيش القضائي، والالتزام بمدونة السلوك والمساءلة التأديبية للقضاء، وتوفير الضمانات للقاضي.

مُلخص الإنجاز

– تم إنجاز التعليمات التالية والتي أقرها المجلس القضائي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٤ وتم البدء بتطبيقها منذ ذلك التاريخ :

* أسس المسابقة القضائية للتعيين في القضاء.
* أسس ومعايير تقييم أداء القضاة وأعضاء النيابة العامة سواء بالنسبة للأعمال القضائية أو الإدارية.
* أسس إيفاد القضاة في البعثات والدورات والمهمات العلمية.
* أسس انتقاء القيادات للمناصب القيادية.
* تظلم القضاة في ما ينال استقلالهم.

– تم وضع الآليات التي تكفل ضمان التحقق من كفاءة القاضي تحت التجربة قبل انقضاء المدة المحددة لتثبيته في الخدمة القضائية من خلال إجراء التفتيش على أعماله مرتين في السنة من قبل التفتيش القضائي، وبوشر العمل وفقاً لذلك.

– تم اعتماد معايير وأسس محددة – تُراعى ما أمكن– عند تحديد مركز عمل القاضي أو المركز الذي ينقل إليه، أو عند تحديد تخصصه. كما وتم اعتماد مدة معينة لا ينقل خلالها القاضي من مركز عمله وحد أقصى لفترة بقائه فيه، إلا في حالات الضرورة التي يقدرها المجلس القضائي وفقاً لمقتضيات العمل.

– دخل نظام الأمانة العامة للمجلس القضائي حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١، وعُيّن أمين عام للمجلس القضائي اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/١/٣، كما تم تعيين مدراء لعدد من الوحدات الإدارية التي تم إنشاؤها في الأمانة وهي وحدة شؤون القضاة ووحدة التطوير والتخطيط ووحدة الاتصال والإعلام ووحدة شؤون التدريب والتخصص وباشرت عملها.

– تم إعداد مشروع موازنة شؤون المجلس القضائي من قبل الأمانة العامة للمجلس بعد رصد الاحتياجات الفعلية وقد أدرجت الموازنة بعد إقرارها في فصل مستقل ضمن موازنة الدولة لعام ٢٠١٨ .

مُلخص ما لم يتم إنجازه

– تعديل نظام التأمين الصحي للقضاة، حيث تم وضع نظام معدل لنظام التأمين الصحي، ولم يتم إقراره من قبل مجلس الوزراء بداعي الكلفة المالية .

– الارتقاء بالأوضاع المعيشية للقضاة وتوحيد العلاوات القضائية لجميع القضاة باختلاف درجاتهم، حيث أعد المجلس القضائي نظاماً معدلاً لنظام الخدمة القضائية تضمن التحسينات المطلوبة وتم رفعه إلى رئاسة الوزراء لإقراره، وتوقف المشروع لعدم توفر المخصصات المالية.

البند الثاني: المحور الاستراتيجي الثاني- تحديث الإدارة القضائية وتطويرها

توصيات اللجنة الملكية في إطار محور تحديث الإدارة القضائية وتطويرها

- تحديث أجهزة وزارة العدل وتطوير أدائها.
- توفير الكوادر الإدارية الكافية اللازمة لمعاونة الجهاز القضائي ورفع كفاءتها والارتقاء بأدائها .
- توظيف استخدام التكنولوجيا الحديثة لخدمة التقاضي والارتقاء بخدمات مرفق العدالة.
- إعادة النظر في خريطة التوزيع الجغرافي للمحاكم وتوزيع قضاتها وموظفيها .
- تحديث أبنية المحاكم وبنيتها التحتية .
- تطوير وتحديث مهنة المحاماة وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة في منتسبيها.
- تطوير وتنظيم مهنة الخبراء أمام المحاكم وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة لديهم .
- ضمان نجاعة الأحكام وجودتها.
- تطوير التأهيل الأساسي والتدريب المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة.
- تفعيل مبدأ تخصص القضاة وتوسيع نطاقه.

مُلخص الإنجاز

- تم البدء بتطبيق العمل في الفترة المسائية في المكتب الفني لدى محكمة التمييز والمحاكم التي تعاني من ارتفاع في عدد القضايا فيها، مثل محاكم عمان والزرقاء وإربد الابتدائية، وتم التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير المخصصات المالية اللازمة لذلك في موازنة المجلس القضائي. كما وتم التنسيق مع وزارة العدل للإعلان عبر قنوات الاتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة عن بدء العمل بالفترات المسائية.

- تم إعداد مسودة معايير لمؤشرات الأداء في المحاكم لخلق روح التنافس بينها، وهي قيد المراجعة لغاية اعتمادها وتطبيقها.

- تم تفعيل مكاتب خدمة الجمهور في المحاكم تسهيلاً على متلقي الخدمة وقامت وزارة العدل بتسمية عدد من الموظفين من ذوي الخبرة وإيفادهم في دورات متخصصة لهذه الغاية.

- تم إقرار وطباعة دليل ارشادي لمنح شهادة عدم محكومية من قبل رؤساء المحاكم وتوزيعه على الجهات المعنية وذلك بالتعاون مع لجنة تحديث وتطوير العدالة الجزائية.

- تم رصد النقص في الوظائف الإدارية في المحاكم والتي بلغت (١٨٠٠) وظيفة، وتم التنسيق بين وزارة العدل ورئاسة الوزراء للحصول على استثناء لتعيين (١٨٠٠) موظف في مختلف الوظائف الإدارية المساندة على مدار خمس سنوات متتالية بحيث يتم تعيين (٣٦٠) موظفاً سنوياً وقد تم تعيين الدفعة الأولى للعام الحالي.

- تمت مطابقة مدورات الدعاوى المسجلة ضمن برنامج ميزان (البرنامج المحوسب لأعمال المحاكم) مع الواقع الفعلي، وتمت إزالة المعوقات التي حالت دون هذه المطابقة وذلك من خلال تفعيل مهام أخصائي الجودة والإحصاء في المحاكم.

- تم رفد المكتب الفني بعدد كافٍ من القضاة من ذوي الخبرة والذي بلغ عددهم (١٢) قاضياً، بالإضافة إلى رفده بـ(١٥) باحثاً قانونياً و(٩) من مدققي اللغة العربية وتم استقطاب (٩) آخرين من خلال برنامج مشروع سيادة القانون لمساندة قضاة المكتب لحين توفر بديل دائم من خلال وزارة العدل.

- تم التنسيق مع معالي وزير العدل بصفته رئيس مجلس إدارة المعهد القضائي لاستقطاب (٨٠) من أوائل خريجي الجامعات الرسمية والمحامين والكتبة وذلك تمهيداً لإلحاقهم ببرنامج دبلوم المعهد القضائي.

- تم استحداث غرفة اقتصادية لدى محكمة استئناف عمان، كما وتمت مأسسة التخصص للهيئات القضائية لدى محكمة التمييز، حيث تم تخصيص :

* غرفة تعنى بنظر الطعون الواردة على الأحكام الجزائية.
* غرفة تعنى بنظر الطعون الواردة على الأحكام العمالية.
* غرفة تعنى بنظر الطعون الواردة على الاحكام المتعلقة بالإيجارات.
* غرفة تعنى بنظر الطعون الواردة على باقي الأحكام المدنية.
* غرفة تعنى بنظر الطعون الواردة على الأحكام الاقتصادية والتجارية.
* غرفة تعنى بنظر الطعون الواردة على الأحكام الجمركية والضريبية.

تم إعداد مسودة لمعايير المحكمة المتميزة ودليلاً إرشادياً لها، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل ومشروع سيادة القانون تمهيداً لإقرارها من قبل المجلس القضائي حسب الأصول .

مُلخص ما لم يتم إنجازه

- دمج محاكم عمان الابتدائية في محكمة ابتدائية واحدة، وإنشاء محكمة جنايات واحدة تتولى النظر في جميع الجنايات الواقعة ضمن اختصاص محافظة العاصمة مع الإبقاء على محاكم الصلح منتشرة في محافظة العاصمة، وتنفيذ هذا المشروع يتطلب قيام وزارة العدل باستئجار مبنى لمحكمة استئناف عمان.
- حوسبة المزادات العلنية وإجراءاتها ودفع رسوم المزاد إلكترونياً، وآلية الحجز ونشرها على الموقع الإلكتروني، إذ لم يتم إدراج ذلك ضمن خطة الحوسبة الإجرائية لوزارة العدل.

البند الثالث: المحور الاستراتيجي الثالث– تحديث وتطوير العدالة الجزائية وتنفيذ الأحكام

توصيات اللجنة الملكية في إطار محور تحديث وتطوير العدالة الجزائية وتنفيذ الأحكام

- تيسير إجراءات الدعوى الجزائية وتحديثها.
- تفعيل مبدأ تخصص القضاة في المسائل الجزائية وتوسيع نطاقه.
- تحديث وتطوير النيابة العامة والأجهزة المساندة لها وتفعيل دورها.
- تطوير السياسة الجزائية وتحديثها.
- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة في جميع مراحل الدعوى الجزائية.

مُلخص الإنجاز

- تم العمل على تطوير وتحديث إجراءات الضابطة العدلية على نحو يكفل سرعتها ونجاعتها، كما وتم إنجاز جزء من الربط الإلكتروني بين وزارة العدل ومديرية الأمن العام وما زال العمل مستمراً على إكمال مراحل التنفيذ.
- تم إصدار التعاميم اللازمة وبالتنسيق مع مديرية الأمن العام بهدف تقيُّد موظفي الضابطة العدلية باستيفاء جميع محاضر الاستدلالات والإفادات عند إحالتها إلى النيابة العامة لشروطها القانونية، وتم عقد دورات تدريبية للضابطة العدلية في هذا الخصوص.
- صدر نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات القضائية الجزائية رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٨.
- تم إصدار الكتب اللازمة وبالتنسيق مع مديرية الأمن العام من أجل زيادة عدد مرتبات الأمن العام، وزيادة حافلات نقل النزلاء، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتأمين إحضارهم للمحاكم في الأوقات المخصصة لذلك، بما يحفظ أمن النزلاء، ويكفل حقوقهم وكرامتهم، ويؤدي إلى الوصول إلى عدالة ناجزة، وذلك لحين إتمام تجهيز قاعات المحاكمة عن بعد في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- تم تفعيل الغرف الجزائية المتخصصة في المحاكم، وعلى وجه التحديد للنظر في القضايا المستحدثة والمتعلقة بالجرائم الاقتصادية والفساد، وأخرى للنظر في جرائم المطبوعات والنشر والجرائم الإلكترونية وشغب الملاعب.
- تم تشكيل لجنة وطنية من وزارة العدل ومديرية الأمن العام ووزارة التنمية والشباب والداخلية والجامعات والجهات الرسمية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل دور السياسة الجزائية الوقائية للحد من الجرائم.
- تم وضع البرامج وإصدار الكتب والتعاميم اللازمة من قبل المجلس القضائي والنيابة العامة لتفعيل دور النيابة العامة في تفقد النزلاء ومراكز الإصلاح والتأهيل والتوقيف الاحتياطي والمراكز الأمنية دورياً.
- تم عقد ورشة عمل حول ترشيد طعون النيابة العامة وضبطها والحد من اللجوء إلى الطعون التلقائية، وتم الخروج بتوصيات محددة وضعت موضع التطبيق، كما وتم وضع التعليمات اللازمة لترشيد هذه الطعون.

مُلخص ما لم يتم إنجازه

– تعزيز إشراف النيابة العامة على الضابطة العدلية المساعدة وذلك من خلال وضع مكنات قانونية بيد النيابة العامة تمكنها من ملاحقة أعضاء الضابطة العدلية في حال تقصيرهم وإهمالهم، وهذا بحاجة إلى تعديل تشريعي لقانون أصول المحاكمات الجزائية.

– وضع سياسة جزائية عامة ليتم إقرارها ووضعها موضع التطبيق من خلال خطة إجرائية تنفيذية بالتنسيق بين المجلس القضائي والنيابة العامة ووزارة العدل، وهذا بحاجة إلى تعديل تشريعي لقانون أصول المحاكمات الجزائية.

البند الرابع: المحور الاستراتيجي الرابع– تحديث وتطوير إجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الأحكام

توصيات اللجنة الملكية في إطار محور تحديث وتطوير إجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الأحكام

– تعديل قواعد الاختصاص لتيسير إجراءات التقاضي.
– تحديث وتيسير إجراءات تبليغ الأوراق القضائية.
– تبسيط وتيسير إجراءات التقاضي أمام المحاكم.
– تحديث وتيسير إجراءات الخبرة أمام المحاكم.
– تحديث وتيسير إجراءات الطعن في الأحكام والحد من الطعون غير المبررة، أو التي يكون الغرض منها المماطلة والتسويف.
– فرض الجزاء اللازم في بعض الحالات التي يتطلبها الأمر للحدّ من المماطلة والتسويف أو لمعالجة الإهمال والتقصير.
– تطوير أحكام البينات.
– تحديث وتطوير إجراءات تصفية الشركات.
– تحديث وتيسير إجراءات تنفيذ الأحكام الحقوقية.

مُلخص الإنجاز

– سرى نفاذ أحكام القوانين التالية:

* قانون محاكم الصلح رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧.
* القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات المدنية رقم (٣١) لسنة ٢٠١٧.
* نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٨.
* قانون الإعسار رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨.
* نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٨ .

– انعكس أثر التعديلات التشريعية على فعالية إجراءات التقاضي وتسريع حسم النزاعات والارتقاء بجودة الأحكام وقد سرّع قانون التنفيذ رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧ من إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية لدوائر التنفيذ .

– تم البدء بالتحضير لاستكمال متطلبات تطبيق نظام الخبرة القضائية أمام المحاكم النظامية .

– كما وتم التنسيق مع وزارة العدل لغايات اعتماد صيغة معينة للتبليغ بواسطة الهواتف الخلوية أو أي وسيلة إلكترونية.

– تم اقتراح مشروع معدل لنظام رسوم المحاكم بموجبه يستوفى تأمين نقدي عن الطعن في أحكام المحاكم الاستئنافية الحقوقية يساوي نصف الرسم، بحيث يُعاد للمميز إذا تم قبول طعنه ونُقض الحكم، ويصادر لمصلحة الخزينة إذا تم رد التمييز، ويتوقع أن يحد هذا النظام بعد إقراره من الطعون غير المبررة التي ترد إلى محكمة التمييز سنوياً والتي شكلت في عام ٢٠١٨ (٦٦٪) من عدد القضايا الحالية الواردة.

المحور الثاني
أعمال القضاء النظامي

القسم الأول: المنهجية المتبعة في التقرير والمؤشرات الإحصائية وطرق احتسابها

اعتُمد في إعداد هذا التقرير منهجية علمية وفق المعايير المتعارف عليها دولياً، سواءً من حيث مصادر البيانات الإحصائية الرسمية، أو من حيث التأكد من دقتها وتطابقها مع الأعداد الفعلية في المحاكم وتوثيقها وتبويبها وحساب المؤشرات المتعلقة بأعمال المحاكم. كما وتم التشارك والتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة في إعداد التقرير من خلال مخاطبة المحاكم والدوائر التابعة للمجلس القضائي بتزويد بيانات إنجازاتهم خلال العام ٢٠١٨.

تمتاز البيانات الإحصائية الواردة في التقرير السنوي بدقة عالية والتي يمكن الاعتماد عليها كمرجعية علمية لمتخذي القرار في السلطة القضائية أو المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، والباحثين والدارسين المتخصصين في قطاع العدالة. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الأخطاء المبررة في البيانات والتي لا تتجاوز نسبتها ١٪ والمقبولة من الناحية الإحصائية، ولا تمس الجوهر ولا تؤثر في النتائج والتوقعات. وتتركز جملة الأخطاء في الدعاوى المدورة من سنة إلى أخرى في النقصان في بعض المحاكم .

وفيما يلي المؤشرات الإحصائية التي تم اعتمادها في التقرير وطرق احتسابها :

مؤشر المدور الحالي	ويقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة الحالية ويتم تدويرها. ويحتسب عادة (مجموع الدعاوى المدورة والواردة خلال السنة – الدعاوى التي يتم فصلها خلال السنة).
مؤشر عدد القضاة أو عدد الهيئات القضائية حسب المحكمة	واحتُسب هذا المؤشر من واقع البيانات المعتمدة من قاعدة بيانات الموارد البشرية في المحاكم.
مؤشر الدعاوى الواردة للمحاكم خلال السنة	يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى بمختلف أنواعها التي تسجل في المحاكم يومياً ويتم توزيعها على القضاة للنظر فيها.
مؤشر عدد الدعاوى المفصولة خلال السنة	يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي يتم الفصل فيها من قبل كل قاضٍ وتُجمع من القضاة على مستوى كل محكمة شهرياً وسنوياً.
مؤشر مجموع الدعاوى (المدور السابق والوارد)	تحسب الدعاوى المدورة والواردة سنوياً لكل قاضٍ على مستوى المحكمة وتُجمع وتحتسب رياضياً وتساوي (الدعاوى الواردة خلال السنة + الدعاوى المدورة من السنة السابقة).
مؤشر نسبة الدعاوى المفصولة إلى الواردة(مؤشر الإنجاز)	يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز (أداء) مجموع أعمال قضاة المحكمة سنوياً ويحتسب رياضياً ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى الواردة)x١٠٠ويحتسب أيضاً مؤشر الإنجاز بطريقة مختلفة ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى المدورة والواردة) x١٠٠ لأن القاضي يتعامل مع كلا النوعين من الدعاوى الواردة والمدورة ويفصل فيهما.
مؤشر معدل العبء السنوي الحقيقي لكل قاضٍ	يقيس هذا المؤشر العبء الملقى على عاتق القاضي في كل محكمة، ويحتسب رياضياً من واقع البيانات السنوية ويساوي (مجموع الدعاوى المدورة والواردة حسب المحكمة ونوع الدعوى÷ عدد القضاة في المحكمة وحسب نوع الدعوى)[١].

١- يُعزى التغير في معدل عبء القاضي من سنة إلى أخرى بالارتفاع أو بالانخفاض رياضياً لعدة أسباب أهمها الآتي:
- التغير في عدد الدعاوى الواردة للمحكمة خلال السنة (بالارتفاع وبالانخفاض) بالمقارنة مع سنوات سابقة، مما يزيد أو يخفض أعباء القاضي مع ثبات عدد القضاة.
- مجموع الدعاوى المدورة من العام السابق مما يزيد أو يخفض أعباء القاضي مع ثبات عدد القضاة من سنة إلى أخرى.
- يزداد أو ينخفض عبء القاضي السنوي حسب زيادة أو انخفاض عدد القضاة في المحكمة بالمقارنة مع سنوات سابقة.

مؤشر معدل الإنجاز (الأداء) السنوي لكل قاضٍ أو لكل هيئة	يقيس هذا المؤشر معدل إنجاز القاضي في الفصل بالدعاوى الواردة خلال السنة والمدورة من السنوات السابقة ويحتسب رياضياً ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد القضاة في المحكمة)[٢].
مؤشر نسبة التغير (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى الواردة السنوية	ونسبة التغير تمثل = [(الدعاوى الواردة عام ٢٠١٨– الدعاوى الواردة عام ٢٠١٧) ÷ الدعاوى الواردة عام ٢٠١٧) ×١٠٠].
مؤشر نسبة التغير (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى المفصولة السنوية	ونسبة التغير تمثل =[(الدعاوى المفصولة عام ٢٠١٨ – الدعاوى المفصولة عام ٢٠١٧) ÷ الدعاوى المفصولة عام ٢٠١٧) ×١٠٠].
مؤشرات مدد التقاضي	مدة التقاضي الواردة في التقرير تخص الدعاوى التي وردت للمحاكم خلال العام ٢٠١٨ وفصلت في العام نفسه، حيث تمر الدعوى في مختلف المحاكم في ثلاث مراحل: ١- المرحلة التحضيرية (مرحلة ما قبل المحاكمة): تبدأ من تاريخ الورود وحتى أول جلسة محاكمة. ٢- مرحلة المحاكمة: تبدأ من تاريخ تعيين أول جلسة محاكمة وحتى إصدار الحكم. ٣- مرحلة ما بعد المحاكمة: تبدأ بطباعة مسودة الحكم وتدقيقه وتسديده. ولغايات التوصل إلى مدة التقاضي فقد تم جمع الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة من المراحل الثلاث من واقع برنامج إدارة الدعوى المحوسب (ميزان) مقرب لأقرب عدد صحيح.

٢- يزداد أو ينخفض معدل الإنجاز السنوي للقاضي رياضياً لعدة أسباب أهمها الآتي:

- ارتفاع أو انخفاض عدد الدعاوى المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع سنوات سابقة.
- التغير في عدد القضاة خلال السنة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

القسم الثاني: ملخص عن أعمال جميع المحاكم

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى جميع المحاكم من (٤٤٩٨٢٥) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (٥١٠٠٢٢) دعوى في العام ٢٠١٨، بنسبة زيادة ١٣٪، وترافق مع ذلك ازدياد في عدد الدعاوى المفصولة من (٤٨١٩٧٧) إلى (٥٢٣٠٩٠) دعوى، بنسبة ٩٪ عن العام السابق؛ ونجم عن ارتفاع نسبة الفصل انخفاض في عدد الدعاوى المدورة من (١١٠٧٣٩) في عام ٢٠١٧ إلى (٩٧٦٧١) دعوى في نهاية هذا العام بنسبة ١٢٪.

وبشكلٍ عام؛ بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى جميع المحاكم ١٠٢,٦٪، حيث قامت المحاكم بفصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام وزيادة عنه ما نسبته ٢,٦٪، وهو ما يعادل ما نسبته ٨٤,٣٪ من مجموع الدعاوى وبذلك يتبقى لدى المحاكم ما نسبته ١٥,٧٪ من مجموع الوارد والمدور وعددها (٩٧٦٧١) دعوى.

وحظيت المحاكم الصلحية بأعلى نسبة من الدعاوى الواردة إلى المحاكم بنسبة ٥٥,٨٪؛ وبأعلى نسبة من مجموع الدعاوى المفصولة من قبل المحاكم بنسبة ٥٥,٩٪. وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية وحصلت على نسبة ٢٥,١٪ من مجموع الدعاوى الواردة، وبنسبة ٢٥,٦٪ من مجموع الدعاوى المفصولة، وفي المرتبة الثالثة محاكم الاستئناف وحصلت على نسبة ١٢,٣٪ من مجموع الدعاوى الواردة لدى جميع المحاكم، وبنسبة ١١,٩٪ من مجموع الدعاوى المفصولة في جميع المحاكم في المملكة.

كما بلغ معدل عبء القاضي السنوي في جميع المحاكم (٧٦٦) دعوى بمعدل إنجاز (٦٤٦) دعوى، وكان أعلى معدل عبء لدى قاضي محاكم الصلح (١١١٨) دعوى وبمعدل إنجاز (٩٠٨) دعوى، وجاءت محاكم الاستئناف في المرتبة الثانية (٦٨٣) دعوى بمعدل إنجاز (٦٢١) دعوى.

ويُبين الجدول الإحصائي رقم (١) من الملاحق أعمال جميع المحاكم بمختلف درجاتها من حيث عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة خلال العام ٢٠١٨ مقارنة بأعمال المحاكم لعام ٢٠١٧. ويُظهر الشكل التالي التغير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

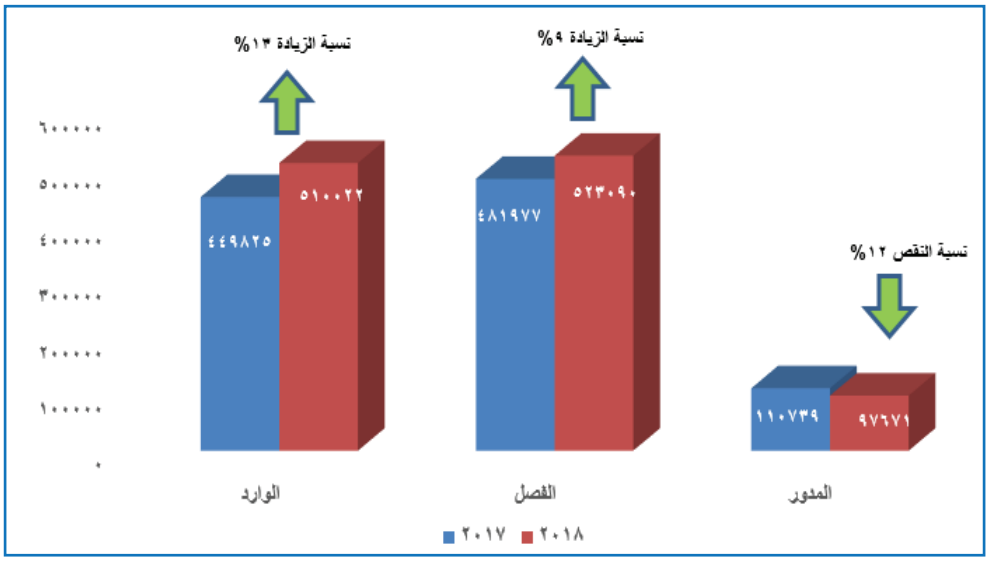

الشكل رقم (٣) التغير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

أولاً: أعمال محكمة التمييز

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة التمييز من (٧٧٩٥) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٣٢٨١) دعوى في العام ٢٠١٨، بنسبة زيادة ٧٠٪، وترافق مع ذلك ارتفاع في عدد الدعاوى المفصولة من (٨٨٤٢) دعوى إلى (١١٥٥٦) دعوى عن العام السابق، وبنسبة زيادة ٣١٪. ونتيجة لارتفاع وارد محكمة التمييز لعام ٢٠١٨ فقد ارتفع عدد الدعاوى المدورة من (٢٥) دعوى إلى (١٧٥٠) دعوى وبنسبة زيادة ٦٩٠٠٪ عن المدور السابق. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى محكمة التمييز ٨٧٪، وهو ما يعادل ٨٦,٨٪ من مجموع الدعاوى وبذلك يتبقى لدى المحكمة ما نسبته ١٣,٢٪ وعددها (١٧٥٠) دعوى.

وبلغ معدل عبء الهيئة السنوي (١٩٠١) دعوى، وعبء القاضي في الهيئة (٣٤١) دعوى ومعدل إنجاز الهيئة (١٦٥١) دعوى، ومعدل إنجاز القاضي (٢٩٦) دعوى، وفقاً لما هو وارد في الجدول الإحصائي رقم (٢) في الملاحق ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

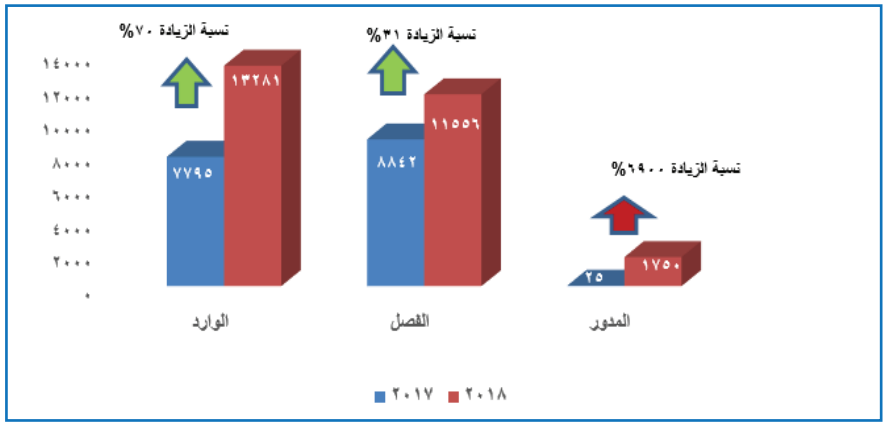

الشكل رقم (٤) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

وبلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٨٧٪ من الدعاوى الواردة لدى محكمة التمييز من تاريخ ورود ملف الدعوى إلى المحكمة والنظر فيها وصدور الحكم (٦٤) يوماً، و(١٧) يوماً في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد. وبذلك يبلغ معدل مدة التقاضي في محكمة التمييز في المرحلتين (٨١) يوماً، على النحو المبين في الجدول والشكل التاليين:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى وفصل الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
التمييز	١١٥٢٣	٦٤	١٧	٨١
النسبة من المجموع٪	٨٧٪	٧٨,٩٪	٢١,١٪	١٠٠,٠٪

الشكل رقم (٥) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محكمة التمييز

وبلغ عدد الطلبات الواردة إلى محكمة التمييز خلال عام ٢٠١٨ (٤٨٢٤) طلباً مقارنة بـ (٢٧١٣) طلباً في عام ٢٠١٧، منها (٤٠٤٧) طلب إذن تمييز حقوق و(٧١) طلب إذن تمييز جزاء و(٦٣٥) طلباً لنقل الدعاوى الجزائية و(٦٤) طلباً لتأجيل الرسوم و(٧) طلبات للدفع بعدم الدستورية، وكانت نسبة الفصل في الطلبات (١٠٠٪)، على النحو المبين في الجدول الإحصائي رقم (٣) من الملاحق .

أعمال المكتب الفني لدى محكمة التمييز

يقوم المكتب الفني بتقديم الدعم القانوني والإداري لهيئات محكمة التمييز لتخفيف العبء والمساهمة في توحيد الاجتهادات الصادرة عن محكمة التمييز والحيلولة دون تضاربها. والمكتب مؤلف من كادر يتكون من مدير/قاضي بالدرجة العليا و(١٢) قاضياً من قضاة محاكم الدرجتين الأولى والثانية و(١٥) باحثاً قانونياً و(١٨) مدققاً للغة العربية، ويتولى المهام التالية :

- استقبال ملفات الطعون المقدمة لمحكمة التمييز وفحص الجوانب الشكلية في اللوائح والتحقق من صحة استيفاء الرسوم وتصنيف الدعاوى.
- إعداد ملخص لوقائع الدعوى مع مطالعة قانونية حول أسباب التمييز والبحث عن السوابق القضائية الصادرة عن محكمة التمييز بوقائع مشابهة أو متعلقة بما ورد بالأسباب، وتحضيرها وإرفاقها بالملف وإرساله للهيئة المحالة لها الدعوى.
- إعداد البحوث والدراسات القانونية التي تطلبها الهيئة لغايات البت في الدعوى.
- تدقيق طباعة مسودة الحكم بعد صدوره.
- استخلاص المبادئ القانونية لهيئات التمييز وتجميع قرارات الهيئة العامة وتأمينها للقضاة في مختلف المحاكم.

وتمثل الجزء الأعظم من أعمال المكتب الفني خلال عام ٢٠١٨ في إعداد دراسات قانونية مختلفة للهيئات التمييزية المتخصصة، وكان مجمل أعماله مفصلة على النحو المبين في الجدول التالي:

الإجراء	العدد
تصنيف الدعاوى الحقوقية والجزائية	٤٩٤٢
دراسات قانونية مُقدمة في القضايا الحقوقية والجزائيـــة	٤٥٠
دراسات قانونية مُقدمة للهيئة العامة في القضايا الحقوقية	١٥٤
دراسات قانونية مُقدمة للهيئة العامة في قضايا الجمـارك	١٥
دراسات قانونية مُقدمة للهيئة العامة في قضايا الضريبة	٦
دراسات قانونية مُقدمة للهيئة العامة في القضايا الجزائية	١
دراسات متنوعة	٢٥٣
دراسات تفسير الديوان الخاص	١٠
تلخيص وتدقيق القضايا الحقوقية	٦٨٧١
تلخيص وتدقيق القضايا الجزائية	٣٧٥٠

الديوان الخاص بتفسير القوانين

يترأس رئيس محكمة التمييز بصفته الوظيفية الديوان الخاص بتفسير القوانين المنصوص عليه في المادة (١٢٣) من الدستور، ويضم في عضويته اثنين من قضاة محكمة التمييز، وأحد كبار موظفي الإدارة يعينه مجلس الوزراء، يُضاف إليهم عضوٌ من كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب ينتدبه الوزير المعني. ويختص الديوان بتفسير نص في أي قانون، شريطة ألا تكون المحاكم قد فسرته إذا طلب إليه ذلك رئيس الوزراء، ذلك أن المحاكم هي الجهة التي تتولى تفسير القوانين من حيث المبدأ في القضايا المعروضة أمامها. ويُصدرُ الديوان قراراته بالإجماع أو الأغلبية، ويكون لقراراته الصادرة والمنشورة في الجريدة الرسمية مفعول القانون.

وقد أصدر الديوان الخاص بتفسير القوانين خلال عام ٢٠١٨ (١٠) قرارات قدمت تفسيراً للموضوعات التي تضمنتها طلبات التفسير المُحالة من دولة رئيس الوزراء وشملت القرارات الصادرة تفسير:

المادة القانونية المفسرة	التفسير
المادة (٣) من قرار لجنة الأمن الاقتصادي لتصفية بنك البتراء	صلاحية مجلس الوزراء بإلغاء أي قرار من قرارات لجنة الأمن الاقتصادي باعتبار أنّ من يملك الأكثر يملك الأقل.
المادتان (٢، ٢١) من قانون إدارة قضايا الدولة رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٧ والمادة (٣) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته	إن البنك المركزي يُمثل في الدعاوى التي يقيمها وتقام عليه من قبل الوكيل العام لإدارة قضايا الدولة.
المادة (٨/ج) من قانون الضمان الاجتماعي	تعطى الصلاحية الكاملة لصندوق الاستثمار في إدارة الأموال المخصصة له واستثمارها دون الحاجة إلى أخذ موافقة من أي جهة مرجعية أخرى لأن قرارات مجلس إدارة مؤسسة الضمان المتضمنة إقرار السياسات العامة الاستثمارية والخطة العامة لاستثمار أموال الضمان تعتبر موافقة مسبقة للمجلس للعمل ضمن هذه السياسات والخطة. أما صلاحية الصندوق باتخاذ قراره الاستثماري استقلالاً عن مجلس الإدارة دون موافقة او مصادقة منه فإن لصندوق الاستثمار اتخاذ القرار الاستثماري استقلالاً عن مجلس الإدارة لأن قرارات مجلس الإدارة بإقرار السياسات العامة الاستثمارية والخطة العامة لاستثمار أموال الضمان تعتبر موافقة مسبقة لمجلس الاستثمار للعمل ضمن هذه السياسات والخطة. وفي كلا الحالتين إذا خرج القرار الاستثماري عما أقره مجلس الإدارة من السياسات العامة الاستثمارية أو الخطة العامة لاستثمار أموال الضمان فإن لمجلس الإدارة رقابة لاحقة وفقاً لأحكام المادة (١١/ج) من قانون الضمان الاجتماعي دون مساس بحقوق الغير أو المراكز القانونية المكتسبة وفقاً لما يقره القانون في كل حالة.

المادة القانونية المفسرة	التفسير
المادتين (١٤٩، ٢٤١) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته	إن حكم بيع البضائع وفق المواد (٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠) من قانون الجمارك لا تنطبق على بيع المستوردات المعفاة من الرسوم الجمركية وفق أحكام المادة ١٤٩ من قانون الجمارك فلكل منها حكم مستقل عن الآخر، حيث أن بيع المستوردات المعفاة وفق المادة (١٤٩/د) يتم بموافقة دائرة الجمارك أما المواد الأخرى تتم بالمزاد العلني وفقاً للشروط والقواعد التي تتحدد بقرار من الوزير بالنشر في الجريدة الرسمية، وأن ما تتقاضاه دائرة الجمارك وفق المادة (١٤٩) من القانون ذاته من بيع المستوردات المعفاة من الرسوم الجمركية والمتمثل بنسبة ٧٥٪ يعد عوضاً عن الرسوم الجمركية والضرائب بما فيها ضريبة المبيعات وبالتالي فإن هذه النسبة لا يسري عليها طلب الرد أو التخصيم.
المادة (٢) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤	إن من صلاحية الضابطة العدلية لدى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، عند تلقيها شكوى بحق أحد الوزراء أو أحد الأعيان أو النواب، سماع الأقوال وجمع الاستدلالات والأدلة المادية المتعلقة بالشكوى تمهيداً لإحالتها إلى النيابة العامة التي تبدأ أمامها الحصانة.
قانون البلديات رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥ وقانون اللامركزية رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٥	إن قرار إجراء الانتخابات البلدية المحلية وانتخابات مجالس المحافظات في المناطق التي قرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب إلغاء عمليتي الاقتراع والفرز يصدر عن الهيئة المستقلة للانتخاب.
المواد (٥، ١٨، ٢٢) قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨	إن المحال على الاستيداع لا يعتبر موجوداً في الخدمة، وإن أي موظف أحيل على الاستيداع قبل نفاذ القانون المعدل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٨ لا يشمله الحكم المستحدث في قانون التقاعد المدني.
المادة (٦٧، ٦٨) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته	لا يوجد ما يمنع من تخفيض رأسمال الشركة التي تعاني من خسائر بالرغم من وجود حجز احتياطي أو تنفيذي على أسهمها أو أسهم المساهمين أو الشركاء فيها.

ثانياً: أعمال محاكم الاستئناف

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الاستئناف الثلاث في كل من عمان وإربد ومعان للعام ٢٠١٨ (٦٢٦٩٣) دعوى بزيادة (٧٦٩) دعوى على الوارد في العام ٢٠١٧ والذي بلغ (٦١٩٢٤) دعوى، وذلك بفارق ما نسبته ١٪ فقط، في حين شهد عام ٢٠١٧ زيادة بلغت ١٦٪ على العام الذي يسبقه، أي تكون بذلك قد انخفضت نسبة الزيادة السنوية في أعداد الدعاوى الواردة لهذه المحاكم في عام ٢٠١٨ عما كانت عليه في عام ٢٠١٧ بنسبة مقدارها ١٥٪. ويأتي هذا الانخفاض كأثر للتعديلات التشريعية التي تم بموجبها نقل الاختصاص بنظر الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح إلى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية .

وبلغ عدد الدعاوى المفصولة (٦٢٠٥٢) دعوى في هذا العام، كما وبلغ عدد الدعاوى المدورة (٦٢٤٤) دعوى بزيادة (٦٤١) دعوى عن العام الماضي، وذلك بسبب تخفيض عدد قضاة محاكم الاستئناف إلى (١٠٠) قاضٍ عما كان عليه في عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض ٩٪ حيث كان عددهم (١١٠) قضاة. كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد بشكل عام لدى المحاكم الثلاث ٩٩٪ .

من جهة أخرى، سجلت محكمة استئناف عمان ورود ما نسبته ٧٨,٢٪ من مجموع الدعاوى الواردة لدى محاكم الاستئناف الثلاث وسجلت نسبة ٧٧,٤٪ من مجموع الدعاوى المفصولة لدى محاكم الاستئناف، في حين سجلت محكمة استئناف إربد ورود ما نسبته ١٩,٣٪ من مجموع الدعاوى الواردة، ونسبة ٢٠,١٪ من الدعاوى المفصولة لدى هذه المحاكم، أما الباقي من مجموع الدعاوى الواردة والبالغة نسبته ٢,٥٪ فتم تسجيله لدى محكمة استئناف معان، وسجلت أيضاً ما نسبته ٢,٥٪ من مجموع الدعاوى المفصولة لدى محاكم الاستئناف الثلاث. كما هو مبين في الجدول رقم (٤) من الملاحق. ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

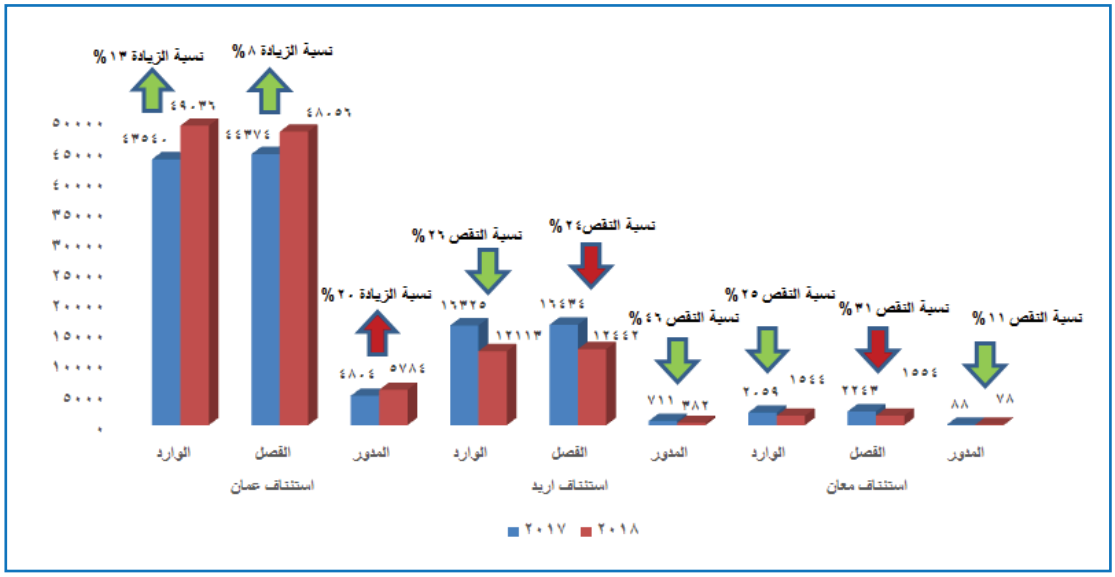

الشكل رقم (٦) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

وبلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٤٧٪ من الدعاوى الواردة لدى محاكم الاستئناف من تاريخ تسجيل الطعن وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٨١) يوماً، منها(٩) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١١,٥٪، و(٩) أيام في مرحلة النظر في الدعوى بنسبة ١١,٢٪ و(٦٣) يوماً في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٧٧,٣٪. وكان أعلى معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة استئناف معان بلغ (٨٨) يوماً؛ تلتها محكمة استئناف إربد وبلغ (٨٦) يوماً، وأخيراً محكمة استئناف عمان بـ (٦٩) يوماً، كما هو موضح في الجدول أدناه.

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل مدة التحضير للدعوى بالأيام	معدل مدة النظر في الدعوى بالأيام	معدل مدة الطباعة والتدقيق والتسديد بالأيام	المجموع
استئناف عمان	٢١٩٣٤	١٣	١٠	٤٦	٦٩
استئناف إربـد	٦٨٢٣	٩	٨	٧٠	٨٦
استئناف معان	٦٧٩	٧	١٠	٧٢	٨٨
المجموع/المعدل	٢٩٤٣٦	٩	٩	٦٣	٨١
النسبة من المجموع٪	٤٧٪	١١,٥٪	١١,٢٪	٧٧,٣٪	١٠٠,٠٪

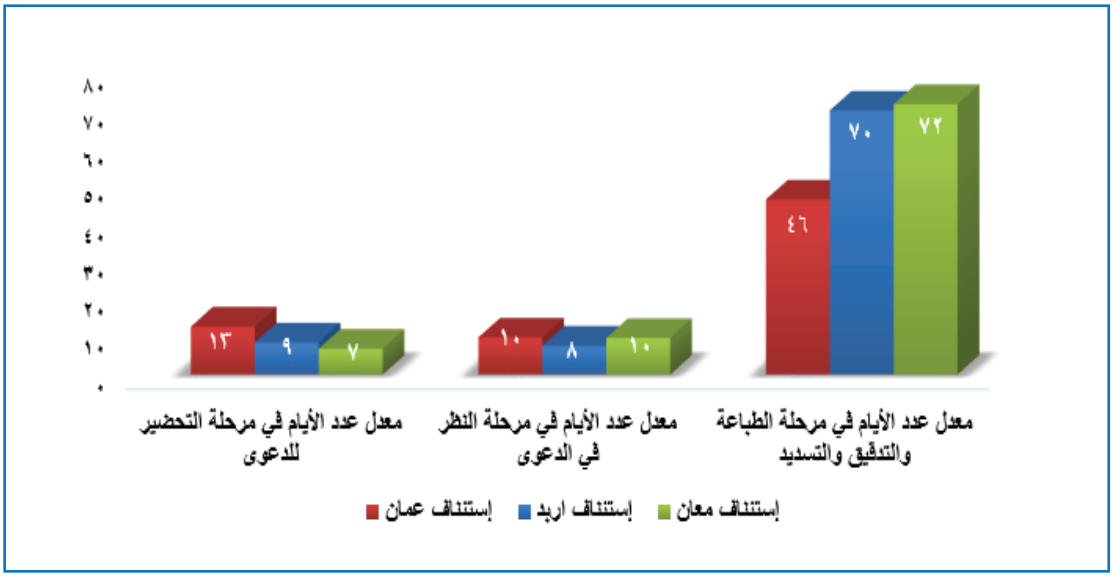

الشكل رقم (٧) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الاستئناف

ثالثاً: أعمال محكمة استئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة استئناف الجمارك من (٩٢٢) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١١١٥) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة ٢١٪، ورافق ذلك زيادة في عدد الدعاوى المفصولة من (٩١٠) دعوى إلى (١١٢٦) دعوى وبنسبة زيادة ٢٤٪ عن العام السابق. كما انخفض عدد الدعاوى المدورة من (١٠٧) دعوى إلى (٩٦) دعوى بنسبة انخفاض ١٠٪ عن المدور السابق، في حين بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى محكمة استئناف الجمارك ١٠١٪، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع المدور والوارد ٩٢,١٪، كما هو موضح في الجدول رقم (٥) من الملاحق، ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة استئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

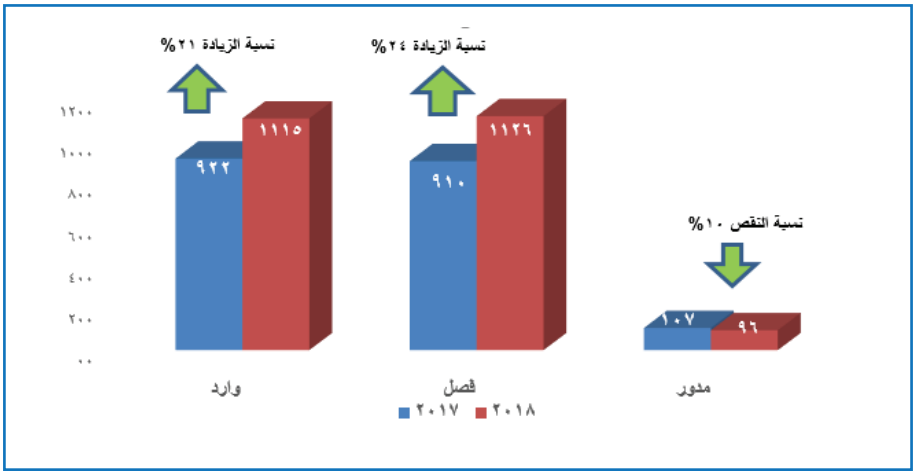

الشكل رقم (٨) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة استئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

وبلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٤١٪ من الدعاوى الواردة لدى محكمة استئناف الجمارك من تاريخ تسجيل الطعن وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٧٠) يوماً، منها (١٩) يوماً في مرحلة التحضير بنسبة ٢٦,٨٪ ، و(٣٢) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى بنسبة ٤٥,٩٪ ، و(١٩) يوماً في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٢٧,٣٪ ، كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
استئناف الجمارك	٥٠٢	١٩	٣٢	١٩	٧٠
النسبة من المجموع٪	٤١٪	٢٦,٨٪	٤٥,٩٪	٢٧,٣٪	١٠٠,٠٪

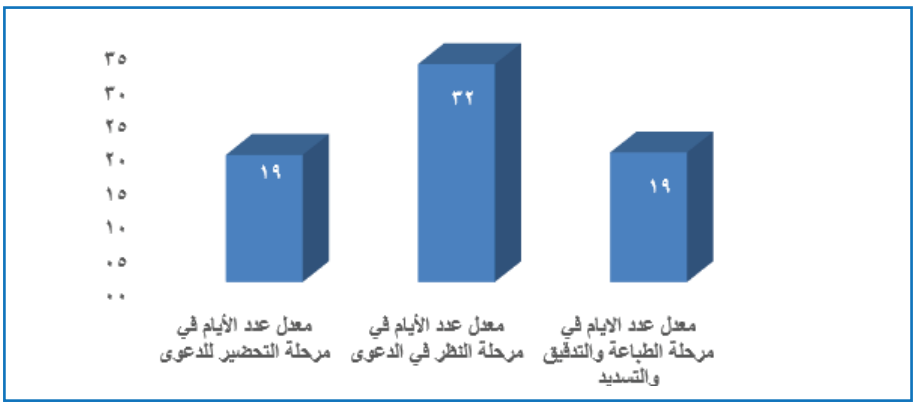

الشكل رقم (٩) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محكمة استئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

رابعاً: أعمال محكمة الجمارك الابتدائية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة الجمارك الابتدائية من (١١٥٦) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٣٠٤) دعوى في العام ٢٠١٨، بنسبة زيادة ١٣٪. ورافق ذلك زيادةٌ في عدد الدعاوى المفصولة من (١٥٤١) دعوى إلى (١٧٦٩) دعوى بنسبة زيادة ١٥٪ عن العام السابق؛ مما أدى إلى انخفاض في عدد الدعاوى المدورة إلى (٣١٥) دعوى بنسبة ٦٠٪ عن المدور السابق. كما بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى المحكمة ١٣٥,٧٪، بذلك تكون قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى التي وردت إليها وبزيادة ما نسبته ٣٥,٧٪ من مجموع الدعاوى الواردة، وهو ما يعادل ٨٤,٩٪ من مجموع الوارد والمدور، ويتبقى لها من الدعاوى ما نسبته ١٥,١٪ وعددها (٣١٥) دعوى. ومن جهة أخرى بلغ معدل عبء القاضي السنوي في المحكمة (٢٩٨) دعوى بمعدل إنجاز (٢٥٣) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٦) من الملاحق. ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجمارك الابتدائية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

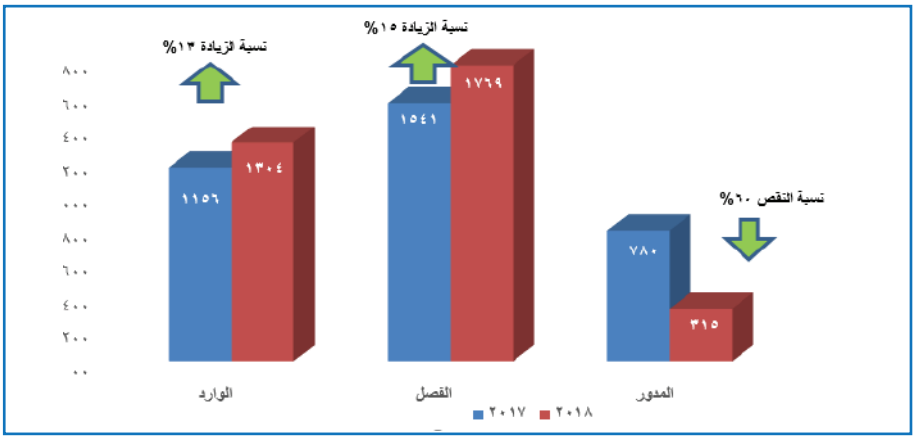

الشكل رقم (١٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجمارك الابتدائية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

وبلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٨٢٪ من الدعاوى الواردة لدى محكمة الجمارك الابتدائية من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٨٥) يوماً، منها (٣٠) يوماً في مرحلة التحضير بنسبة ٣٤,٨٪ ، و(٥١) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى بنسبة ٦٠,٤٪ ، و(٤) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٤,٧٪ ، كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
بداية حقوق الجمارك	١٠١	٤٤	٥٠	٥	٩٩
بداية جزاء – جنح الجمارك	٩٧٠	١٥	٥٢	٣	٧١
مجموع/ المعدل	١٠٧١	٣٠	٥١	٤	٨٥
النسبة من المجموع٪	٨٢٪	٣٤,٨٪	٦٠,٤٪	٤,٧٪	١٠٠,٠٪

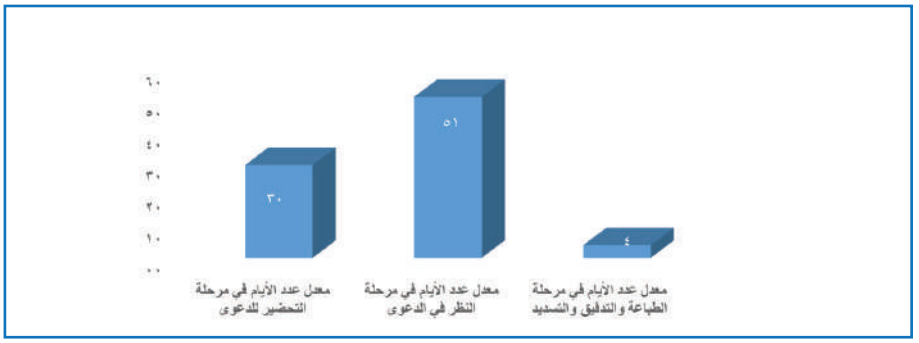

الشكل رقم (١١) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محكمة الجمارك الابتدائية(شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

خامساً: أعمال محكمة الاستئناف الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة الاستئناف الضريبية من (٩٣٩) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٤٤٠) دعوى في العام ٢٠١٨، بنسبة زيادة ٥٣٪. ورافق ذلك زيادة في عدد الدعاوى المفصولة من (٩٦٩) دعوى إلى (١٤٢٨) دعوى بنسبة زيادة ٤٧٪ عن العام السابق؛ وازداد عدد الدعاوى المدورة من (٢٤) دعوى إلى (٣٦) دعوى بنسبة زيادة ٥٠٪ عن المدور السابق. كما بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى المحكمة ٩٩,٢٪ بما يعادل (٩٧,٥٪) من المجموع الكلي للدعاوى. ومن جهة أخرى، بلغ معدل عبء القاضي السنوي (١٣٣) دعوى بمعدل إنجاز (١٣٠) دعوى. كما هو وارد في الجدول رقم (٧) من الملاحق، ويوضح الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الاستئناف الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

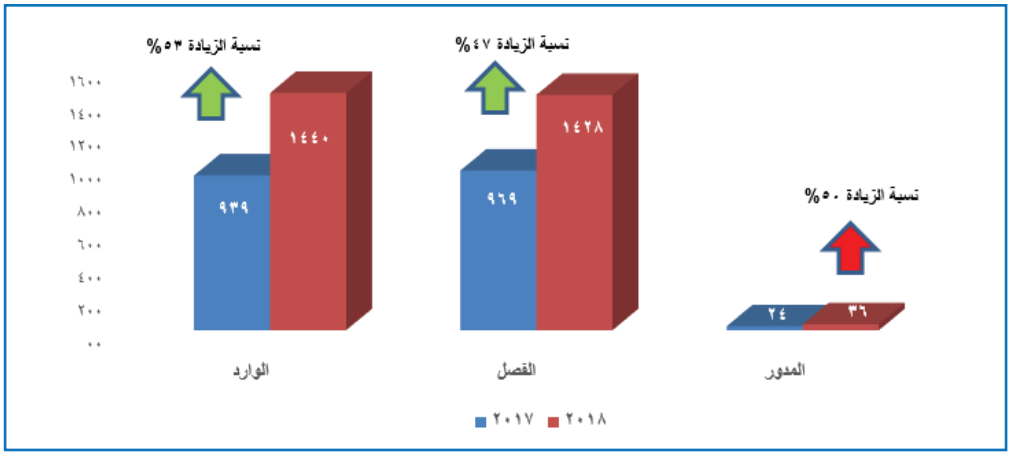

الشكل رقم (١٢) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الاستئناف الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

ومن جهة أخرى بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٩٧٪ من الدعاوى الواردة لدى محكمة الاستئناف الضريبية من تاريخ تسجيل الطعن وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٥٦) يوماً، منها (١٧) يوماً في مرحلة التحضير بنسبة ٣٠,٩٪، و(٢٤) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى بنسبة ٤٢ ٪ ، و(١٥) يوماً في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٢٧,١٪، كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
الاستئناف الضريبية	١٤٠٣	١٧	٢٤	١٥	٥٦
النسبة من المجموع٪	٩٧٪	٣٠,٩٪	٤٢,٠٪	٢٧,١٪	١٠٠,٠٪

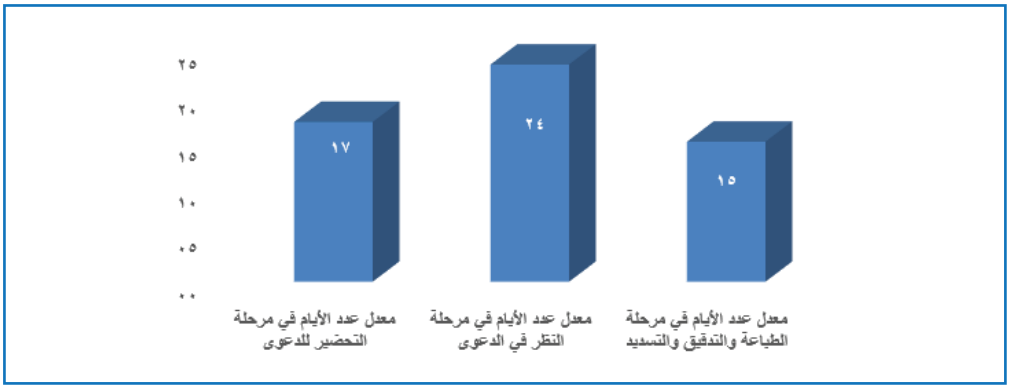

الشكل رقم (١٣) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محكمة الاستئناف الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

سادساً: أعمال محكمة البداية الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة البداية الضريبية من (١٧٠١) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (٢٠٨٢) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٢٢٪، ورافق ذلك زيادةٌ في عدد الدعاوى المفصولة من (٢٠٢٧) دعوى إلى (٢٩٢٣) دعوى بنسبة زيادة ٤٤٪ عن العام السابق. كما انخفض عدد الدعاوى المدورة إلى (١٣٧١) دعوى بنسبة ٣٨٪ عن المدور السابق، وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى المحكمة ١٤٠,٤٪؛ فتكون المحكمة بذلك قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى التي وردت إليها وبزيادة ما نسبته ٤٠,٤٪، وهو ما يعادل نسبة ٦٨,١٪ من مجموع الدعاوى، ويتبقى ما نسبته ٣١,٩٪ وعددها (١٣٧١) دعوى. ومن جهة أخرى بلغ معدل عبء القاضي السنوي (٤٧٧) دعوى بمعدل إنجاز (٣٢٥) دعوى . كما هو مبين في الجدول رقم (٨) من الملاحق. ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة البداية الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

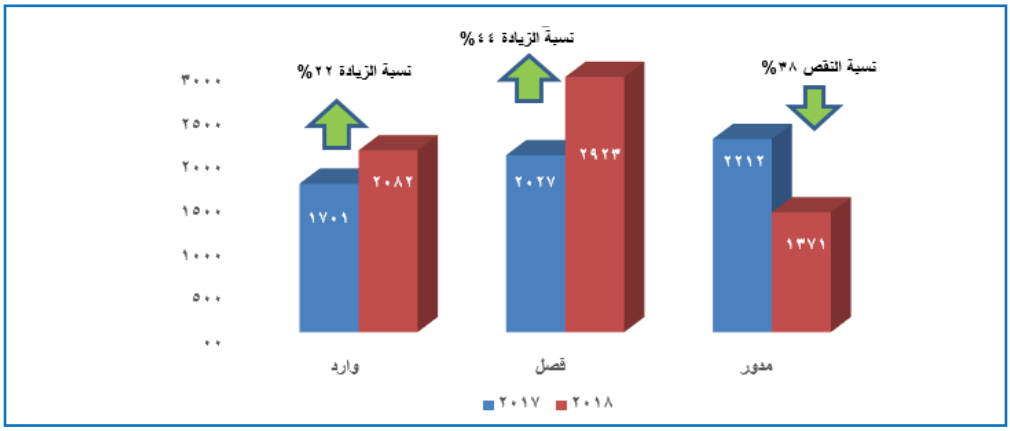

الشكل رقم(١٤) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة البداية الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

كما وبلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٥٣٪ من الدعاوى الواردة لدى محكمة البداية الضريبية من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (١٤٣) يوماً، منها (١٨) يوماً في مرحلة التحضير بنسبة ١٢,٩٪ ، و(١١٦) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى بنسبة ٨١,٤ ٪ ، و(٨) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٥,٧٪ ، كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
بداية حقوق الضريبة	١٠٧١	٢٨	١٠٨	٨	١٤٣
بداية جزاء – جنح الضريبة	٣٩	٩	١٢٥	٩	١٤٣
مجموع/ المعدل	١١١٠	١٨	١١٦	٨	١٤٣
النسبة من المجموع٪	٥٣٪	١٢,٩٪	٨١,٤٪	٥,٧٪	١٠٠,٠٪

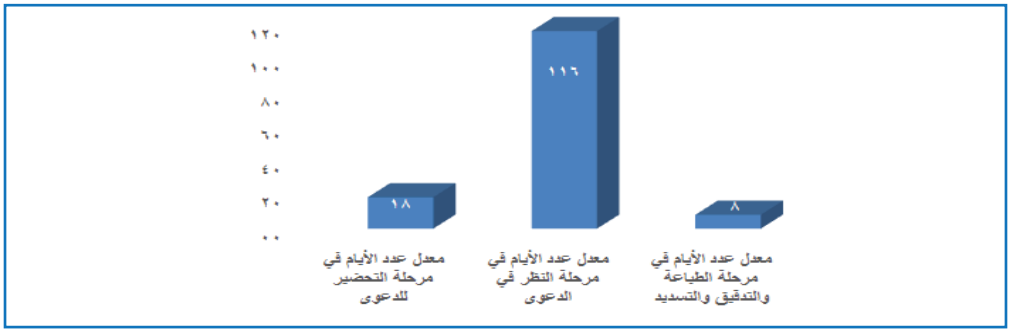

الشكل (١٥) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محكمة البداية الضريبية (الحقوق والجزاء) شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية

سابعاً: أعمال محكمة الجنايات الكبرى

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة الجنايات الكبرى من (١٥٢٢) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٨٧٨) دعوى في العام ٢٠١٨، بنسبة زيادة ٢٣٪، وازداد عدد الدعاوى المفصولة من (١٥٨٤) دعوى إلى (٢٠٦٧) دعوى بنسبة زيادة ٣٠٪ عن العام السابق. وانخفض عدد الدعاوى المدورة من (٨٧٩) إلى (٦٩٠) دعوى بنسبة ٢٢٪ عن المدور السابق. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد للمحكمة ١١٠,١٪ فتكون بذلك المحكمة قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى التي وردت إليها وزيادة ما نسبته ١٠,١٪، وهو ما يعادل ما نسبته ٧٥٪ من مجموع الوارد والمدور ويتبقى ٢٥٪ منه ويبلغ (٦٩٠) دعوى. ومن جهة أخرى فقد بلغ معدل عبء الهيئة (٣٤٥) دعوى سنوياً، وعبء القاضي الواحد في الهيئة (١١٥) دعوى، بمعدل إنجاز للهيئة (٢٥٨) دعوى، وبمعدل إنجاز للقاضي (٨٦) دعوى . كما هو مبين في الجدول رقم (٩) من الملاحق، ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ .

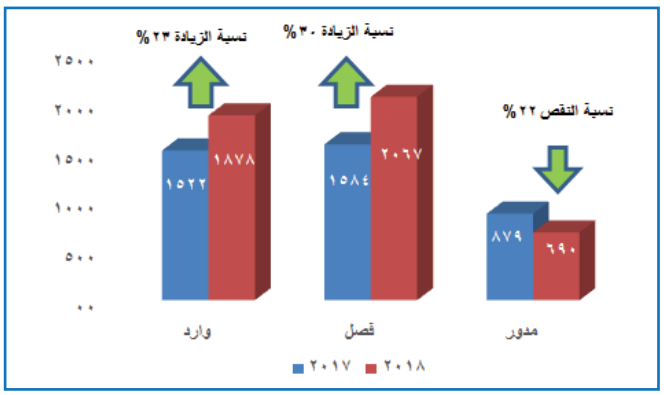

الشكل رقم (١٦) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

كما وبلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٧٢٪ من الدعاوى الواردة لدى محكمة الجنايات الكبرى من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى إصدار الحكم وتدقيقه وتسديده (٩٢) يوماً، منها (٦) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ٦,٥٪ ، و(٨٠) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى بنسبة ٨٦,٨ ٪ ، و(٦) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٦,٧٪ ، كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
الجنايات الكبرى	١٣٤٧	٦	٨٠	٦	٩٢
النسبة من المجموع٪	٧٢٪	٦,٥٪	٨٦,٨٪	٦,٧٪	١٠٠,٠٪

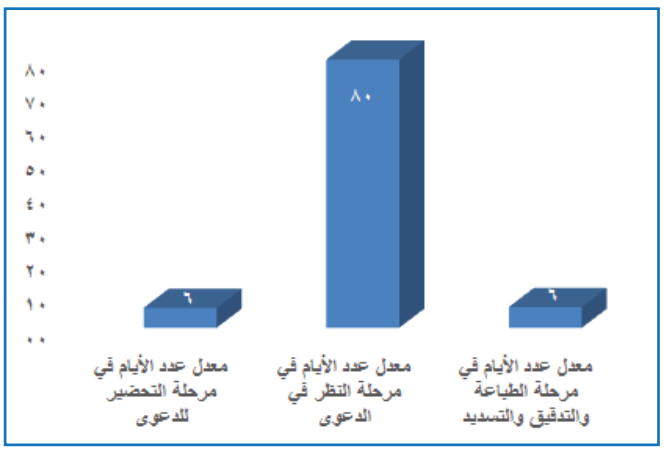

الشكل رقم (١٧) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محكمة الجنايات الكبرى

ثامناً: أ- أعمال المحاكم الابتدائية

ازداد عدد الدعاوى التي وردت إلى المحاكم الابتدائية وعددها (١٨) محكمة، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية والطعون الواردة في القضايا التنفيذية، من (١٠٩٠٨٤) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٢٧٧٩١) دعوى في العام ٢٠١٨ وبنسبة زيادة ١٧٪، وفق التفصيل التالي:

١- الطعون الاستئنافية وبلغت (٨٣٣٤١) طعناً وتشكل ما نسبته ٦٥,٢٪ .

٢- الدعاوى الجزائية الجنحوية وبلغت (١٧٩٩٢) دعوى وتشكل ما نسبته ١٤,١٪ .

٣- الدعاوى الحقوقية[٣] وبلغت (١٤٧٦٧) دعوى (شاملة الدعاوى المسجلة لدى الغرفة الاقتصادية)، وتشكل ما نسبته ١١,٦٪ .

٤- الدعاوى الجزائية الجنائية؛ وبلغت (١١٦٩١) دعوى وتشكل وما نسبته ٩,١٪ .

وقد تركز معظم الوراد في أربع محاكم هي محكمة بداية عمان بوارد (٣٠٦١٧) دعوى بنسبة ٢٤٪ من المجموع، وبداية إربد وبلغ وارداها (٢٤١٨٣) دعوى بنسبة ١٨,٩٪، وبداية شمال عمان بوارد (١٠٠٩٩) دعوى بنسبة ٧,٩٪، وبداية الزرقاء وبلغ واردها (٩٠٥٦) دعوى بنسبة ٧,١٪، ويوضح الشكل التالي توزيع الوارد لدى المحاكم الابتدائية :

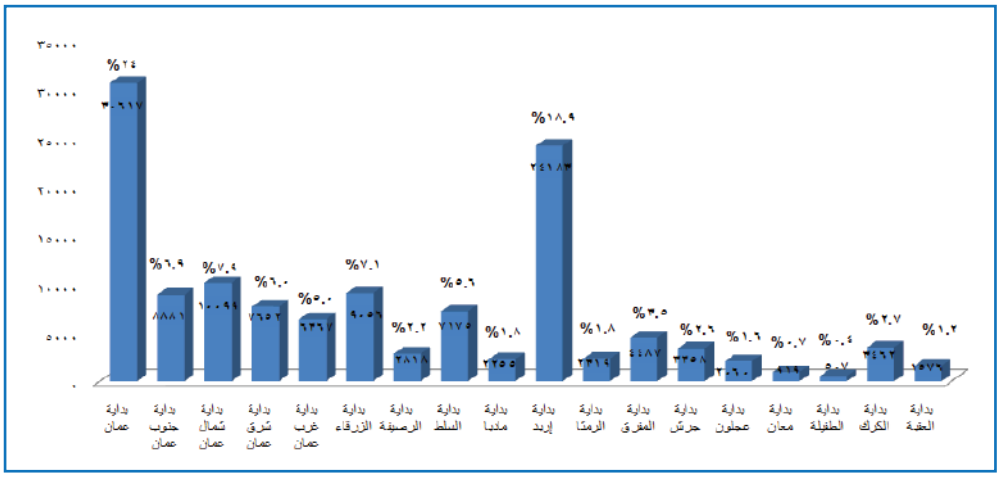

الشكل رقم (١٨) عدد الدعاوى الواردة خلال عام ٢٠١٨ موزعة على المحاكم الابتدائية

أما من حيث الإنجاز الكمي فقد ازداد عدد الدعاوى المفصولة في جميع المحاكم الابتدائية من (١١٤٨٢٣) دعوى في عام ٢٠١٧ إلى (١٣٣٧٢٠) دعوى لهذا العام بنسبة زيادة ١٦٪ وفق التفصيل التالي:

١- الطعون الاستئنافية المفصولة بلغت (٨٢٥٤٧) طعناً وتشكل ما نسبته ٦١,٧٪ .

٢- الدعاوى الجزائية الجنحوية المفصولة بلغت(٢١٥٨١) دعوى وتشكل ما نسبته ١٦,١٪ .

٣- الدعاوى الحقوقية[٣] المفصولة بلغت (١٦٩٢١) دعوى(شاملة الدعاوى المفصولة لدى الغرفة الاقتصادية)، وتشكل ما نسبته ١٢,٧٪ .

٤- الدعاوى الجزائية الجنائية المفصولة بلغت (١٢٦٧١) وتشكل ما نسبته ٩,٤٪ .

٣- استثني من مجموع أعمال المحاكم الابتدائية في تقرير هذا العام الدعاوى المسجلة لدى إدارة الدعوى المدنية وإدارة الوساطة منعاً من احتساب الدعوى مرتين، حيث تم إفراد بند خاص بمرحلة إدارة الدعوى والوساطة، كما هو مفصل لاحقاً.

وكان أعلى فصل لدى المحاكم التي تركز فيها الوارد حيث بلغ الفصل لدى محكمة بداية عمان (٣٢٠٩٢) دعوى بنسبة ٢٤٪ من مجموع الدعاوى المفصولة، وفصلت محكمة بداية إربد (٢٤٦٧١) دعوى بنسبة ١٨,٤٪، في حين بلغ الفصل لدى محكمة بداية شمال عمان (١٠٧٨٠) دعوى بنسبة ٨,١٪، أما محكمة بداية الزرقاء فقد فصلت (٩٨٧٣) دعوى بنسبة ٧,٤٪، ويوضح الشكل التالي توزيع الفصل لدى المحاكم الابتدائية :

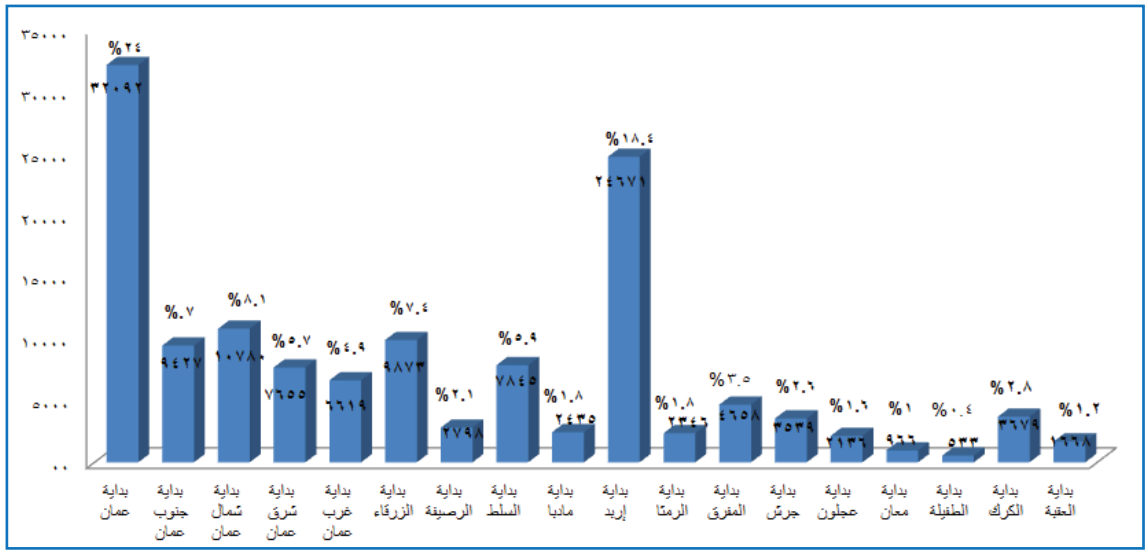

الشكل رقم (١٩) عدد الدعاوى المفصولة موزعة على المحاكم الابتدائية

ومن جانب آخر، فقد انخفض عدد الدعاوى المدورة في جميع المحاكم الابتدائية من (٢٣٤٧٦) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٧٥٤٧) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة انخفاض ٢٥٪ ، وفق التفصيل التالي.

١- بلغ عدد الطعون الاستئنافية المدورة (٩٧٦) طعناً بنسبة ٥,٦٪.
٢- بلغ عدد الدعاوى الجنائية المدورة (٣٩٨٦) دعوى بنسبة ٢٢,٧٪.
٣- بلغ عدد الدعاوى الجنحوية المدورة (٥٦٤٢) دعوى بنسبة ٣٢,٢٪.
٤- بلغ عدد الحقوقية المدورة (٦٩٤٣) دعوى (شاملة الدعاوى المدورة لدى الغرفة الاقتصادية) بنسبة ٣٩,٦٪.

وكان أعلى مدور لدى محكمة بداية عمان بلغ (٥٢٣٧) دعوى ويشكل ما نسبته ٢٩,٨٪ من مجموع المدور الكلي للمحاكم الابتدائية، في حين كان أقل مدور في محكمة بداية الطفيلة (٣٠) دعوى بنسبة ٠,٢٪ ويبين الشكل التالي توزيع المدور لدى المحاكم الابتدائية :

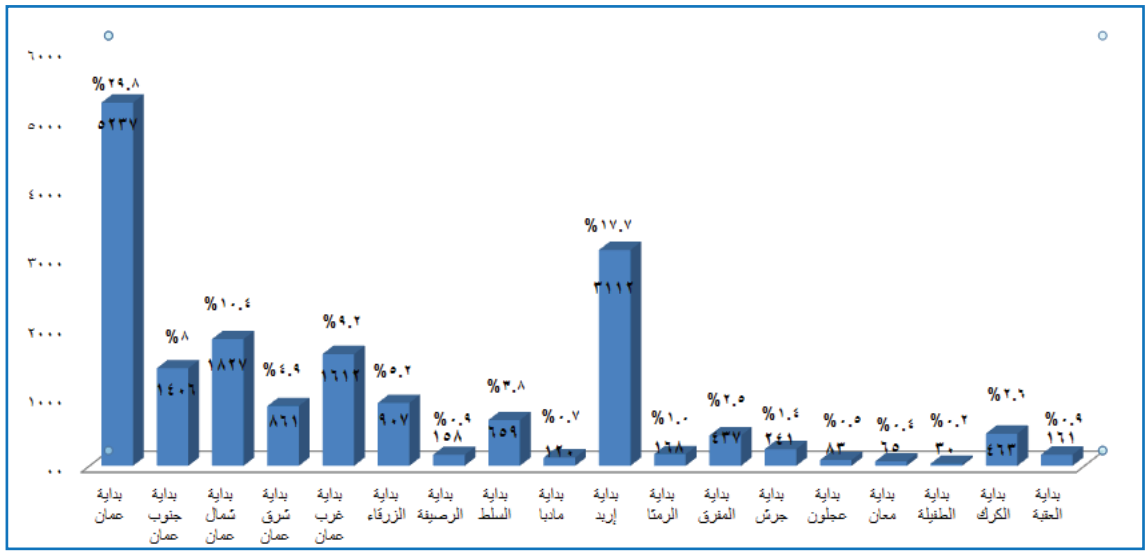

الشكل رقم (٢٠) عدد الدعاوى المدورة موزعة على المحاكم الابتدائية

كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع المحاكم الابتدائية ١٠٤,٦٪، أي أن المحاكم قامت بفصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها في عام ٢٠١٨ وزيادة عنه بنسبة ٤,٦٪ وهو ما يعادل ٨٨,٤٪ من مجموع الدعاوى الواردة والمدورة، وبذلك يتبقى (١٧٥٤٧) دعوى وهو ما يشكل ١١,٦٪ من المجموع.

وهذا موضح في الجدولين الاحصائيين رقمي (١٠) و(١١) من الملاحق. ويظهر الشكل التالي الأول نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى محاكم البداية حسب الاختصاص. ويظهر الشكل الثاني التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

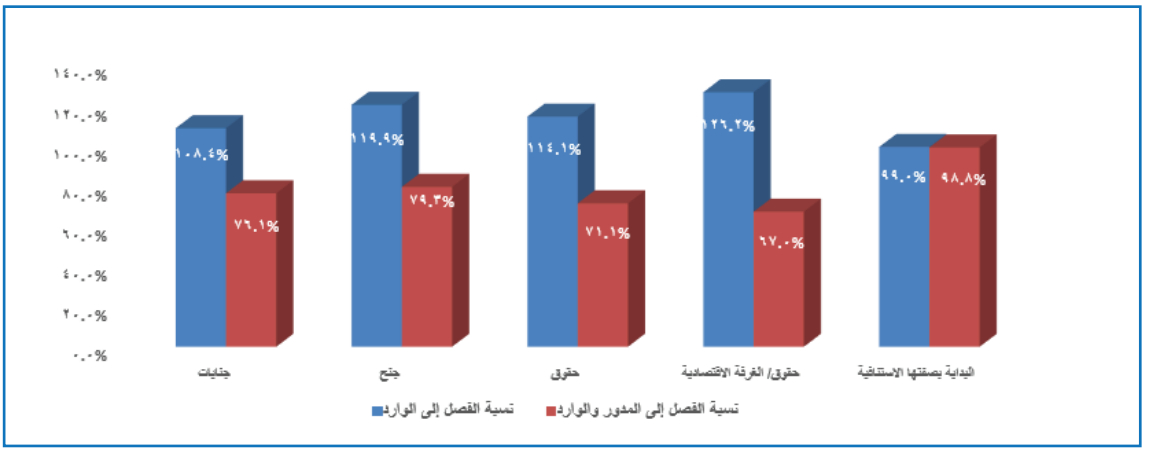

الشكل رقم (٢١) نسبة الفصل إلى الوارد و إلى مجموع المدور والوارد لدى محاكم البداية حسب الاختصاص

الشكل (٢٢) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

ب- معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – الدرجة الأولى والعبء السنوي للقاضي

بلغ معدل مدة التقاضي من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٧٢) يوماً، منها (١٠) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١٣,٩٪ ، و(٥٥) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٧٦,٤٪ و(٧) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٩,٧٪ ، ومن جهة أخرى كان عبء القاضي (٣٣٩) دعوى سنوياً، وفق التفصيل التالي:

١) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – جنايات والعبء السنوي

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٧٤٪ من الدعاوى الواردة لدى المحاكم الابتدائية جزاء–جنايات، من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٧٧) يوماً، منها (٩) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١١,٦٪ ، و(٥٩) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٧٧,٢٪ و(٩) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ١١,٢٪ وشهدت محكمة بداية جزاء جنايات شمال عمان أعلى معدل مدة تقاضٍ بلغ (١١٦) يوماً، تلتها محكمة بداية جرش بمعدل مدة التقاضي (١١٠) أيام، أما أدنى معدل مدة تقاض فكان لدى محكمة بداية جزاء جنايات الطفيلة بلغ معدله (٢٤) يوماً، كما هو موضح في الجدول رقم (١٢) من الملاحق. ويظهر الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام لدى محاكم البداية في الدعاوى الجنائية.

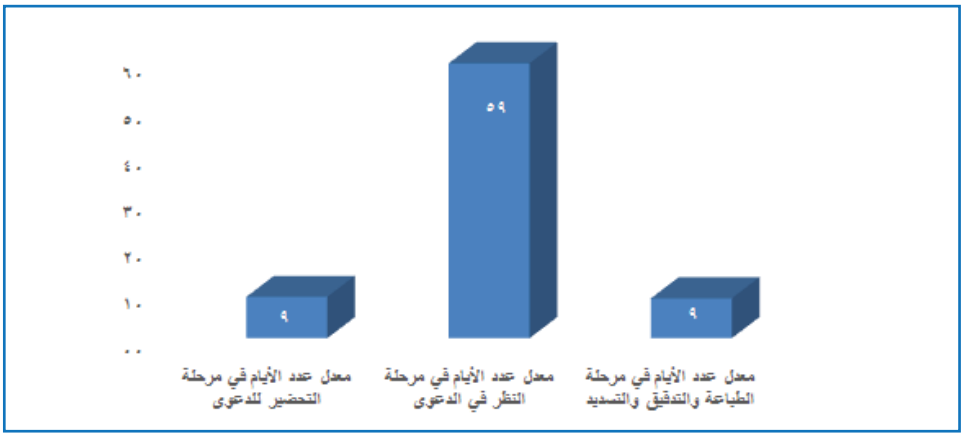

الشكل رقم (٢٣) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنايات

ومن جانب آخر، فقد بلغ معدل عبء القاضي في الدعاوى الجنائية (٢٤٥) دعوى سنوياً في حين كان عبء الهيئة (٤٩٠) دعوى، حيث تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى على النحو المبين في الشكل أدناه، حيث سجلت محكمة بداية عمان أعلى عبء للقاضي والبالغ (٥٢٠) دعوى وكان عبء الهيئة فيها (١٠٣٩) دعوى، في حين كان أقل عبء لدى محكمة بداية الطفيلة الذي بلغ (٢٤) دعوى و(٤٨) دعوى للهيئة .

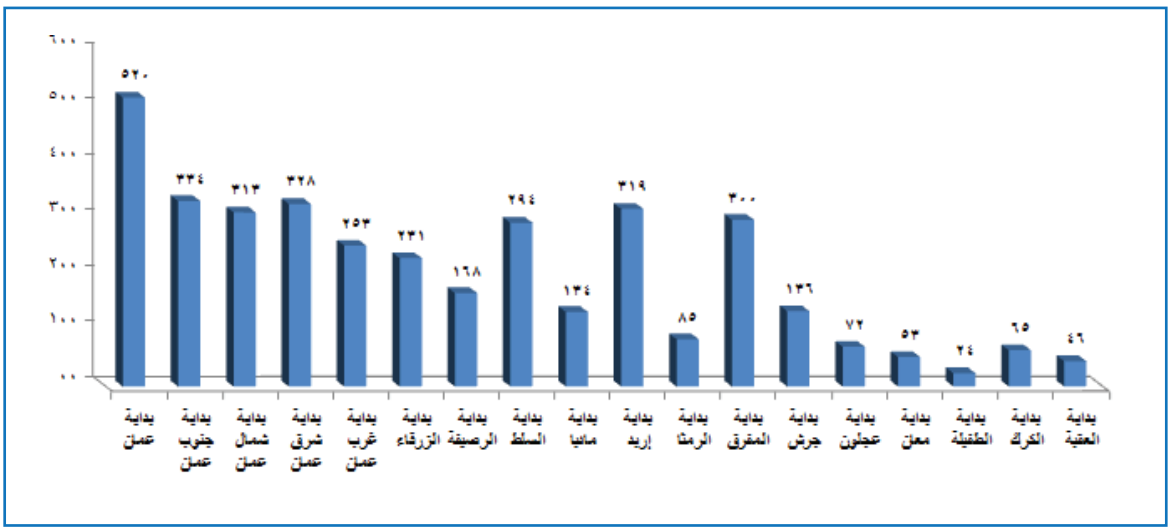

الشكل رقم (٢٤) معدل عبء القاضي السنوي لدى محاكم البداية – جنايات

٢) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – جنح والعبء السنوي

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٧٤٪ من الدعاوى الواردة لدى المحاكم الابتدائية جزاء– جنح من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٥٤) يوماً، منها (١٠) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١٨,٥٪ ، و (٣٦) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٦٧٪، و(٨) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ١٤,٥٪ وكان أعلى معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة بداية إربد بمعدل مدة تقاضٍ بلغ (٧٤) يوماً، تلتها محكمة بداية جنوب عمان بمعدل مدة تقاضٍ (٧٣) يوماً، أما أدنى معدل مدة التقاضي فكان لدى محكمة الطفيلة بمعدل (١٧) يوماً. كما هو موضح في الجدول رقم (١٣) من الملاحق، ويظهر الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام لدى محاكم البداية في الدعاوى الجنحوية

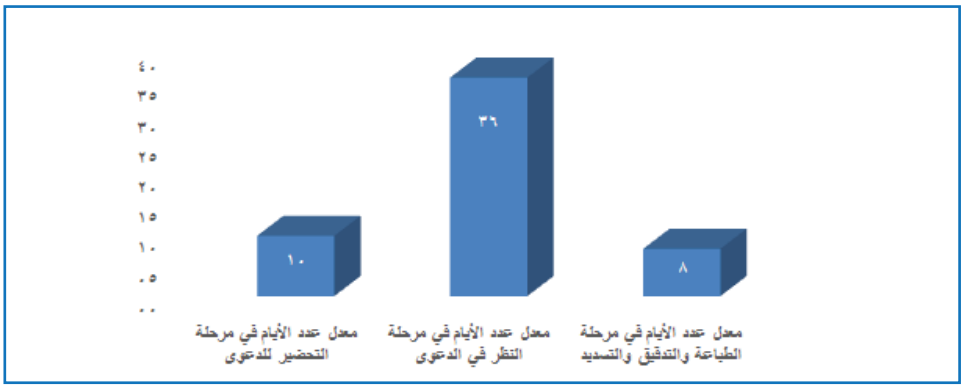

الشكل رقم (٢٥) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنح

كما وبلغ معدل عبء القاضي في الدعاوى الجنحوية (٥٤٤) دعوى سنوياً، وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى على النحو المبين في الشكل أدناه، حيث سجلت محكمة بداية إربد أعلى عبء والذي بلغ (٩٢٥) دعوى، في حين كان أقل عبء لدى محكمة بداية الطفيلة الذي بلغ (٥٥) دعوى.

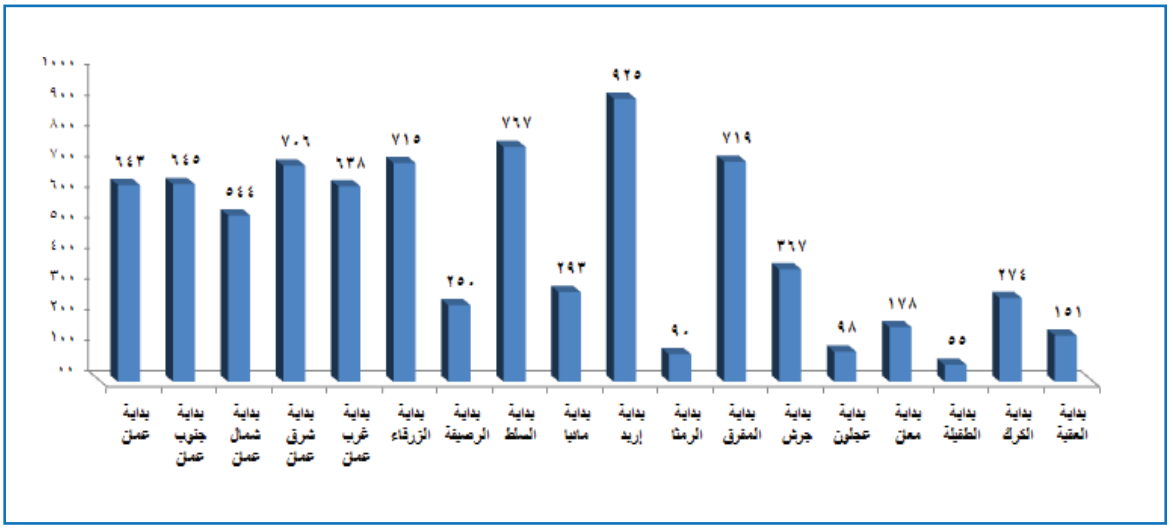

الشكل رقم (٢٦) معدل عبء القاضي السنوي لدى محاكم البداية – جنح

٣) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – حقوق والعبء السنوي

بلغ معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية– حقوق من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٨٦) يوماً، منها (١٢) يوماً في مرحلة التحضير بنسبة ١٤٪، و(٦٩) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبه ٨٠,٢٪، و(٥) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٥,٨٪ ، وكان أقل معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة بداية مأدبا (٥٠) يوماً في حين كان أعلى معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة بداية الكرك (١١٣) يوماً. كما هو موضح في الجدول رقم (١٤) من الملاحق ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام لدى محاكم البداية في الدعاوى الحقوقية.

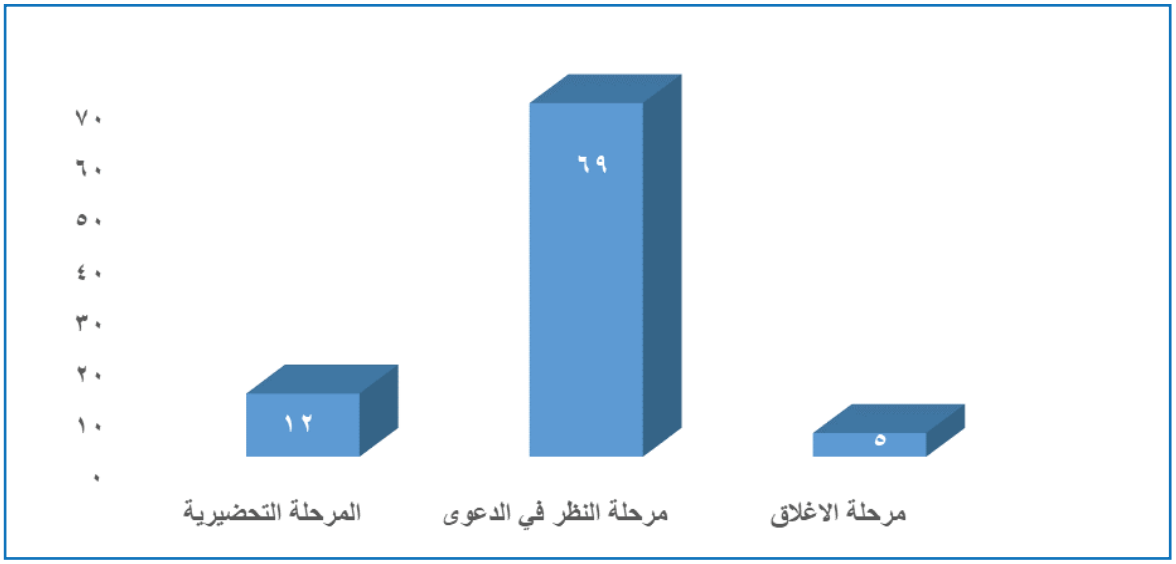

الشكل رقم (٢٧) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق(شاملة الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح وغير الخاضعة لتبادل اللوائح)

ومن جهة أخرى، بلغ عبء القاضي في الدعاوى الحقوقية (٢٩١) دعوى، وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة إربد أعلى عبء والذي بلغ (٤١٥) دعوى، في حين كان أقل عبء لدى محكمة بداية الطفيلة الذي بلغ (٦٤) دعوى. على النحو المبين في الشكل أدناه.

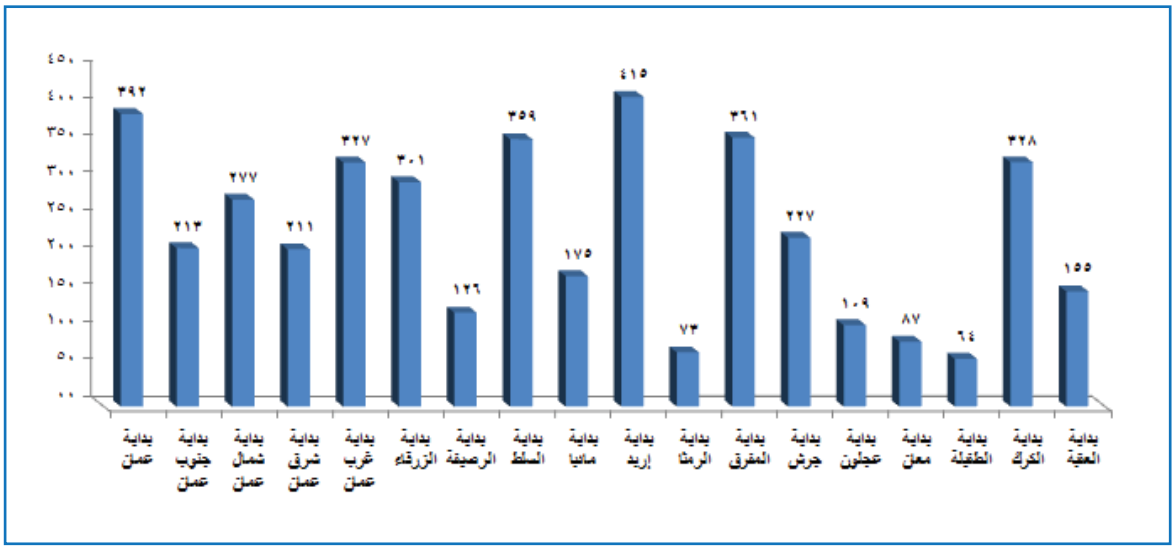

الشكل رقم (٢٨) معدل عبء القاضي السنوي لدى محاكم البداية – حقوق (شاملة الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح وغير الخاضعة لتبادل اللوائح)

وجاء تفصيل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية – حقوق وفق التفصيل التالي:

ـ معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح

بلغ معدل مدة التقاضي في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح (٩٤) يوماً من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده، منها (١٣) يوماً في مرحلة التحضير بعد الإحالة من قاضي إدارة الدعوى بنسبة ١٣,٨٪، و(٧٦) يوماً في مرحلة نظر الدعوى والفصل فيها بنسبة ٨٠,٩٪، و(٥) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٥,٣٪، وكان أقل معدل مدة تقاض لدى محكمة بداية مأدبا(٥٥) يوماً في حين كان أعلى معدل مدة تقاض لدى محكمة بداية الزرقاء(١٢٩) يوماً. كما هو موضح في الجدول رقم (١٥) من الملاحق، ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام لدى محاكم البداية في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح.

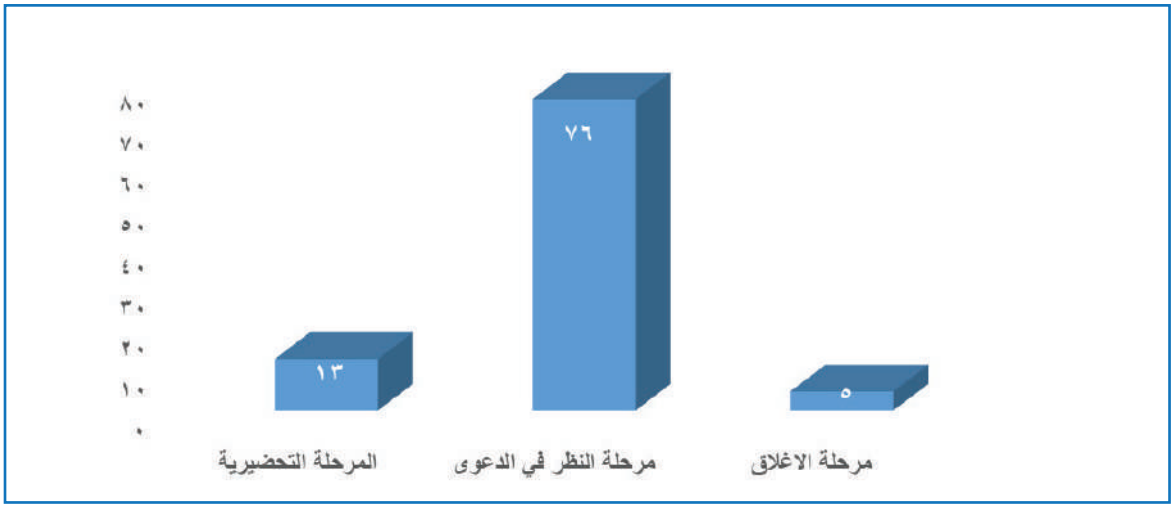

الشكل رقم (٢٩) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح

ـ معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية في الدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح

بلغ معدل مدة التقاضي في الدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح (٧٨) يوماً من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده، منها (١٢) يوماً في مرحلة التحضير بنسبة ١٥,٤٪، و(٦١) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٧٨,٢٪، و(٥) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٦,٤٪، وكان أقل معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة بداية مأدبا (٤٤) يوماً في حين كان أعلى معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة بداية الكرك (١١٣) يوماً. كما هو موضح في الجدول رقم (١٦) من الملاحق، ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام لدى محاكم البداية في الدعاوى الحقوقية غير الخاضعة لتبادل اللوائح.

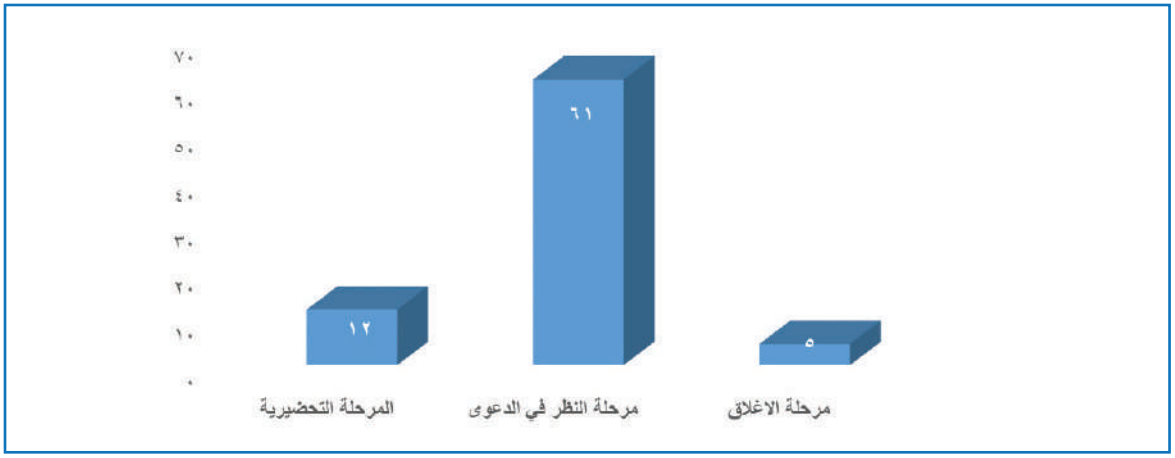

الشكل رقم (٣٠) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق في الدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح

جـ) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية والعبء السنوي

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته٤٢٪ من الدعاوى الواردة لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية من تاريخ تسجيل الطعن وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (١٥) يوماً، منها (٧) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ٤٦,٩٪، ويومان في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ١٤٪، و(٦) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٣٩٪ ، وكان أقل معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة بداية الطفيلة بصفتها الاستئنافية بلغ (٥) أيام، وكان أعلى معدل تقاضٍ لدى محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية بلغ (٢٩) يوماً. كما هو موضح في الجدول رقم (١٧) من الملاحق، ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية.

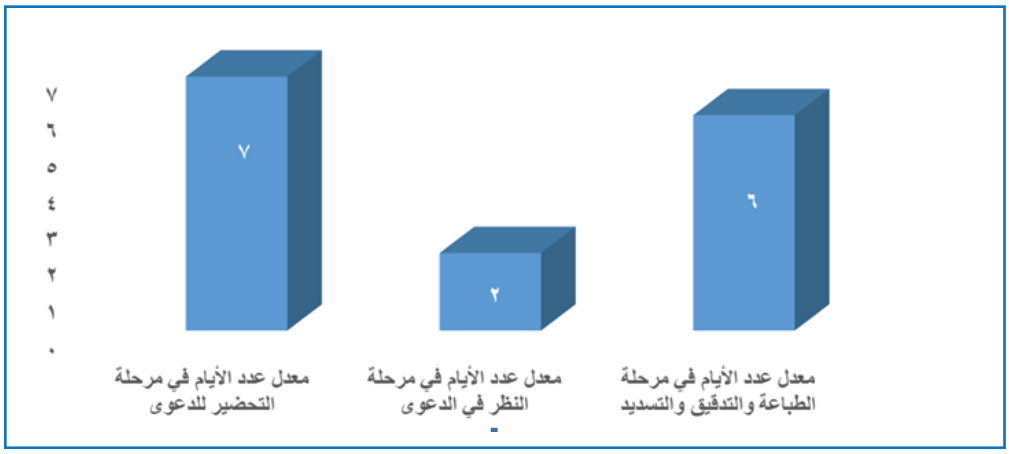

الشكل رقم (٣١) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية بصفتها الإستئنافية

ومن جهة أخرى، بلغ معدل عبء القاضي في الطعون الاستئنافية (٣١٩) دعوى، وكان عبء الهيئة (٦٨٥) دعوى وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة بداية عمان أعلى عبء بلغ (١٠٢١) دعوى، وعبء الهيئة لديها (٢١٥٦) دعوى في حين كان أقل عبء لدى محكمة بداية الطفيلة بلغ (٤٢) دعوى وعبء الهيئة لديها (١١١) دعوى على النحو المبين في الشكل التالي.

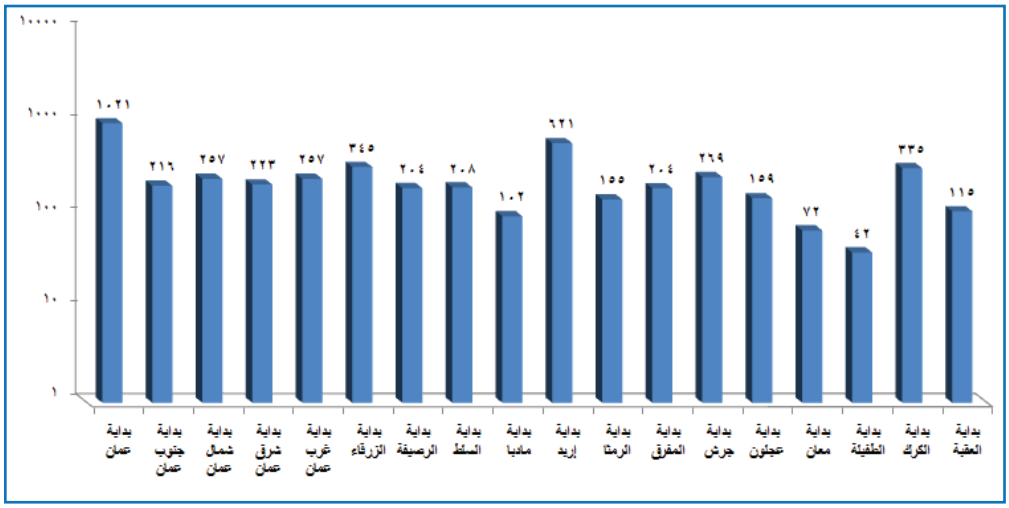

الشكل رقم (٣٢) معدل عبء القاضي السنوي لدى محاكم البداية – بصفتها الاستئنافية

تاسعاً: أعمال دوائر إدارة الدعوى المدنية لدى المحاكم الابتدائية

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى دوائر إدارة الدعوى المدنية لدى المحاكم الابتدائية خلال عام ٢٠١٨ (٤٣١٤) دعوى مقابل (٥٢٣٣) دعوى في عام ٢٠١٧، وبنسبة انخفاض ١٨٪، وبلغ عدد الدعاوى المنتهية لديها (٤٧٥٢) دعوى، منها (٤٤٨١) دعوى أحيلت إلى قاضي الحكم و(٧٨) دعوى انتهت بالمصالحة و(١٩٢) دعوى تم إسقاطها. وبين الشكل التالي كيفية انتهاء الدعاوى لدى دوائر إدارة الدعوى المدنية.

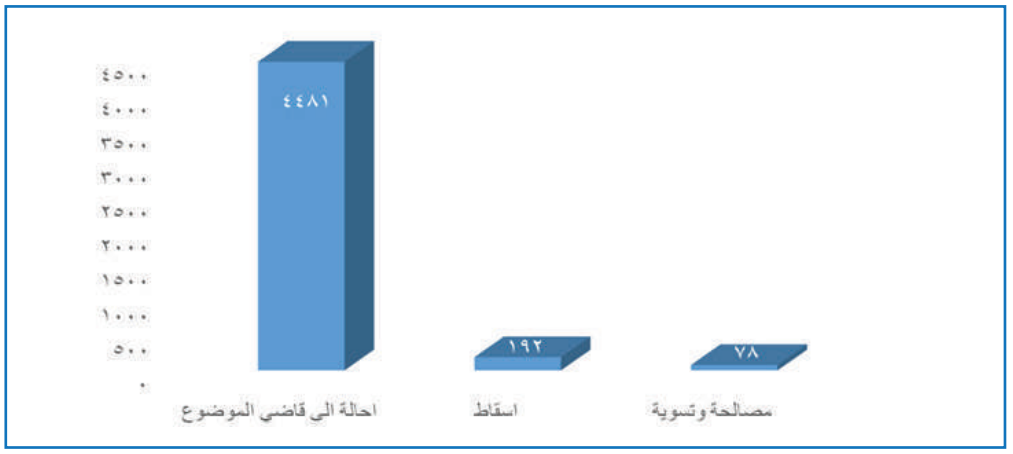

الشكل رقم (٣٣) كيفية انتهاء الدعاوى لدى دوائر إدارة الدعوى المدنية

وانخفض عدد الدعاوى المدورة لدى هذه الدوائر من (١٩٧٢) دعوى في عام ٢٠١٧ إلى (١٥٣٤) دعوى في عام ٢٠١٨ بنسبة انخفاض ٢٢٪، وبلغت نسبة الفصل (الإحالة إلى قاضي الموضوع) إلى الوارد لجميع الدوائر ما نسبته ١١٠,٢٪ لتكون بذلك قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى التي وردت إليها بزيادة بنسبة ١٠,٢٪، وهو ما يعادل ما نسبته ٧٥,٦٪ من مجموع الوارد والمدور ويتبقى ٢٤,٤٪ منه ويبلغ (١٥٣٤) دعوى.

وقد سجلت دائرة إدارة الدعوى لدى محكمة بداية عمان أعلى وارد بلغ (١٠٩٦) دعوى، تلتها دائرة إدارة الدعوى لدى محكمة بداية إربد بوارد (٧٠٧) في حين كان أقل وارد في دائرة إدارة الدعوى لدى محكمة بداية الطفيلة وبلغ (٣٦) دعوى. وبلغ معدل عبء قاضي إدارة الدعوى (٣٤٩) دعوى بمعدل إنجاز (٢٦٤) دعوى، كما هو موضح في الجدول رقم (١٨) من الملاحق، كما يظهر الشكل التالي نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى دوائر إدارة الدعوى.

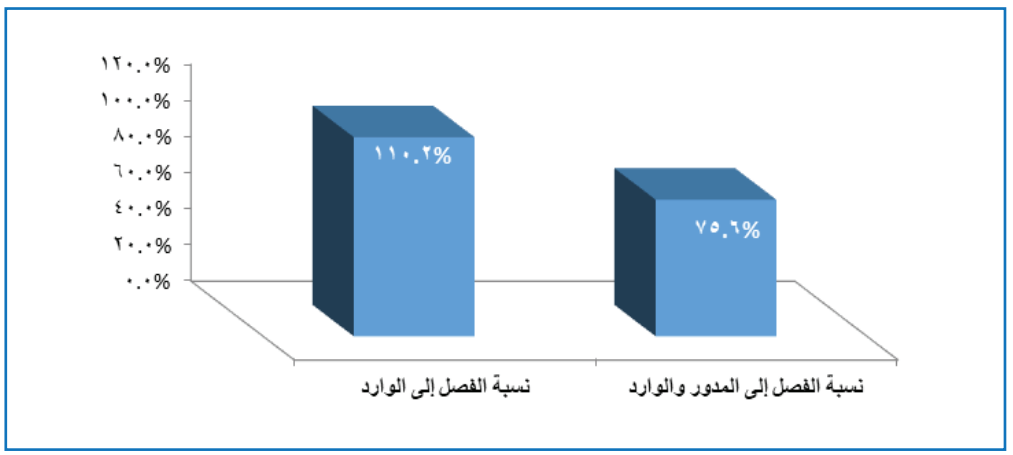

الشكل رقم (٣٤) نسبة الفصل إلى الوارد و إلى مجموع المدور والوارد لدى إدارة الدعوى

وبلغ معدل مدة الإجراءات لدى دوائر إدارة الدعوى من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى تاريخ الإحالة لقاضي الموضوع (٩٨) يوماً، وكانت أعلى مدة لدى دائرة إدارة الدعوى في محكمة بداية عمان بلغت (١٢٤) يوماً باعتبارها الأعلى في عدد الوارد من الدعاوى، في حين كان أدنى معدل لدى دائرة إدارة الدعوى في محكمة الطفيلة (٥٩) يوماً. كما هو موضح في الجدول رقم (١٩) من الملاحق، ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام في إدارة الدعوى في محاكم البداية:

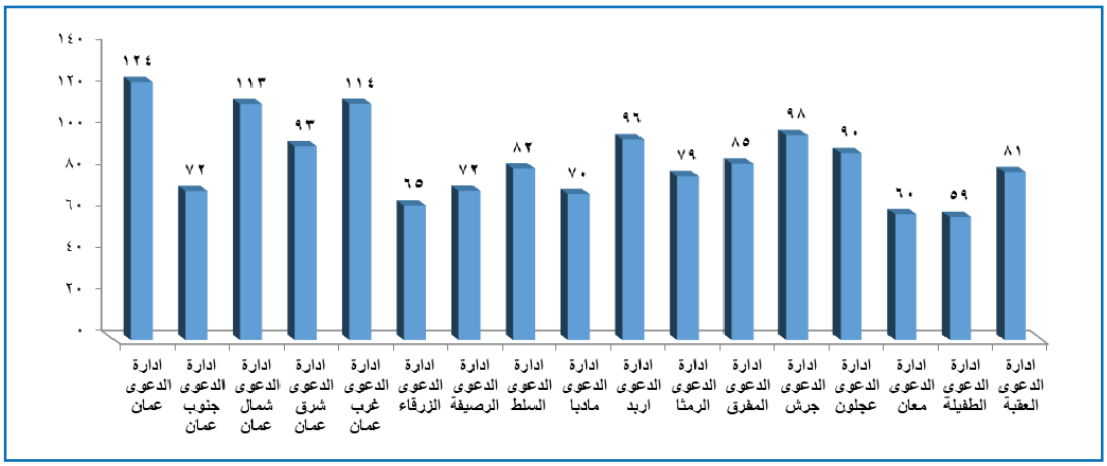

الشكل رقم (٣٥) معدل مدة التقاضي بالأيام في إدارة الدعوى في محاكم البداية

عاشراً: أعمال دوائر الوساطة لدى المحاكم الابتدائية

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى دوائر الوساطة لدى محاكم البداية لعام ٢٠١٨(٤٤٠) دعوى بصورة مطابقة للوارد في عام ٢٠١٧، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة لديها (٤٨١) دعوى بنسبة انخفاض ٣٪ عن العام السابق، وبلغ عدد الدعاوى المعادة إلى الهيئات القضائية دون تسوية ما مجموعه (١٣١) دعوى بنسبة ٢٧,٢٪ من مجموع الدعاوى المفصول لديها، وكان عدد الدعاوى التي تمت فيها المصالحة (٣٥٠) دعوى بنسبة ٧٢,٨٪. ويظهر الشكل التالي كيفية انتهاء الدعاوى لدى دوائر الوساطة .

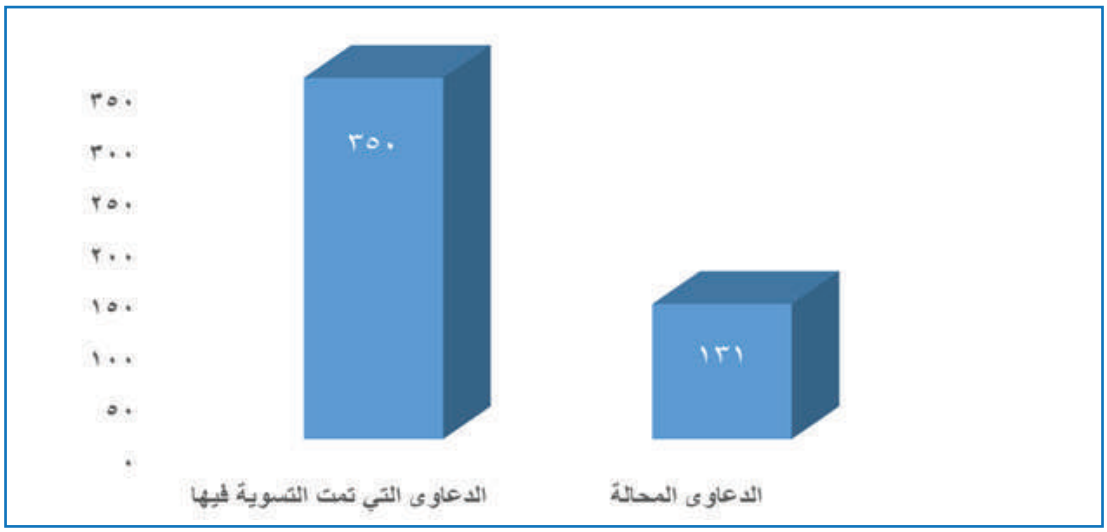

الشكل رقم (٣٦) كيفية انتهاء الدعاوى لدى دوائر الوساطة

ومن جهة أخرى، فقد انخفض عدد الدعاوى المدورة لدى الدوائر من (٨٦) دعوى إلى (٤٥) دعوى بنسبة ٤٧,٧٪ عن المدور السابق. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لجميع الدوائر ما نسبته ١٠٩,٣٪ لتكون بذلك قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى التي وردت إليها بزيادة بنسبة ٩,٣٪، وهو ما يعادل ما نسبته ٩١,٤٪ من مجموع الوارد والمدور ويتبقى ٨,٦٪ منه والذي يبلغ(٤٥) دعوى .

وقد سجلت دائرة الوساطة لدى محكمة بداية عمان أعلى وارد وبلغ (٢٣٧) دعوى، تلتها دائرة الوساطة لدى محكمة بداية شمال عمان بوارد بلغ (٦٥) دعوى، في حين كان أقل وارد لدى محكمة بداية السلط (٦) دعاوى. ومن جهة أخرى بلغ معدل عبء قاضي الوساطة (٥٣) دعوى سنوياً بمعدل إنجاز (٤٨) دعوى، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٠) من الملاحق. ويظهر الشكل التالي نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى دوائر الوساطة.

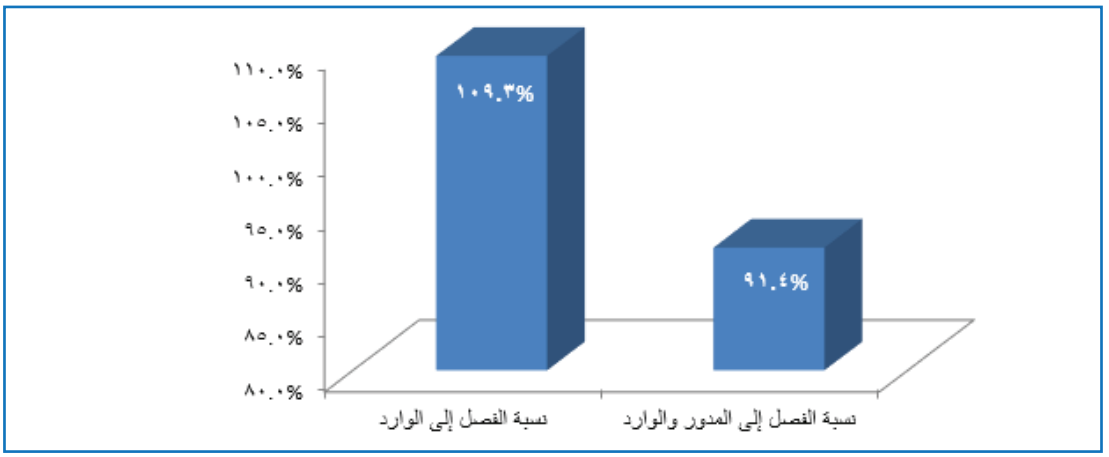

الشكل رقم (٣٧) نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى دوائر الوساطة

وبلغ معدل مدة إجراءات الوساطة من تاريخ ورود الملف وحتى تاريخ صدور القرار(٣٣) يوماً، وكان أعلى معدل لدى دائرة الوساطة في محكمة بداية عمان وبلغ (٤٨) يوماً، في حين كان أدنى معدل لدى دائرة الوساطة في محكمة السلط بلغ (٢) يوماً، على النحو المبين في الشكل التالي:

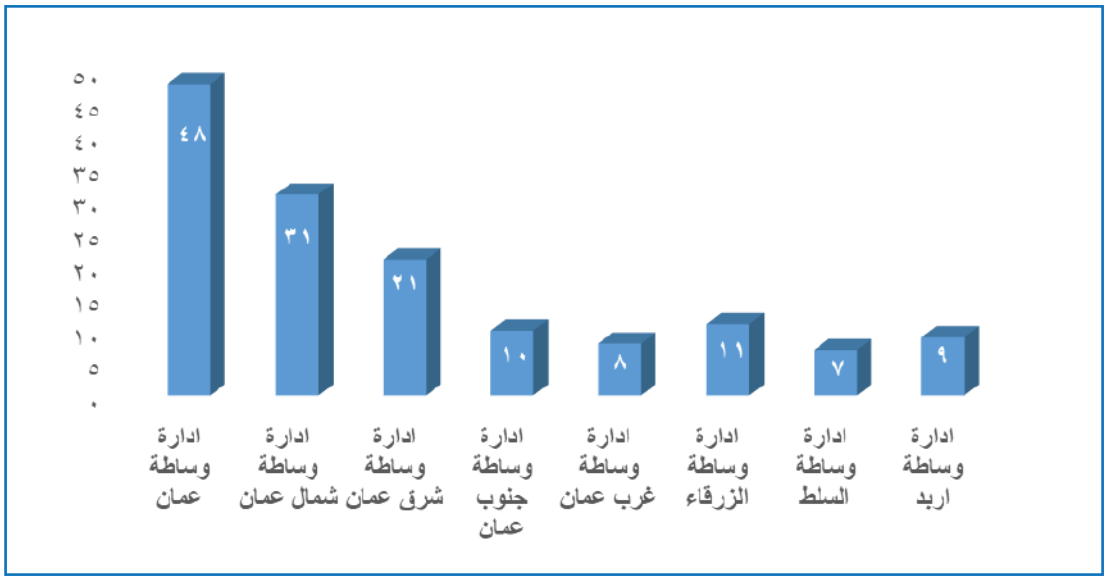

الشكل رقم (٣٨) معدل مدة التقاضي بالأيام في إدارة الوساطة في محاكم البداية

الحادي عشر: أعمال المحاكم الصلحية:

ازداد عدد الدعاوى التي وردت إلى جميع المحاكم الصلحية من (٢٥٢٩٧١) في العام ٢٠١٧ إلى (٢٨٤٧١٨) دعوى في العام ٢٠١٨ وبما نسبته ١٣٪، وشكلت الدعاوى الجزائية ما نسبته ٦٥,٤٪ ، والدعاوى الحقوقية ما نسبته ٣٤,٦٪، وازداد عدد الدعاوى المفصولة من (٢٧٥٤٤٣) إلى (٢٩٢٣٦٩) دعوى بنسبة زيادة ٦٪ على العام السابق، وانخفض المدور الحالي من (٧٥١٩٤) إلى (٦٧٥٤٣) دعوى بنسبة ١٠٪ على المدور السابق.

وسجلت محكمة صلح إربد النسبة الأعلى في أعداد الدعاوى المدورة وبلغت ١٧,٣٪ من المجموع، تلتها محكمة صلح عمان بنسبة ١٥,٧٪، وفي المرتبة الثالثة كانت محكمة صلح شمال عمان بنسبة ١٠,١٪، ثم محكمة صلح الزرقاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٥,٨٪.

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع المحاكم الصلحية ١٠٢,٧٪، حيث قامت المحاكم بفصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها في العام ٢٠١٨ وزيادة عنه ما نسبته ٢,٧٪ وما يعادل ٨١,٢٪ من مجموع الدعاوى الواردة والمدورة، ويتبقى ما نسبته ١٨,٨٪ وعددها (٦٧٥٤٣) دعوى .

وسجل معدل عبء قاضي الصلح في جميع المحاكم (١١١٨) دعوى بمعدل إنجاز (٩٠٨) دعوى. ويتفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى بناء على التفاوت في عدد القضاة في المحكمة ومجموع الدعاوى الواردة إليها. وسُجِل أعلى معدل عبء للقاضي لدى محكمة صلح المفرق وبلغ (٢٦٧٧) دعوى وجاءت محكمة صلح الرمثا في المرتبة الثانية بعدد دعاوى بلغ (٢١٧٩) دعوى، وسُجِل أدنى معدل عبء لدى محكمة صلح الجفر وبلغ (١٤٨) دعوى، وكان أعلى معدل إنجاز للقاضي لدى محكمة المفرق بلغ (٢٣٥٨) دعوى. وهذا موضح تفصيلاً في الجدولين الاحصائيين رقمي (٢١) و(٢٢) من الملاحق. ويظهر الشكل التالي نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد في المحاكم الصلحية حسب الاختصاص.

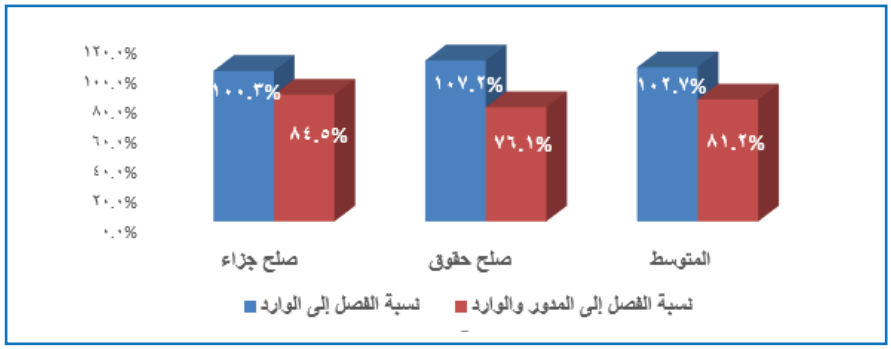

الشكل رقم (٣٩) نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد في المحاكم الصلحية حسب الإختصاص

ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الصلحية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

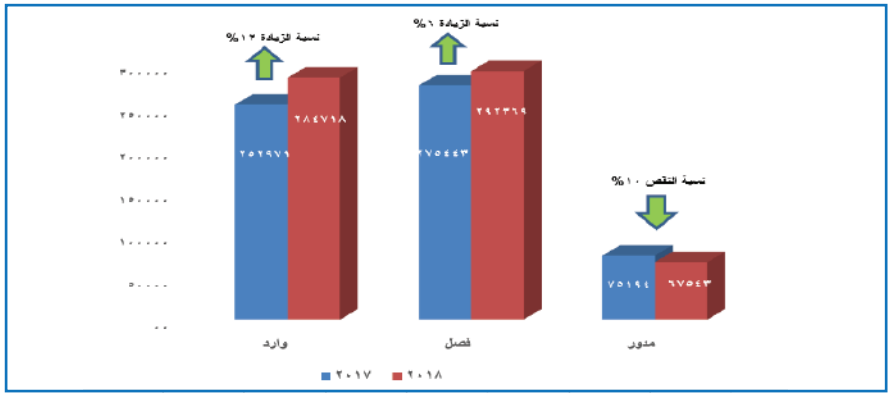

الشكل رقم (٤٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الصلحية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – حقوق

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٦٦٪ من الدعاوى الواردة لدى محاكم صلح الحقوق من تاريخ تسجيل الدعوى حتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٦١) يوماً، منها (١٣) يوماً في مرحلة التحضير بنسبة ٢٠,٧٪ ، و(٤٢) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٧٠٪، و(٦) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٩,٣٪ ، وكان أقل معدل مدة تقاض لدى محكمة صلح الرويشد وبلغ (٢١) يوماً. وكان أعلى معدل مدة تقاض لدى محكمة صلح إربد وبلغ (١١٧) يوماً، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٣) من الملاحق ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي بالأيام لدى محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية.

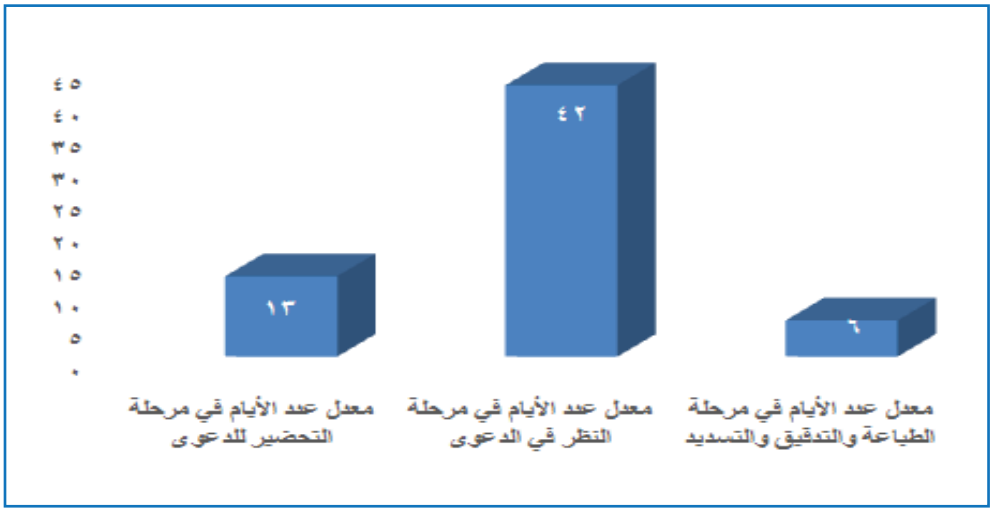

الشكل رقم (٤١) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح – حقوق

معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – جزاء

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٣٥٪ من الدعاوى الواردة لدى محاكم صلح الجزاء من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٤٧) يوماً، منها (٧) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١٤,٩٪ ، و(٣٣) يوماً في مرحلة نظر الدعوى والفصل بنسبة ٧٠٪، و(٧) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ١٥,١٪ . وكان أقل معدل تقاض لدى محكمة صلح الحسا وبلغ (٢٣) يوماً وكان أعلى معدل تقاض لدى محكمة صلح عي وبلغ (٨١) يوماً، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٤) من الملاحق ويظهر الشكل التالي معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح في الدعاوى الجزائية.

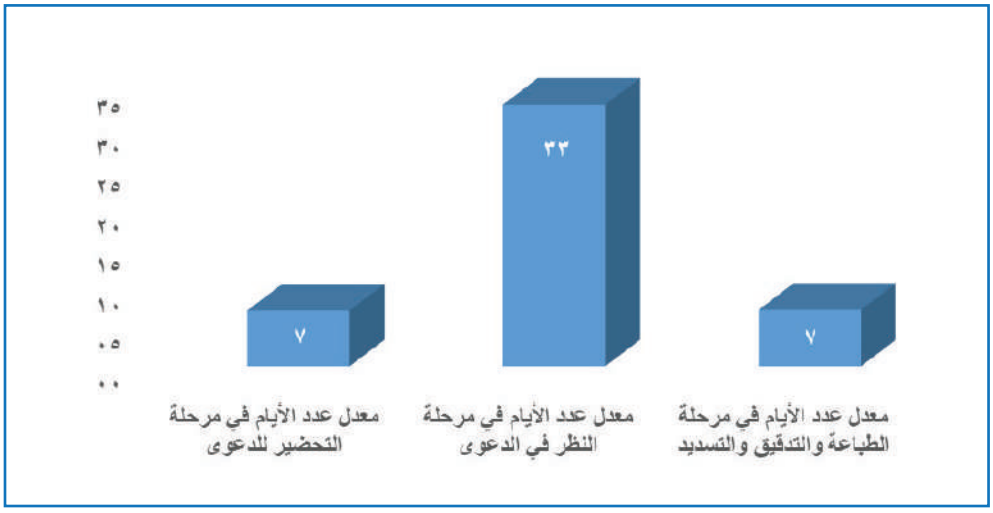

الشكل رقم (٤٢) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح – جزاء

الثاني عشر: أعمال محكمة تسوية الأراضي ومحكمة أملاك الدولة:

ازداد عدد الدعاوى الواردة لدى محكمة تسوية الأراضي من (٢٨) دعوى عام ٢٠١٧ إلى (٤٥) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة ٦١٪ وازداد عدد الدعاوى المفصولة من (٧٣) دعوى إلى (٨٩) دعوى في عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٢٪ وانخفض عدد الدعاوى المدورة من (١٢٧) دعوى إلى (٨٣) دعوى بنسبة ٣٥٪ .

وازداد عدد الدعاوى الواردة لدى محكمة أملاك الدولة من (١٩٧) دعوى عام ٢٠١٧ إلى (٣١٢) دعوى في عام ٢٠١٨ بنسبة ٥٨٪، وازداد عدد الدعاوى المفصولة من (١٩٧) دعوى إلى (٣١٧) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة ٦١٪ وانخفض عدد الدعاوى المدورة من (٦) دعاوى إلى (١) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة انخفاض ٨٣٪، وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢٥) من الملاحق، ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة تسوية الأراضي ومحكمة أملاك الدولة في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

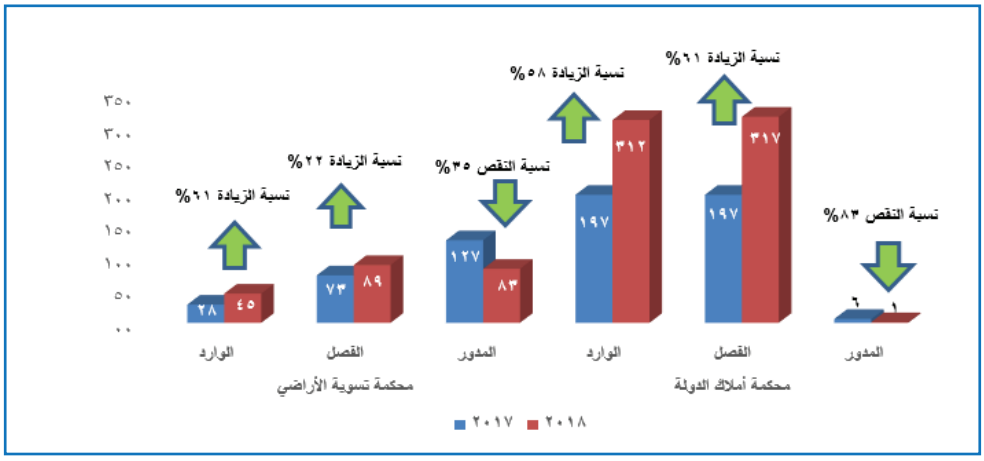

الشكل رقم (٤٣) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة تسوية الأراضي ومحكمة أملاك الدولة في العام٢٠١٧ بالمقارنة مع عام ٢٠١٨

الثالث عشر: أعمال محاكم الأحداث :

بلغ عدد الدعاوى الواردة لجميع محاكم الأحداث والبالغ عددها (١٢) محكمة (١٢٤٢٤) دعوى بنسبة زيادة ١٥٪ عن العام السابق، حيث بلغ عدد الدعاوى الصلحية (٧٥٦٩) دعوى وتشكل ما نسبته ٦٠,٩٪ من مجموع الوارد، في حين بلغ عدد الدعاوى الجنائية (٢٩٠٠) دعوى وتشكل ما نسبته٢٣,٣٪، وبلغ عدد الدعاوى الجنحوية (١٩٥٥) دعوى وتشكل ما نسبته ١٥,٧٪، وعلى النحو المبين في الشكلين التاليين :

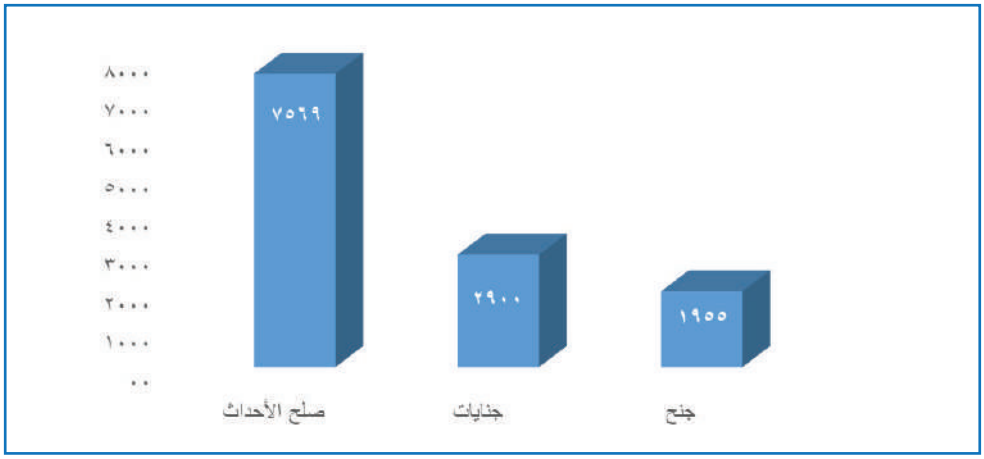

الشكل رقم (٤٤) الوارد لدى محاكم الأحداث حسب التصنيف

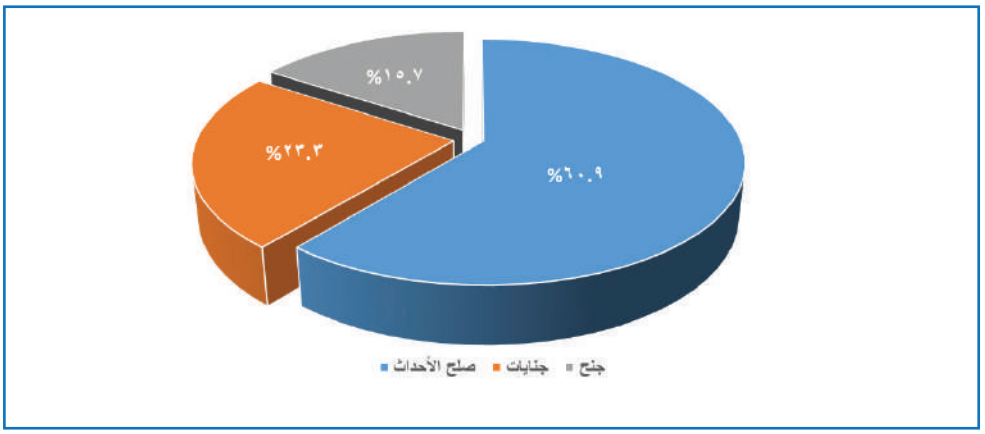

الشكل رقم (٤٥) نسبة الوارد إلى المجموع لدى محاكم الأحداث حسب النوع

وبلغ عدد الدعاوى المفصولة (١٢٧٧٠) دعوى بنسبة زيادة ٩٪ عنه في العام السابق، حيث بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى محاكم صلح الأحداث (٨٠٢٥) دعوى بنسبة ٦٢,٨٪، في حين بلغ عدد الدعاوى الجنائية المفصولة (٢٩١٢) دعوى بنسبة ٢٢,٨ ٪، وبلغ عدد الدعاوى الجنحوية المفصولة (١٨٣٣) دعوى بنسبة١٤,٤٪، وكما هو موضح في الشكلين التاليين :

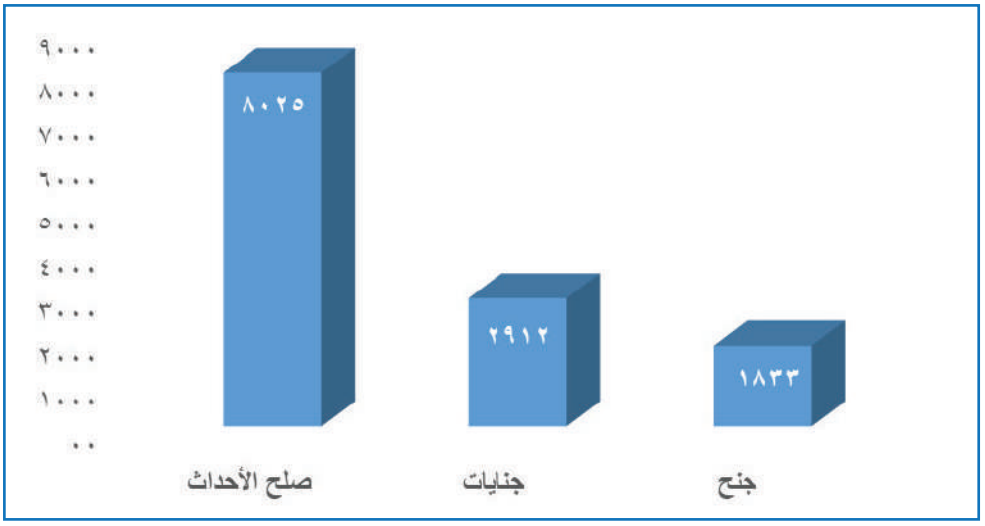

الشكل رقم (٤٦) الفصل لدى محاكم الأحداث حسب التصنيف

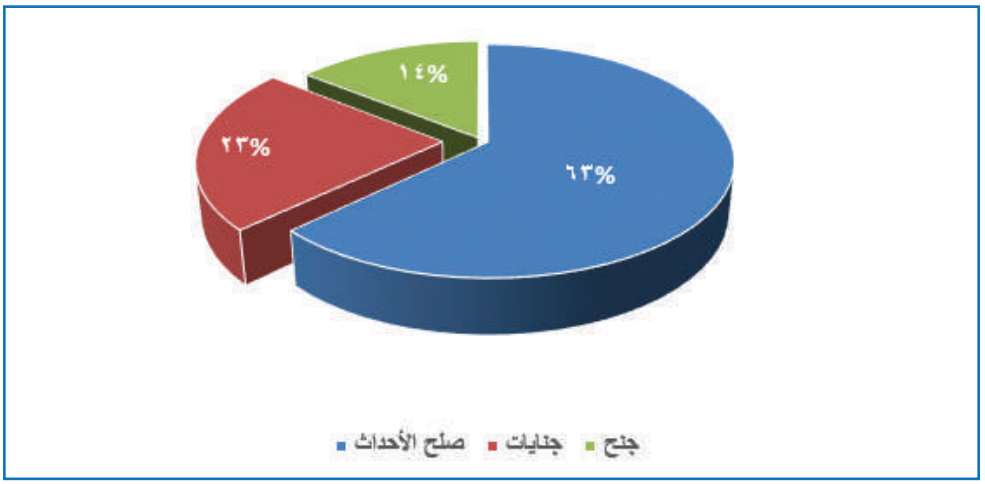

الشكل رقم (٤٧) نسبة الفصل لدى محاكم الأحداث حسب التصنيف

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم الأحداث ١٠٢,٨٪، أي أن المحاكم قامت بفصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها في عام ٢٠١٨ وبزيادة ما نسبته ٢,٨٪ وهو ما يعادل ٨٧,٧٪ من مجموع الدعاوى ويتبقى ما نسبته ١٢,٣٪ وعددها (١٧٨٣) دعوى .

وبلغ معدل عبء قاضي الأحداث في جميع المحاكم (٢٧٥) دعوى سنوياً بمعدل إنجاز (٢٤١) دعوى. ويتفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى بناء على عدد القضاة في المحكمة ومجموع الوارد إليها. وسُجلَ أعلى معدل عبء في محكمة أحداث عمان وبلغ (١١١٨) دعوى، وفي المرتبة الثانية حلت محكمة أحداث إربد بـ (٤٩٩) دعوى، وفي المرتبة الثالثة محكمة أحداث الزرقاء بـ (٤٥١) دعوى. وسُجلَ أدنى معدل عبء لدى محكمة أحداث الطفيلة بـ (٢٩) دعوى. وكان أعلى معدل إنجاز للقاضي لدى محكمة أحداث عمان (٩٩٧) دعوى، تلتها محكمة أحداث إربد بـ (٤٣٧) دعوى. كما هو موضح في الجدولين الاحصائيين رقمي (٢٦) و(٢٧) من الملاحق، ويبين الشكل التالي نسبة الفصل إلى الوارد وإلى المجموع المدور والوارد في محاكم الأحداث حسب الاختصاص .

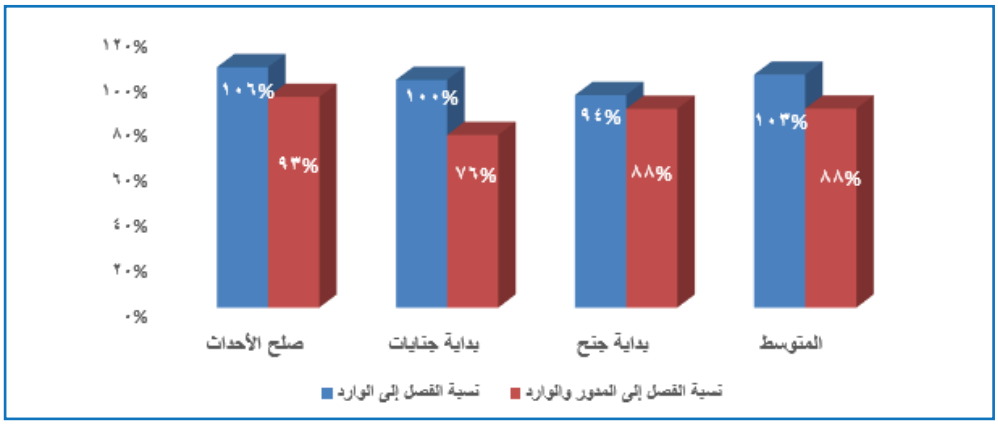

الشكل رقم (٤٨) نسبة الفصل إلى الوارد وإلى المجموع المدور والوارد في محاكم الأحداث حسب الإختصاص

ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ .

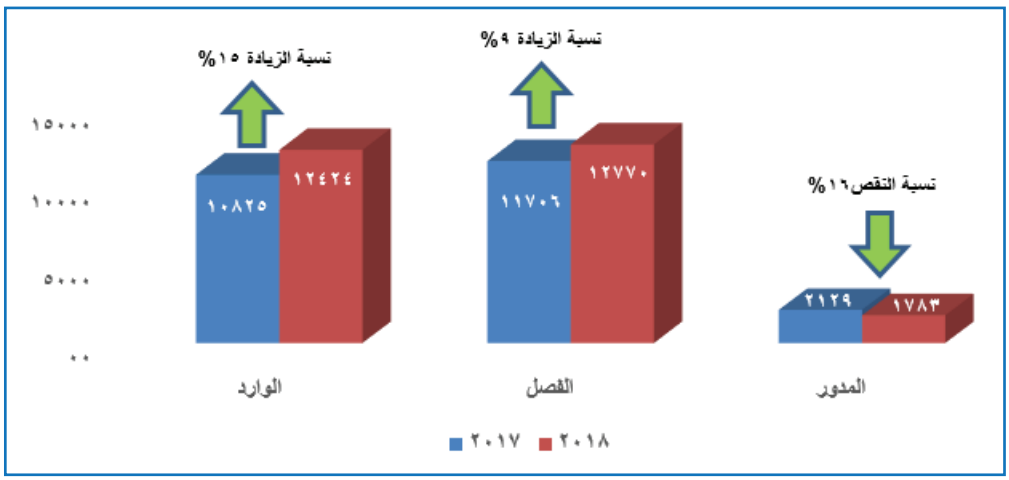

الشكل رقم (٤٩) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

– معدل مدة التقاضي لدى محاكم جنايات الأحداث :

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٧٢٪ من الدعاوى الواردة لدى محكمة جنايات الأحداث من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٧٠) يوماً، منها (٩) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١٢,٤٪، و(٥٣) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٧٥,٣٪ ، و(٩) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ١٢,٣٪ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٨) من الملاحق، ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم بداية الأحداث في الدعاوى الجنائية.

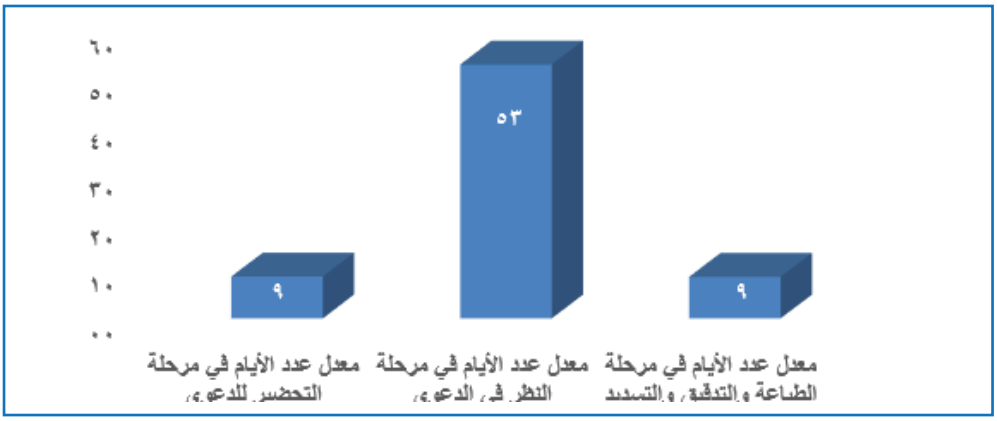

الشكل رقم (٥٠) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية جنايات احداث

– معدل مدة التقاضي لدى محاكم جنح الأحداث :

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٨٨٪ من الدعاوى الواردة لدى محاكم بداية جنح الأحداث من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٤٦) يوماً، منها (٨) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١٦,٨٪ ، و(٢٥) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٥٣,٧٪، و(١٤) يوماً في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٢٩,٤٪ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٩) من الملاحق، ويبين الشكل التالي معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم بداية الأحداث في الدعاوى الجنحوية.

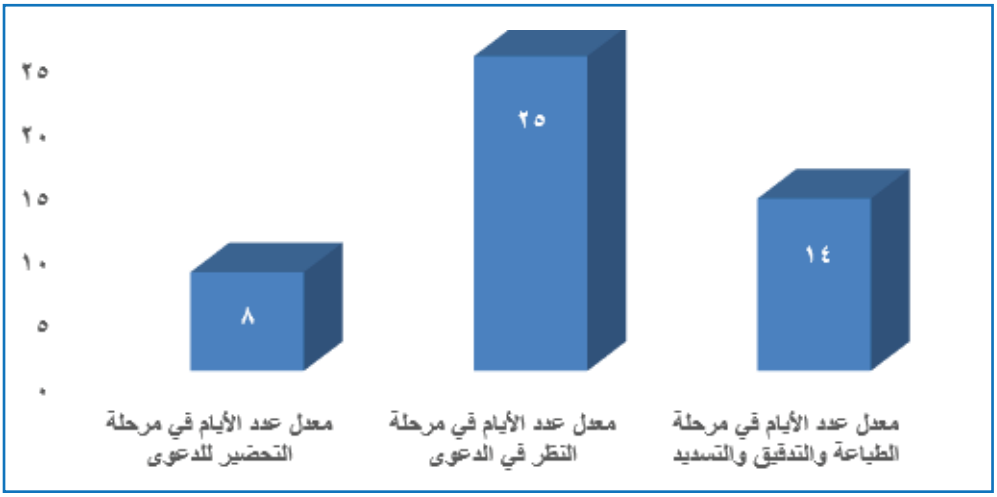

الشكل رقم (٥١) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم بداية الأحداث في الدعاوى الجنحوية

معدل مدة التقاضي لدى محاكم صلح الأحداث:

بلغ معدل مدة التقاضي لما نسبته ٩٣٪ من الدعاوى الواردة لدى محاكم صلح الأحداث من تاريخ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم وتدقيقه وتسديده (٤١) يوماً، منها (٤) أيام في مرحلة التحضير بنسبة ١٠,٣٪، و(٢٨) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها بنسبة ٦٧,٧ ٪ ، و(٩) أيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد بنسبة ٢٢,١٪ ، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٠) من الملاحق، ويوضح الشكل التالي معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم صلح الأحداث.

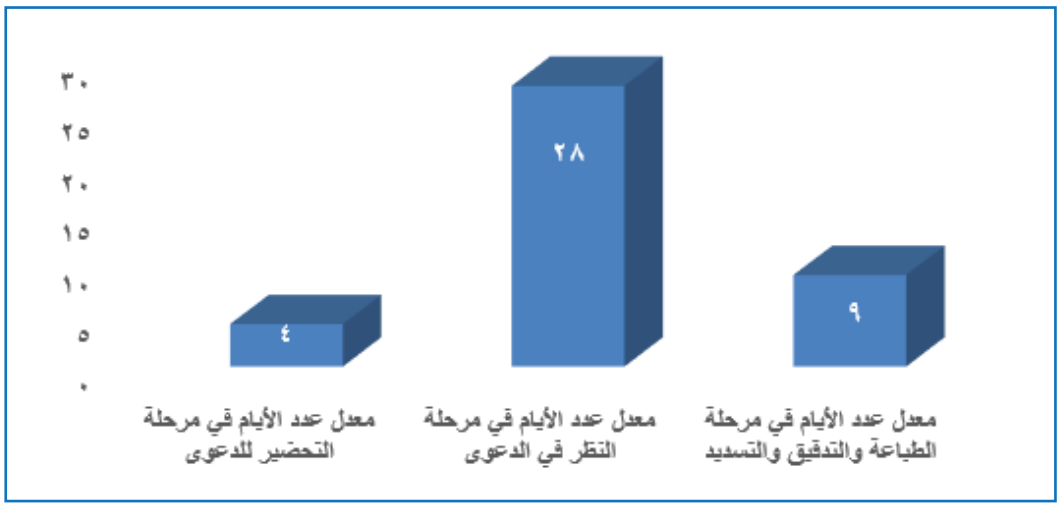

الشكل رقم (٥٢) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم صلح الأحداث

المحور الثالث
أوضاع النيابة العامة وسير العمل فيها

المحور الثالث: أوضاع النيابة العامة وسير العمل فيها للعام ٢٠١٨

النيابة العامة أحد مكونات السلطة القضائية ويستمد أعضاؤها سلطاتهم من القانون مباشرة، فهي الجهة التي تنوب عن المجتمع في الدفاع عن حقوقه ومصالحه، وتقوم بتمثيله في الدعاوى الجزائية، بهدف الحفاظ على أمنه والدفاع عنه وصيانة سلامته والذود عن المال العام، ومحاربة الجريمة واستقصائها، وملاحقة مرتكبيها وتحريك الدعوى العامة بحقهم ومباشرتها ومتابعتها وفق أحكام القانون، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تكفل إنزال العقاب الرادع بحقهم وعدم إفلاتهم من حكم القانون.

وتُشرف النيابة العامة على أعمال الضابطة العدلية وتراقب مدى الالتزام بتطبيق القوانين في الأحكام القضائية الجزائية وتحقيقها للردع بشقيه؛ العام والخاص، والطعن فيما لا يتفق وحكم القانون منها، إلى جانب توليها تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في الدعاوى الجزائية. كما أنها تشرف على السجون وأماكن التوقيف والاحتجاز بهدف صون حقوق النزلاء من الموقوفين والمحكومين، وتتلقى الشكاوى والإخبارات التي ترد إليها في هذا الخصوص وتتعقب منتهكيها.

ويستعرض التقريرُ تالياً إنجازات النيابة العامة خلال العام ٢٠١٨، ويُسلطُ الضوء على التحديات التي تواجه عملها، وتطلعاتها المستقبلية التي تمكنها من النهوض بأعمالها على أكمل وجه.

القسم الأول: أعمال رئاسة النيابة العامة

يُبين الجدول التالي أعمال رئاسة النيابة العامة في الدعاوى الجزائية الواردة خلال العام ٢٠١٨، ويظهر ازدياد عدد الدعاوى الواردة من (٩٩٥٤) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٣٨٠٦) دعوى في عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٣٩٪.

مصدر الورود (الدائرة)	الدعاوى الواردة عام ٢٠١٧	الدعاوى الواردة عام ٢٠١٨			
		دعاوى التمييز	دعاوى المشاهدة	المجموع في عام ٢٠١٨	نسبة التغير في الوارد عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧
الجنايات الكبرى	١٨٥٤	١٥٥٠	٦٩٧	٢٢٤٧	٢١٪
استئناف عمان	٥٠٦٠	٦١٥	٥٨٣٢	٦٤٤٧	٢٧٪
استئناف إربد	٤٠٣	٢٦٠	٣٨٠	٦٤٠	٥٩٪
استئناف معان	٧٧	٨٥	٦٩٢	٧٧٧	٩٠٩٪
محكمة أمن الدولة	٣٤٢	٢٨٥	٠	٢٨٥	-١٧٪
محكمة الشرطة	٨٥	١٥٥	٠	١٥٥	٨٢٪
طلبات نقض بأمر خطي	٢٢٥	٢٦٠	٠	٢٦٠	١٦٪
لجنة الجرائم الاقتصادية	١٠٥	٠	١٥٣	١٥٣	٤٦٪
مطالعات تنفيذ أحكام الإعدام	١٢	٠	٠	٣١	١٥٨٪
قرارات منع المحاكمة إعادة الاعتبار	١٧٩١	٠	٢٨١١	٢٨١١	٥٧٪
المجموع	٩٩٥٤	٣٢١٠	١٠٥٦٥	١٣٨٠٦	٣٩٪

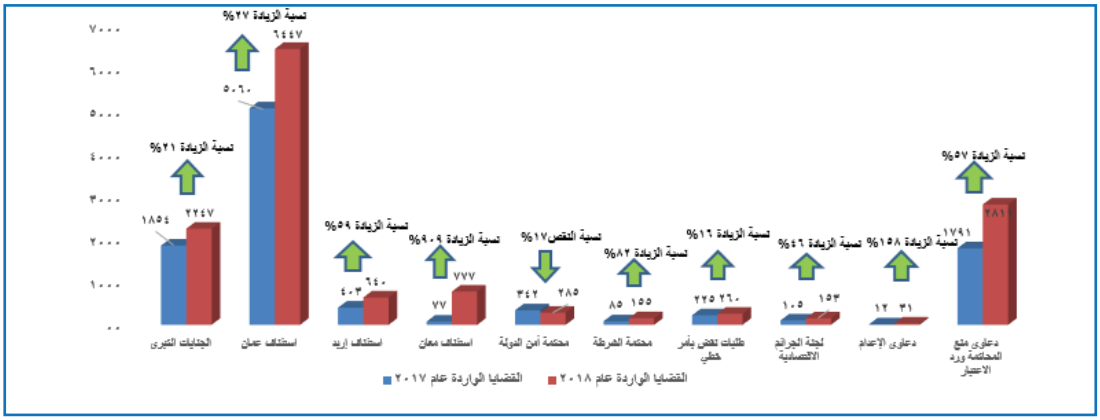

الشكل رقم (٥٣) الدعاوى الواردة لرئاسة النيابة العامة خلال العام ٢٠١٨ مقارنة مع عام ٢٠١٧

القسم الثاني: مجموع أعمال دوائر النيابة العامة

أولاً: دائرة نائب عام عمان

ورد إلى دائرة نائب عام عمان خلال العام ٢٠١٨ (٨٥٧٤٤) دعوى موزعة على النحو التالي وفقاً للتصنيف المبين بالجدول أدناه:

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزة	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	المجموع
الدعاوى الصلحية	١١٢٢٨	٣١١٩	١٢٥٥	–	–	–	–	–	١٥٦٠٢
الدعاوى البدائية جنح	٩٩٤٨	١٧٢٨٠	٣٠٣٣	–	–	–	–	–	٣٠٢٦١
الدعاوى البدائية الجنائية	٥٩١٤	٩٦٧٣	١٩١٤	–	–	–	–	–	١٧٥٠١
الدعاوى الاستئنافية الجنائية	–	٦٦٩٨	–	٣٠٥	–	–	–	–	٧٠٠٣
الدعاوى التحقيقية	–	–	–	–	٨٥٩	٥١٨٩	٧٦٨٠	١٦٤٩	١٥٣٧٧
المجموع	٢٧٠٩٠	٣٦٧٧٠	٦٢٠٢	٣٠٥	٨٥٩	٥١٨٩	٧٦٨٠	١٦٤٩	٨٥٧٤٤

ثانياً: دائرة نائب عام إربد

ورد إلى دائرة نائب عام إربد خلال العام ٢٠١٨ (٢١٢٤٠) دعوى موزعة على النحو التالي وفقاً للتصنيف المبين بالجدول أدناه:

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزة	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	المجموع
الدعاوى الصلحية	١١١٦	٣٢٥٠	٥٨٣	–	–	–	–	–	٤٩٤٩
الدعاوى البدائية جنح	٢١٩١	٩٧٤	٢١٣	–	–	–	–	–	٣٣٧٨
الدعاوى البدائية الجنائية	١٧١٢	٢٩٨٦	٢٤٩	–	–	–	–	–	٤٩٤٧
الدعاوى الاستئنافية الجنائية	–	١٩٠٨	–	٦٥	–	–	–	–	١٩٧٣
الدعاوى التحقيقية	–	–	–	–	٤٥٣	١٥٣٨	٣٠١٤	٩٨٨	٥٩٩٣
المجموع	٥٠١٩	٩١١٨	١٠٤٥	٦٥	٤٥٣	١٥٣٨	٣٠١٤	٩٨٨	٢١٢٤٠

ثالثاً: دائرة نائب عام معان

ورد إلى دائرة نائب عام معان خلال العام ٢٠١٨ (٢٨٩٨) دعوى موزعة على النحو التالي وفقاً للتصنيف المبين بالجدول أدناه:

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزة	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	المجموع
الدعاوى الصلحية	٢٢٤	١٠٩	٣١	–	–	–	–	–	٣٦٤
الدعاوى البدائية جنح	٢٧١	٥٦	٢٤	–	–	–	–	–	٣٥١
الدعاوى البدائية الجنائية	٢٠٥	٨٩	٣١	–	–	–	–	–	٣٢٥
الدعاوى الاستئنافية الجنائية	–	٩٣	–	٢٠	–	–	–	–	١١٣
الدعاوى التحقيقية	–	–	–	–	٧٠	٢٨١	–	١٣٩٤	١٧٤٥
المجموع	٧٠٠	٣٤٧	٨٦	٢٠	٧٠	٢٨١	–	١٣٩٤	٢٨٩٨

رابعاً: دائرة نائب عام محكمة الجنايات

ورد إلى دائرة نائب عام الجنايات الكبرى خلال العام ٢٠١٨ (٣٦٣٥) دعوى موزعة على النحو التالي وفقاً للتصنيف المبين بالجدول أدناه :

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزة	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	وقف ملاحقة	المجموع
دعاوى الجنايات الكبرى	٥٠١	١١٢٣	–	٥٧٩	–	–	–	–	–	٢٢٠٣
الدعاوى التحقيقية	–	–	–	–	٧٥	١٣٠٠	–	٤٩	٨	١٤٣٢
المجموع	٥٠١	١١٢٣	–	٥٧٩	٧٥	١٣٠٠	–	٤٩	٨	٣٦٣٥

القسم الثالث: مجموع أعمال دوائر الادعاء العام

أولاً: الدعاوى التحقيقية

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى جميع دوائر الادعاء العام من (٧٨٣٦٦) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (٨٣١٩٨) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٦٪. كما ازداد عدد الدعاوى المفصولة من (٨١٤٢٣) دعوى إلى (٨٥٩٦٦) دعوى بنسبة زيادة ٦٪ عن العام السابق. وكنتيجة لارتفاع الدعاوى المفصولة انخفض عدد الدعاوى المدورة من (٤٥٠٣) دعوى إلى (١٧٣٥) دعوى بنسبة انخفاض ٦١٪ عن المدور السابق.

وسُجِلت أعلى نسبة زيادة في الوارد لدى دائرة ادعاء عام عمان بواقع ٩٪، تلتها دائرة ادعاء عام معان بنسبة ٤٪. وكانت أعلى زيادة في الفصل أيضاً لدى دائرة ادعاء عام عمان بنسبة ٧٪، تلتها دائرة ادعاء عام معان بنسبة ٥٪. كما سُجِلت أعلى نسبة انخفاض في المدور الحالي لدى دائرة ادعاء عام عمان بنسبة ٦٦٪، تلتها دائرة ادعاء عام إربد بنسبة ٥٥٪.

وبلغ عبء المدعي العام في جميع الدوائر (٥٨١) دعوى سنوياً بمعدل إنجاز (٥٦٩) دعوى. وكان أعلى معدل عبء لدى دائرة ادعاء عام عمان (٧٦٣) دعوى بمعدل إنجاز (٧٤٩) دعوى، تليها دائرة ادعاء عام إربد بعبء (٥٠٩) دعاوى وبمعدل إنجاز (٤٩٩) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣١) من الملاحق، ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام في كل من عمان وإربد ومعان والجنايات الكبرى (دعاوى تحقيقية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

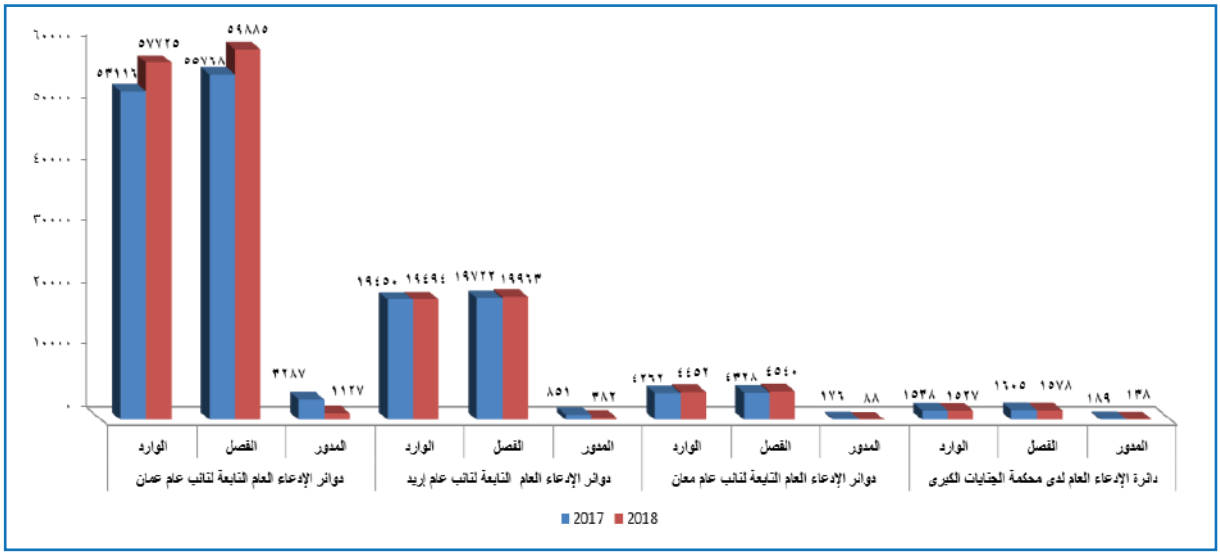

الشكل رقم (٥٤) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام في كل من عمان وإربد ومعان والجنايات الكبرى (دعاوى تحقيقية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنتفيذية الواردة إلى جميع دوائر الادعاء العام (١٥٧٦٢٣) دعوى، منها (١٠٨١٠٦) دعوى في دائرة ادعاء عام عمان وتشكل نسبة ٦٨,٦٪ من مجموع الدعاوى، و(٤٣٣٨٣) دعوى في دائرة ادعاءعام إربد بنسبة ٢٧,٥٪، و(٥٤٥٧) دعوى في دائرة ادعاء عام معان بنسبة ٣,٥٪ من مجموع الدعاوى .

وبلغ عدد الدعاوى المُنفذة في جميع الدوائر (١٣٨٠٦٩) دعوى، منها (٩٣٧١٧) دعوى لدى دائرة ادعاء عام عمان بنسبة ٦٧,٩٪ ، و(٣٩٣٤٤) دعوى في دائرة ادعاء عام إربد بنسبة ٢٨,٥٪، و(٤٤٤٥) دعوى في دائرة ادعاء عام معان بنسبة ٣,٢٪ من مجموع الدعاوى المُنفذة.

وازداد المدور الحالي في جميع دوائر الادعاء العام بنسبة ١٢٪ عن مدور عام ٢٠١٧، وبلغت نسبة المُنفذ إلى الوارد لدى جميع دوائر الادعاء العام ٨٧,٦٪ وما نسبته ٤٢,٤٪ من مجموع المدور والوارد .

وبلغ عبء المدعي العام في جميع الدوائر(٢٤٨٨) دعوى سنوياً بمعدل إنجاز (١٠٥٤) دعوى. وكان أعلى معدل عبء لدى دائرة ادعاءعام عمان (٣٥٢١) دعوى بمعدل إنجاز(١٤٤٢) دعوى، تليها دائرة ادعاء عام إربد بلغ (٢٣٩٧) دعوى وبمعدل إنجاز (١٠٩٣) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٢) من الملاحق ويبين الشكل التالي عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام في كل من عمان وإربد ومعان والجنايات الكبرى (دعاوى تنفيذية) في العام ٢٠١٨.

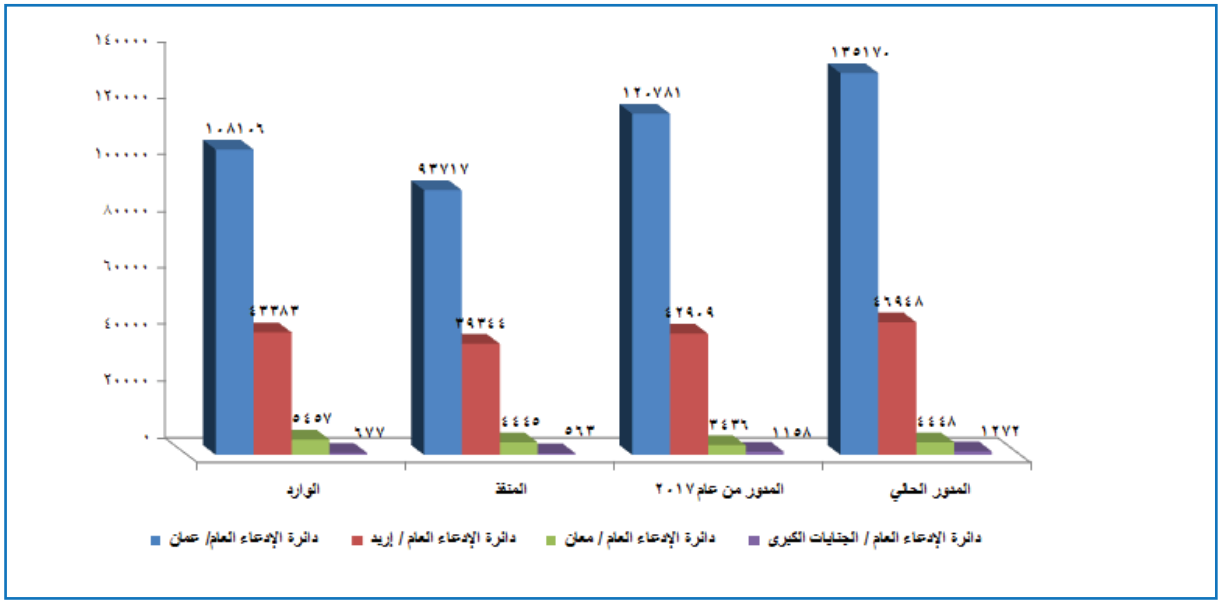

الشكل رقم (٥٥) عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام في كل من عمان وإربد ومعان والجنايات الكبرى (دعاوى تنفيذية) في العام ٢٠١٨

أ- أعمال دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام عمان

أولاً: الدعاوى التحقيقية

ازداد عدد الدعاوى الواردة لهذه الدوائر والبالغ عددها (٤٢) من (٥٣١١٦) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (٥٧٧٢٥) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٩٪. وازداد عدد الدعاوى المفصولة من (٥٥٧٦٨) دعوى إلى (٥٩٨٨٥) دعوى بنسبة زيادة ٧٪ عن العام السابق. وكنتيجة لارتفاع الدعاوى المفصولة انخفض عدد الدعاوى المدورة من (٣٢٨٧) دعوى إلى (١١٢٧) دعوى بنسبة ٦٦٪ عن المدور السابق.

وبلغ عبء المدعي العام السنوي في هذه الدوائر(٧٦٣) دعوى، في حين بلغ معدل إنجازه (٧٤٩) دعوى. وسُجِل أعلى معدل عبء لدى دائرة ادعاء عام جنوب عمان وبلغ (١٩٦١) دعوى بمعدل إنجاز(١٩٢٨) دعوى، تلتها دائرة ادعاء عام الزرقاء و بلغ (١٥٨٥) دعوى، بمعدل إنجاز (١٥٥٧) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٣) من الملاحق ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

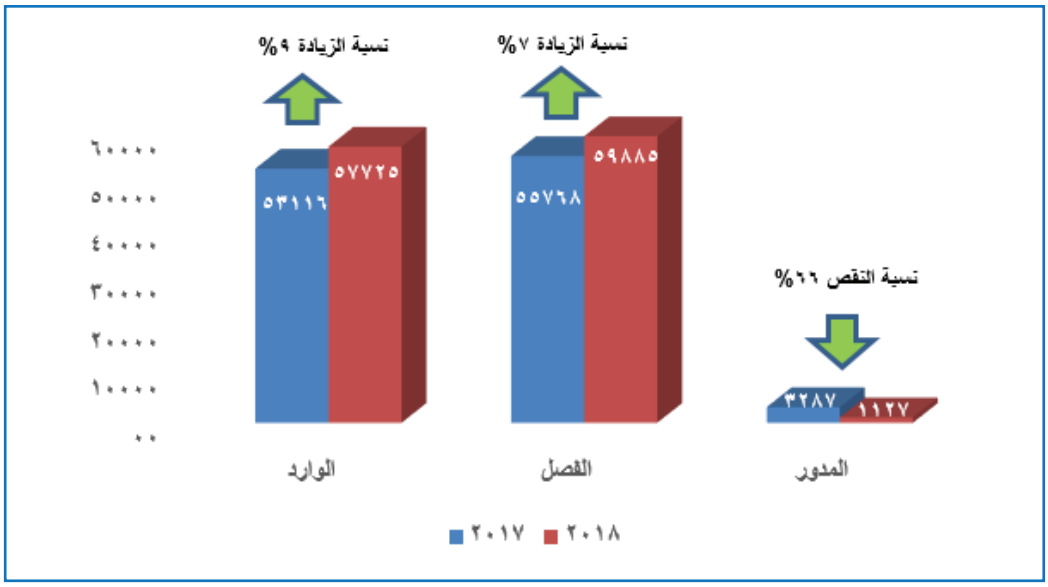

الشكل رقم (٥٦) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة إلى جميع دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام عمان (١٠٨١٠٦) دعاوى منها ٢٥٪ لدى دائرة ادعاء عام عمان، تلتها دائرة ادعاء عام الزرقاء بنسبة ١٣,٩٪، وجاءت دائرة ادعاء عام شمال عمان في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢,٧٪.

وبلغ عدد الدعاوى المنفذة لدى هذه الدوائر (٩٣٧١٧) دعوى، وكانت أعلى نسبة تنفيذ لدى دائرة ادعاء عام عمان بنسبة ٣٠٪ ، تلتها دائرة ادعاء عام الزرقاء بنسبة ١٤,٣٪ ، وازداد عدد الدعاوى المدورة في جميع الدوائر من (١٢٠٧٨١) إلى (١٣٥١٧٠) دعوى، بنسبة ١٢٪ عن المدور السابق. وبلغت نسبة المنفذ إلى الوارد في جميع الدوائر ٨٦,٧٪. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٤) من الملاحق ويظهر الشكل التالي الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠١٨.

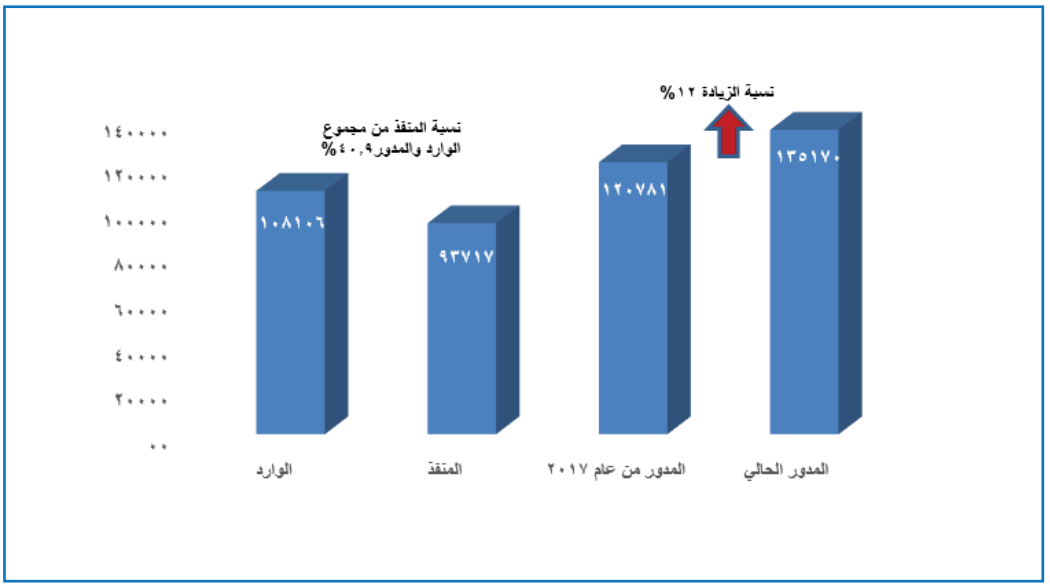

الشكل رقم (٥٧) الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠١٨

ب- أعمال دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام إربد

أولاً: الدعاوى التحقيقية

ازداد عدد الدعاوى الواردة لدى دوائر الادعاء التابعة لدائرة نائب عام إربد، وعددها (٢٢) من (١٩٤٥٠) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (١٩٤٩٤) دعوى في العام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٠,٢٪، وازداد عدد الدعاوى المفصولة من (١٩٧٢٢) إلى (١٩٩٦٣) دعوى بنسبة زيادة ١٪، وانخفض عدد الدعاوى المدورة من (٨٥١) إلى (٣٨٢) دعوى بنسبة انخفاض ٥٥٪ عن المدور السابق.

وبلغ عبء المدعي العام لدى هذه الدوائر (٥٠٩) دعاوى بمعدل إنجاز (٤٩٩) دعوى. وكان أعلى معدل عبء لدى دائرة ادعاء عام إربد وبلغ (١٧٠٨) دعوى بمعدل إنجاز (١٦٨٠) دعوى، تليها دائرة ادعاء عام المفرق بواقع (١٥٣٧) دعوى بمعدل إنجاز (١٥٢٧) دعوى، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٥) من الملاحق، ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام إربد في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

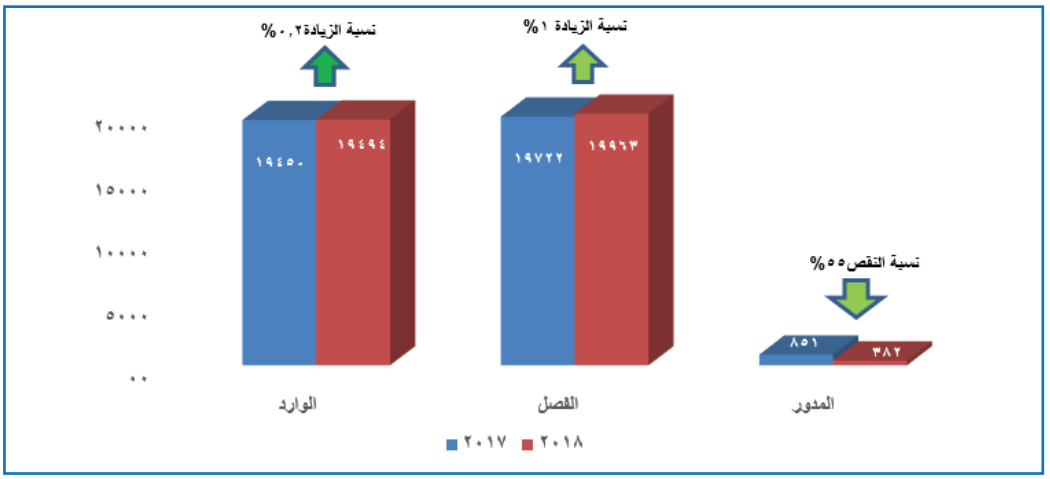

الشكل رقم (٥٨) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / إربد في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة إلى جميع دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام إربد (٤٣٣٨٣) دعوى، منها ما نسبته ٣٧,٣٪ لدى دائرة ادعاء عام إربد، تلتها دائرة ادعاء عام المفرق بنسبة ٢٢,٦٪، وفي المرتبة الثالثة دائرة ادعاء عام جرش بنسبة ١١,٦٪. وكانت أدنى نسبة لدى دائرة ادعاء عام الرويشد وبنسبة أقل من ١٪، وبلغ عدد الدعاوى المنفذة (٣٩٣٤٤) دعوى، وكانت أعلى نسبة دعاوى منفذة لدى دائرة ادعاءعام إربد وبلغت ٤٢,٥٪، تلتها دائرة ادعاء عام المفرق بنسبة ١٩,٨٪ .

وازداد عدد الدعاوى المدورة في جميع هذه الدوائر من (٤٢٩٠٩) دعاوى إلى (٤٦٩٤٨) دعوى بنسبة زيادة ٩٪ على المدور السابق. في حين بلغت نسبة المنفذ إلى الوارد في جميع هذه الدوائر ٩٠,٧٪، وسُجِلت أعلى نسبة منفذ إلى الوارد لدى دائرة ادعاء عام الرويشد بنسبة ١٢٥٪، وتلتها دائرة ادعاء عام إربد بنسبة ١٠٣,٢٪، مع الإشارة إلى أن العبء لدى دائرة ادعاء إربد أكبر من دائرة ادعاء الرويشد، ومن جهة أخرى سُجلت أدنى نسبة لدى دائرة ادعاء عام أحداث المفرق وبلغت ١٠,٢٪. أما نسبة المنفذ إلى مجموع الوارد والمدور في جميع دوائر الادعاء العام بلغت ٤٥,٦٪. كما هو مبين في الجدول رقم (٣٦) من الملاحق ويبين الشكل التالي الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام إربد في العام ٢٠١٨.

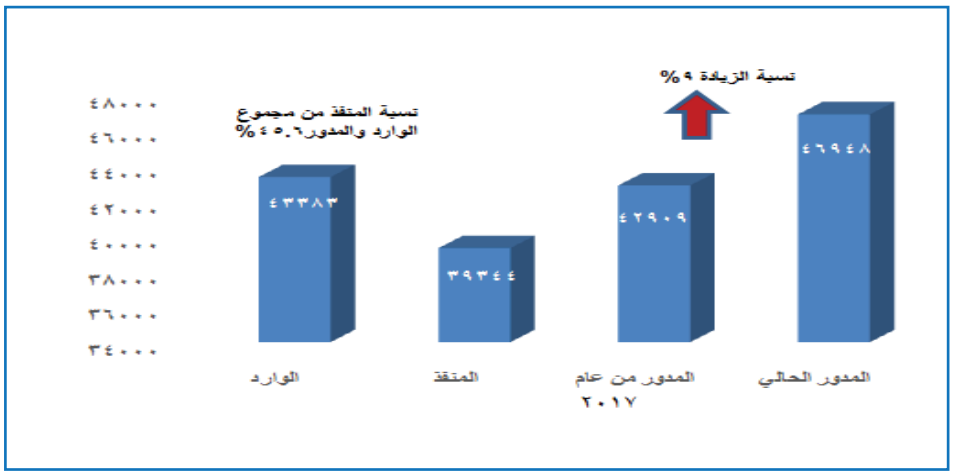

الشكل رقم (٥٩) الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / إربد في العام ٢٠١٨

جـ – أعمال دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة نائب عام معان

أولاً: الدعاوى التحقيقية

ازداد عدد الدعاوى الواردة لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام معان، عددها (١٤) من (٤٢٦٢) دعوى في العام ٢٠١٧ إلى (٤٤٥٢) دعوى في العام ٢٠١٨، بنسبة زيادة ٤٪. كما ازداد عدد الدعاوى المفصولة لديها من (٤٣٢٨) دعوى إلى (٤٥٤٠) دعوى بنسبة زيادة ٥٪ عن العام السابق، وكنتيجة لارتفاع الدعاوى المفصولة انخفض عدد الدعاوى المدورة من (١٧٦) دعوى إلى (٨٨) دعوى بنسبة انخفاض ٥٠٪ عن المدور السابق .

وبلغ معدل عبء المدعي العام في هذه الدوائر والبالغ (٢٥٧) دعوى، بمعدل إنجاز (٢٥٢) دعوى، وسُجِل أعلى معدل عبء لدى دائرة ادعاء عام العقبة وبلغ (١٠١٠) دعوى بمعدل إنجاز (١٠٠٠) دعوى، تليها دائرة ادعاء عام الطفيلة وبلغ (٤٣١) دعوى بمعدل إنجاز (٤٣٠) دعوى، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٧) من الملاحق، ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

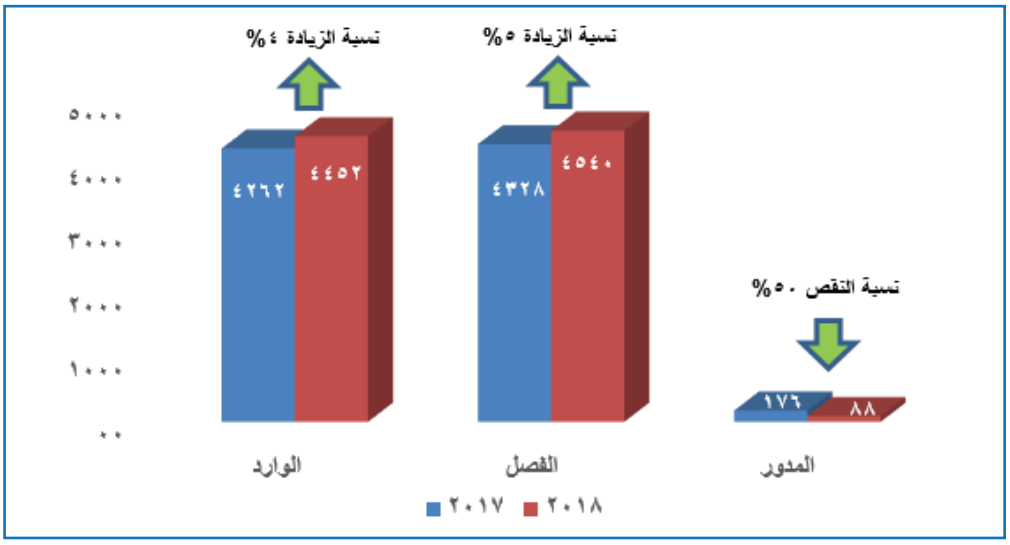

الشكل رقم (٦٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة إلى جميع دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام معان (٥٤٥٧) دعوى، منها ما نسبته ٥١,١٪ لدى دائرة ادعاء عام العقبة، تلتها في ذلك دائرة ادعاء عام معان بنسبة ١٩,٦٪، وفي المرتبة الثالثة جاءت دائرة ادعاء عام الطفيلة بنسبة ١٢,٧٪، وسُجِلت أدنى نسبة لدى دائرة ادعاء عام الحسا بأقل من ١٪.

وبلغ عدد الدعاوى المنفذة لديها (٤٤٤٥) دعوى، وسجلت دائرة ادعاء عام العقبة أعلى نسبة منفذ بلغت ٤١,٦٪، تلتها دائرة ادعاء عام معان بنسبة ٢٢,٨٪.

وازداد عدد الدعاوى المدورة في جميع هذه الدوائر من (٣٤٣٦) دعوى إلى (٤٤٤٨) دعوى بنسبة ٢٩٪ عن المدور السابق، وبلغت نسبة المنفذ إلى الوارد في جميع الدوائر ٨١,٥٪. وكانت أعلى نسبة منفذ إلى الوارد لدى دائرة ادعاء عام الطفيلة بنسبة ١١٤,٧٪، وأدنى نسبة كانت لدى دائرة ادعاء عام العقبة بلغت ٦٦,٣٪. أما نسبة المنفذ إلى مجموع الوارد والمدور فبلغت ٥٠,٠٪.

وبلغ معدل عبء المدعي العام من الدعاوى التنفيذية (٥٢٣) دعوى، وسُجِل أعلى معدل عبء لدى دائرة ادعاء عام العقبة وبلغ (٢٠٨٨) دعوى، في حين كان أدنى معدل لدى دائرة ادعاء عام أحداث معان وبلغ (٣٨) دعوى، وبلغ معدل إنجاز المدعي العام لدى هذه الدوائر (٢٦١) دعوى، حيث سُجِل أعلى معدل إنجاز لدى دائرة ادعاء عام العقبة بمُعدل (٩٢٥) دعوى، وكان أدنى معدل إنجاز لدى دائرة ادعاء عام الحسا بمعدل (١٨) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٨) من الملاحق، ويظهر الشكل التالي عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

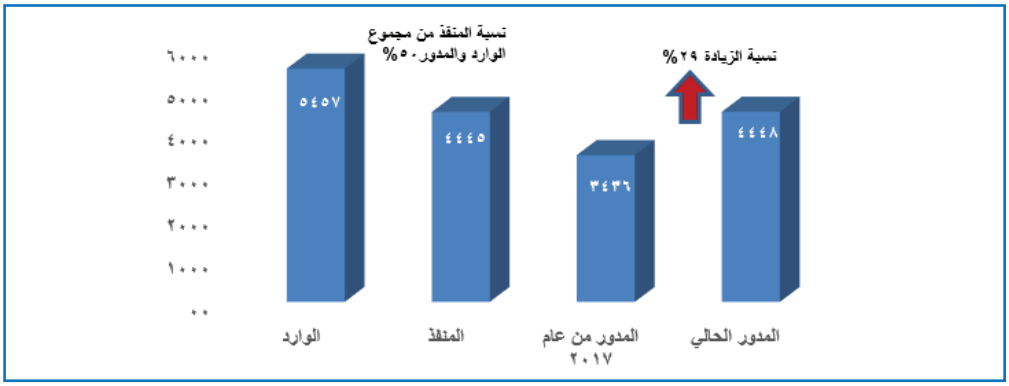

الشكل رقم (٦١) عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام معان التابعة لدائرة النائب العام / معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

د- أعمال دائرة الإدعاء العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

أولاً: الدعاوى التحقيقية

انخفض عدد الدعاوى الواردة لدى الدائرة من (١٥٣٨) دعوى في عام ٢٠١٧ إلى (١٥٢٧) دعوى بنسبة انخفاض ١٪ عن العام السابق. وانخفض عدد الدعاوى المفصولة من (١٦٠٥) دعوى إلى (١٥٧٨) دعوى بنسبة انخفاض ٢٪ عن العام السابق؛ وبالرغم من ذلك انخفض عدد الدعاوى المدورة من (١٨٩) دعوى إلى (١٣٨) دعوى بنسبة انخفاض ٢٧٪ عن المدور السابق .

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى دائرة مدعي عام الجنايات الكبرى ١٠٣,٣٪، مما يعني أن الدائرة فصلت جميع الدعاوى التي وردت إليها وزيادة عنه ما نسبته ٣,٣٪. وما يعادل ٩٢٪ من مجموع الدعاوى وبذلك يتبقى نسبة ٨٪ وعددها (١٣٨) دعوى. كما هو مبين في الجدول رقم (٣٩) من الملاحق، ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

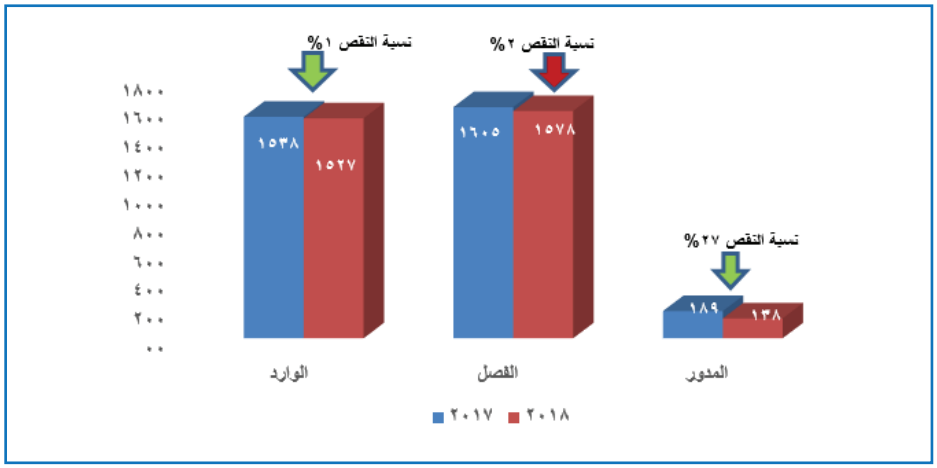

الشكل رقم (٦٢) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام/ الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد المدور من الدعاوى التنفيذية من عام ٢٠١٧ (١١٥٨) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى الواردة خلال عام ٢٠١٨ (٦٧٧) دعوى فيكون مجموع الوارد والمدور (١٨٣٥) دعوى، نُفذ منها (٥٦٣) دعوى حيث بلغت نسبة المنفذ إلى الوارد ٨٣,٢٪، وبلغت نسبة المنفذ إلى المدور والوارد ٣٠,٧٪ حيث بلغ المدور الحالي (١٢٧٢) دعوى وبزيادة قدرها ١٠٪ عن العام الماضي، كما هو موضح في الجدول رقم (٤٠) من الملاحق، ويبين الشكل التالي عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة الادعاء العام لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

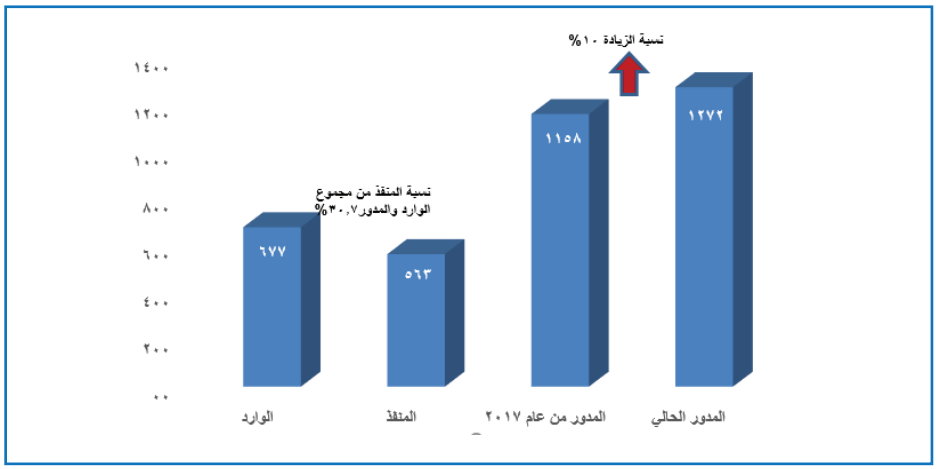

الشكل رقم (٦٣)عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة الادعاء العام لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

القسم الرابع: التحديات التي تواجهها النيابة العامة واحتياجاتها

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت والتي ما زالت تُبذل في سبيل تمكين أعضاء النيابة العامة للاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة وفاعلية، إلا أن هناك المزيد من التحديات التي تواجه أعمال النيابة العامة؛ فما زال النقص في الكوادر الإدارية المساندة لأعضاء النيابة العامة من كتاب وطابعين ومدخلي البيانات والمراسلين يشكل عائقاً أساسياً في التقدم بعملها، عدا عن النقص في التجهيزات والمكنات والتقنيات الحديثة التي من شأنها أن تيسر أعمالها وتضمن حسن سير إجراءات التحقيق لديها وتعزز إشرافها الأمثل على أعمال الضابطة العدلية ضمن الأطر القانونية، لا سيما وأن أعمال الضابطة العدلية ما زالت ورقية ولم يتم أتمتتها وربطها بنظام ميزان الإلكتروني. كما و تواجه النيابة العامة تحدياً في محدودية كوادرها الأمر الذي يعيق أعضاءها من الخروج إلى مسرح جميع الجرائم الجنائية، ويستعان بضباط الضابطة العدلية لهذه الغاية.

وما زالت أعمال النيابة العامة تواجه تحدياً في تنفيذ الأحكام الجزائية بسبب الإشكاليات التي تواجه الضابطة العدلية (التنفيذ القضائي) في إلقاء القبض على المحكوم عليهم، ذلك بالرغم من الجهود التي بذلت في هذا الخصوص من قبل رئاسة النيابة العامة والتنفيذ القضائي لتقليص الفجوة إلا أن أفراد التنفيذ القضائي بحاجة إلى الدعم سواء من حيث زيادة الكوادر لديهم أوتزويدهم بالتقنيات الحديثة التي تمكنهم من إلقاء القبض على المحكوم عليهم.

إن أهم مؤشر لقياس إنجاز النيابة العامة هو استكمال الملف التحقيقي لكافة متطلباته وصولاً إلى نتيجة سليمة في نهاية التحقيق سواء بالاتهام أو بمنع المحاكمة، وهذا يتطلب ضمان جودة الإجراءات القضائية التي يقوم بها أفراد الضابطة العدلية في مرحلة التحقيق الأولي واتقانهم لضبط الأدلة من حيث استيفائها لكافة الشروط القانونية بالصورة المنصوص عليها في القوانين منعاً من استبعادها وبطلانها في مرحلة المحاكمة، وهذا يشكل تحدياً كبيراً للنيابة العامة للنقص المعرفي القانوني لدى أفراد الضابطة العدلية في أصول إجراءات التحقيق الأولي الذي يؤدي إلى وقوع خلل في بناء الملف التحقيقي والذي لا يمكن تداركه لاحقاً.

إن جودة الإجراءات أمام النيابة العامة يتطلب تفعيل مبدأ التخصص القضائي لدى أعضائها، وهو يرتكز على تراكم الخبرات العملية لديهم ضمن تخصصات معينة بذاتها لأهميتها أولحداثتها، وبسبب النقص في عدد أعضاء النيابة العامة فإن تفعيل التخصص يشكل تحدياً فعلياً. لا سيما في ضوء ظهور جرائم مستحدثة تتطلب الاختصاص والإلمام المعرفي لدى المدعي العام كالجرائم الالكترونية والجرائم العابرة للدول كغسيل الأموال.

ومن جهة أخرى، وفي ضوء دخول التعديلات التشريعية على قانون أصول المحاكمات الجزائية حيز النفاذ فإن ما استحدثه من ضمانة إضافية للحد من التوقيف القضائي أوجد تحدياً عملياً أمام النيابة العامة في تطبيق بدائل التوقيف، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود بين النيابة العامة ومديرية الأمن العام لبناء سلسلة الإجراءات العملية المتسقة لتطبيقها بصورة تحقق الغاية التي وجدت من أجلها هذه البدائل. وكذلك الأمر في ما يتعلق بمنظومة العقوبات المجتمعية التي أوجدت مفهوم قاضي تنفيذ العقوبة الذي أوكل للمدعي العام والذي تم البدء بتطبيقه في مطلع عام ٢٠١٨، إذ يتطلب الأمر أن يتم تخصيص مدع عام ضمن كل دائرة يعنى بتنفيذ العقوبة والأحكام.

القسم الخامس: تطلعات النيابة العامة المستقبلية

تتطلع النيابة العامة إلى العمل على توحيد النيابات العامة بإنشاء نيابة عامة جمركية بالإضافة إلى النيابة العامة الضريبية التي تم إنشاؤها بموجب القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٨، ليصبح جميع من يتولون مهام النيابة قضاةً نظاميون، وليسوا موظفين. كما وتتطلع النيابة العامة إلى قيام المدعين العامين الذين باشروا بإجراءات التحقيق تمثيلها في مرحلة المحاكمة لضمان الجودة العالية في الإجراءات المتخذة أمام المحاكم الجزائية.

كما وتتطلع النيابة العامة إلى تعزيز التخصص لعمل أعضائها، والحد ما أمكن من نقلهم لوظائف قضائية خارج النيابة العامة، وإحداث تخصصات في عملهم تبعاً لعدد الجرائم وتنوعها، مثل التخصص في الجرائم الإلكترونية والجرائم الاقتصادية والاستثمار والمنافسة. عدا عن زيادة عدد أعضاء النيابة العامة بما في ذلك الإناث، لغايات تمكين النيابة العامة من إسناد مهام التحقيق في جرائم الأسرة وجرائم الأحداث للقاضيات .

وتسعى النيابة العامة إلى المزيد من التشارك والتعاون مع الجهات الأمنية لزيادة تنفيذ الأحكام الجزائية والإسراع في إحضار المحكومين، والعمل المشترك لغايات ضمان تنفيذ بدائل التوقيف وبدائل العقوبات المجتمعية، كما ونتطلع إلى مواصلة تفعيل دور المدعين العامين في التفتيش على أماكن الاحتجاز والتوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل، لغايات ضمان الالتزام الكامل بحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

وتسعى النيابة العامة إلى تعزيز معرفة المدعين العامين باستخدام التقنية والتحقيق في الجرائم المُستحدثة، وضبط الأدلة الرقمية والتحرز عليها وكيفية التعامل معها وبشكل ينعكس على جودة التحقيقات في الجرائم المُستحدثة. كما وتسعى الى إيفاد عدد من المدعين العامين للجامعات الأجنبية لدراسة الماجستير بالجرائم المستحدثة، وتعزيز التعاون الدولي مع النيابات العامة بالدول العربية والأجنبية لتسهيل تبادل المعلومات في القضايا الجزائية وإعداد البينات وتسليم المطلوبين .

وسيتم العمل على وضع خطة استراتيجية وتنفيذية لتحقيق هذه التطلعات وإسقاطها على أرض الواقع وفقاً للإمكانيات المتاحة خلال عام ٢٠١٩.

المحور الرابع

أوضاع محاكم القضاء الإداري وسير الأعمال فيها

يتناول التقرير تفصيلاً لأوضاع محاكم القضاء الإداري وسير الأعمال فيها على مدار العام ٢٠١٨، ويستعرض حصيلة إنجازات هذه المحاكم والدعاوى الواردة إليها، والطلبات التي نظرت بها، بالإضافة إلى ما فصلت فيه من هذه الدعاوى.

القسم الأول: أعمال المحكمة الإدارية العليا لعام ٢٠١٨

ازداد وارد المحكمة من الدعاوى من(٣٠٠) دعوى في عام ٢٠١٧ إلى (٣٩٩) دعوى في عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٣٣٪، فصلت منها (٣٦٧) دعوى، وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد ٩٢٪، كما وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور ٩٠,٨٪، وازداد عدد الدعاوى المدورة من (٥) دعاوى في نهاية عام ٢٠١٧ إلى (٣٧) دعوى في نهاية عام ٢٠١٨. ومن جهة أخرى بلغ معدل مدة التقاضي لديها ٣٦ يوماً، كما هو موضح في الجدول رقم (٤١) من الملاحق. ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

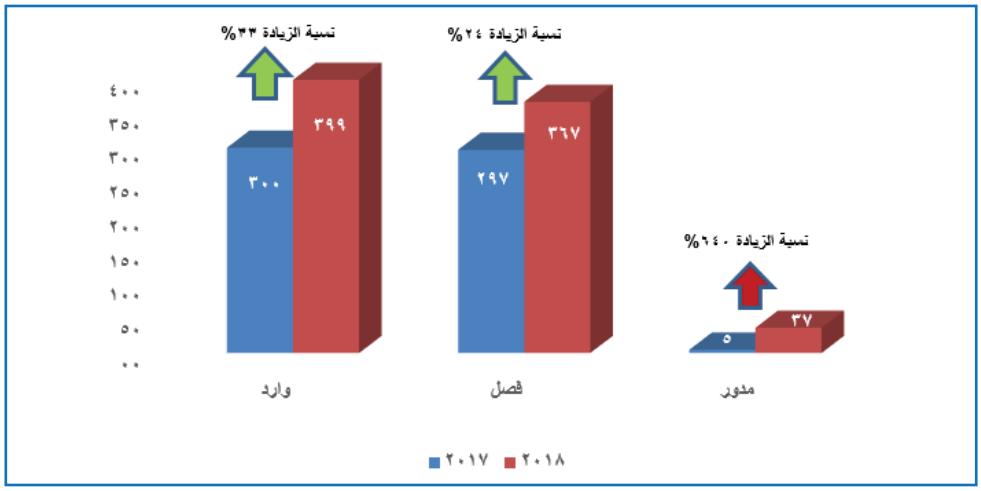

الشكل رقم (٦٤) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

كما وبلغ مجموع وارد المحكمة الإدارية العليا من الطلبات (١٨) طلباً فصلت جميعها. وبلغ عدد الطعون المقدمة إلى المحكمة من النيابة العامة الإدارية (٨٩) طعناً انصبت جميعها على قرارات المحكمة الإدارية بإلغاء القرار الإداري.

وأصدرت المحكمة الإدارية العليا (١٠٧) أحكام تضمنت إلغاء القرارات الصادرة عن الإدارة، حيث كانت القرارات التي خالفت فيها الإدارة القانون (١٠٢) قراراً أي ما نسبته ٣٥٪ من مجموع الدعاوى التي فصلت عن القضاء الإداري خلال هذا العام، وهذا يشير إلى وجود نقص معرفي في القوانين والأنظمة التي تحكم أعمال الإدارة والعاملين فيها، ويُبين الجدول التالي تصنيف هذه القرارات وعددها وسبب الإلغاء.

عدد الدعاوى	سبب الإلغاء
١٠٢	إلغاء القرار الإداري لأسباب موضوعية حيث كان القرار المطعون فيه مخالفاً للقانون من حيث الموضوع.
٥	إلغاء القرار الإداري لأسباب تتعلق بصدور القرار من جهة غير مختصة بإصداره(عدم اختصاص الجهة مُصدِرة القرار).

ويبين الشكل التالي أعمال المحكمة الإدارية العليا حسب الجهة مصدرة القرار الإداري وعدد الدعاوى المتعلقة بقراراتها.

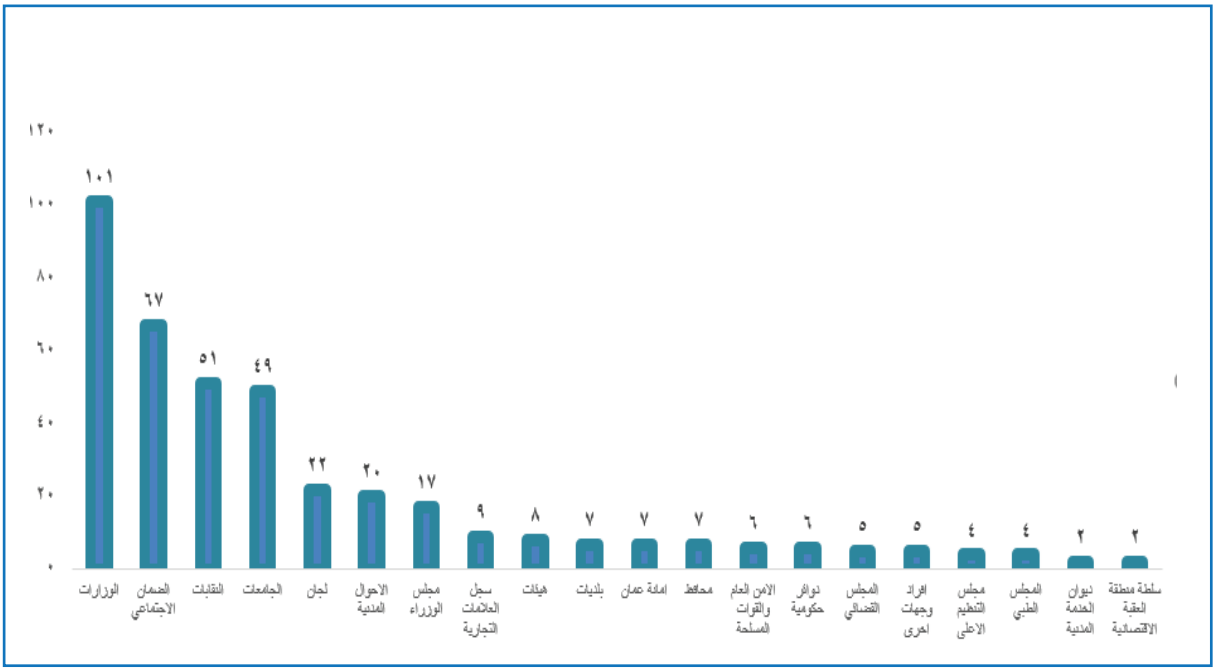

الشكل رقم (٦٦) أعمال المحكمة الإدارية العليا حسب الجهة مصدرة القرار الإداري

القسم الثاني: أعمال المحكمة الإدارية لعام ٢٠١٨

بلغ وارد المحكمة من الدعاوى (٥٤٠) دعوى بنسبة زيادة ١٧٪ عن عام٢٠١٧، هذا بالإضافة إلى (١٧٢) دعوى مدورة من العام السابق، أي ما مجموعه (٧١٢) دعوى، حيث فصل منها ٥٣٧ دعوى بنسبة زيادة ٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٧، وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد ٩٩,٤٪، ونسبة الفصل إلى الوارد والمدور ٧٥,٤٪. كما هو موضح في الجدول رقم (٤٢) من الملاحق، ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

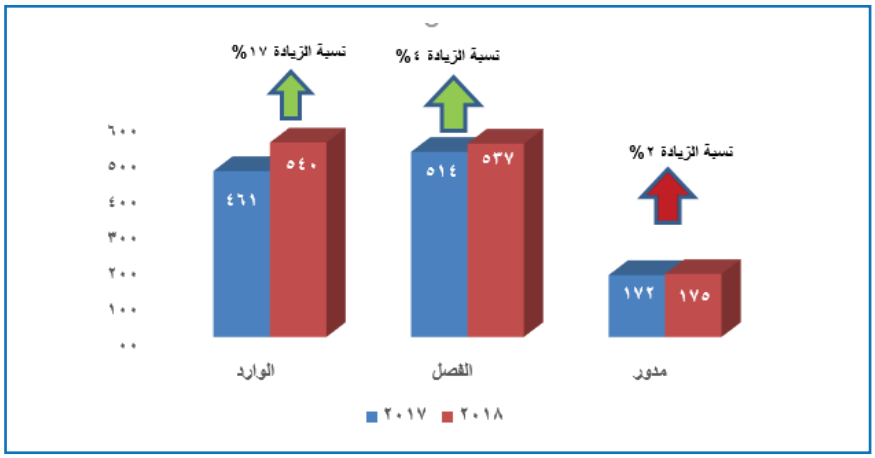

الشكل رقم (٦٧) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

ويبين الجدول التالي كيفية انتهاء القرار الإداري لدى المحكمة الإدارية:

كيفية انتهاء الدعوى	عدد الدعاوى
إلغاء القرار الطعين	١١٩
رد الدعوى موضوعاً	١٨٣
رد الدعوى شكلاً	١٥٦
إسقاط	٥٨
اعتبار الدعوى منتهية	٢١
المجموع	**٥٣٧**

ويبين الجدول التالي الجهات مقدمة الدعاوى أمام المحكمة الإدارية:

مقدم الدعوى وصفته	عدد القضايا المسجلة
أشخاص طبيعيين	٤٧١
مؤسسات وشركات	٦٧
جهات حكومية	٢
المجموع	**٥٤٠**

القسم الثالث: أعمال النيابة العامة الإدارية لعام ٢٠١٨

مَثُلت النيابة العامة الإدارية لدى المحكمة الإدارية العليا في (٢٤٠) دعوى، على النحو المبين أدناه:

جدول أعمال النيابة العامة الإدارية لدى المحكمة الإدارية العليا				المفصول حسب كيفية الانتهاء		
المدور من عام ٢٠١٧	وارد الدعاوى خلال عام ٢٠١٨	المجموع من المدور والوارد	الدعاوى المفصولة خلال عام ٢٠١٨	المدور الحالي	نقض القرارات في الدعاوى لعام ٢٠١٨	رد القرارات في الدعاوى لعام ٢٠١٨	إسقاط الدعوى
٣٨	٢٠٢	٢٤٠	١٩٥	٤٥	٤٠	١٥٢	٣

كما ومَثُلت لدى المحكمة الإدارية خلال العام في (٣٧٣) دعوى، على النحو المبين أدناه

جدول أعمال النيابة العامة الإدارية لدى المحكمة الإدارية				المفصول حسب كيفية الانتهاء			
المدور من عام ٢٠١٧	وارد الدعاوى خلال عام ٢٠١٨	المجموع من المدور والوارد	الدعاوى المفصولة خلال عام ٢٠١٨	المدور الحالي	إلغاء القرارات في الدعاوى لعام ٢٠١٨	رد القرارات في الدعاوى لعام ٢٠١٨	إسقاط الدعوى	اعتبار الدعوى منتهية وغير ذات موضوع
٨٢	٢٩١	٣٧٣	٢٧٩	٩٤	٨٨	١٤٨	٣٤	٩

المحور الخامس
أعمال التفتيش القضائي

إن مهمة مديرية التفتيش القضائي الرقابة على تحقيق مبدأ سيادة القانون من خلال تقييم وتقويم أعمال قضاة المحاكم وأعضاء النيابة العامة، والرقابة المستمرة على انتظام سير أعمال القضاة والمحاكم ومتابعة أي اختلال فيها.

وتخضع أعمال القضاة وأعضاء النيابة العامة للتفتيش القضائي باستثناء شاغلي الدرجة العليا، وقد شملت أعمال التفتيش (٨٠٣) قاض في عام ٢٠١٧، حيث أصدرت مديرية التفتيش القضائي (٨٤٠) تقريراً في عام ٢٠١٨ بواقع تقرير واحد لكل قاضٍ أمضى ثلاث سنوات فأكثر في العمل القضائي، وتقريرين لكل قاضٍ ما زال تحت التجربة وعددهم (٣٧) قاضياً، وبلغ عدد التقارير للقضاة السيدات (١٧٨) تقريراً، علماً بأن التفتيش لا يشمل القضاة المعارين والمبعوثين والذين يمارسون أعمالاً إدارية وكذلك المفتشين، إذ يتم تقييم أعمالهم من قبل المجلس القضائي.

وقد تمت عملية تقييم أعمال القضاة وفقاً لمعايير وأسس واضحة وشفافة ومحددة في نظام وتعليمات التفتيش على المحاكم النظامية، وتتعلق بحسن تطبيق القضاة وأعضاء النيابة العامة للقانون واستكمال كافة إجراءات التقاضي والإثبات وأسباب التأجيل، بالإضافة إلى المدة التي استغرقها فصل الدعوى. كما ويتم التحقق من استيفاء القرارات والأحكام لأسبابها وعللها وسلامة النتائج التي تم الوصول إليها، ونسبة الفصل السنوي للقاضي من مجموع عبء العمل خلال السنة محل التفتيش. ومن جهة أخرى فإن العينات محل التفتيش يتم اختيارها لتعكس صورة شاملة وواضحة عن عمل القاضي المشمول بالتفتيش، بحيث تشمل جميع أنواع النزاعات القضائية التي فصل فيها القاضي بالصورة الوجاهية مع حقه باختيار قضيتين رأى فيهما تمييزاً.

ولا تقتصر عملية التقييم على تدقيق الملفات الورقية بل تشمل مراقبة إجراءات التقاضي وتطبيق القضاة للقانون في قاعة المحاكمة وكيفية تعامله مع الخصوم والشهود والمحامين وكافة الأطراف المعنية من خلال حضور المفتش لجلسات المحاكمة، كما ويتم أيضاً مراقبة أداء القاضي من خلال الاطلاع على عينات من عمله القضائي من خلال نظام المحاكم الإلكتروني/ ميزان، للوصول إلى تقييم عادل وشفاف لأعمال القضاة المشمولين بالتفتيش، هذا بالإضافة إلى تقييم وملاحظات رؤساء المحاكم للقضاة ضمن محاكمهم.

وتتضمن تقارير التفتيش توصيات تتناسب مع نتيجة التقييم لكل قاض؛ منها إلحاق عدد من القضاة في دورات تدريبية في موضوعات قانونية محددة، وتخصيص بعض القضاة في نوع معين من النزاعات أظهروا كفاءة فيها، وتوصيات بنقل بعض القضاة من مراكز أعمالهم.

وللرقابة على انتظام سير أعمال المحاكم ومتابعة تقديم خدمة العدالة على وجه السرعة وبكفاءة وفعالية، فقد نفذ جهاز التفتيش القضائي خلال عام ٢٠١٨ (١١٦) زيارة للمحاكم موزعة بين زيارات مفاجئة ومبرمجة وخاصة على كافة المحاكم ودوائر النيابة العامة؛ حيث بلغت الزيارات المفاجئة (٣٥)، والزيارات المبرمجة (٥٦)، والزيارات الخاصة (٢٥).

ولا يقتصر التفتيش على أعمال القضاة فقط وإنما يمتد ليشمل أعمال أقسام المحاكم النظامية والتي تتم بصورة سنوية ولمرة واحدة بحد أدنى.

القسم الأول: الشكاوى المقدمة والتحقيق فيها :

بلغ عدد الشكاوى التي تمت إحالتها إلى جهاز التفتيش القضائي (٨٧) شكوى خلال العام ٢٠١٨ على النحو المبين في الجدول والشكل التاليين :

الشكاوى المحالة إلى جهاز التفتيش القضائي لعام ٢٠١٨	
الشكاوى المستندة إلى مخالفة إجرائية	١٩
الشكاوى المستندة إلى مخالفة مسلكية	٢٦
الشكاوى المستندة إلى مخالفة قانونية	٣٤
مجموع عدد الشكاوى	٨٧

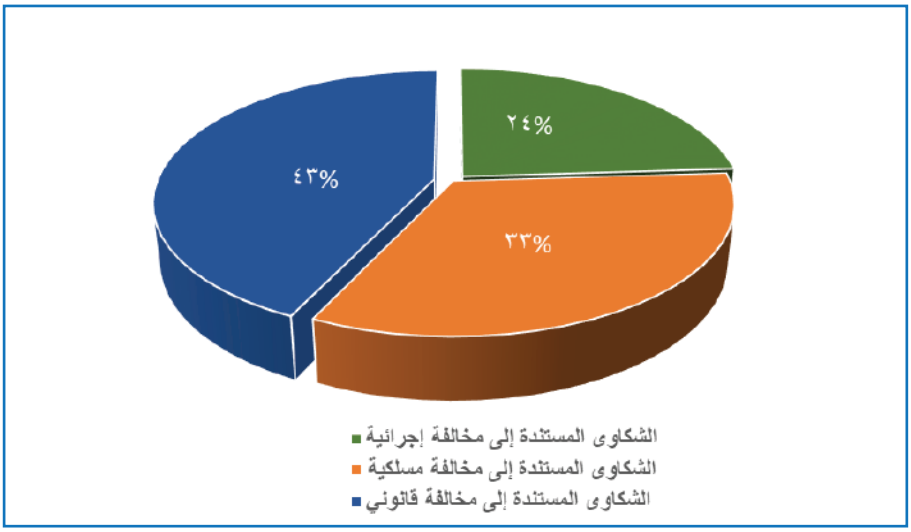

الشكل رقم (٦٨) نسب الشكاوى المحالة إلى جهاز التفتيش القضائي لعام ٢٠١٨ من حيث نوع الشكوى

وبنتيجة التحقيق في الشكاوى المحالة إلى التفتيش القضائي حفظت (٦٦) شكوى وأحيل شخصان من مقدميها إلى النيابة العامة كونها مست بشخص القاضي المشكو منه وانطوت على فعل يعاقب عليه القانون، كما وتم توجيه (١١) تنبيهاً لأحد عشر قاضياً، وتمت التوصية بإشراك أربعة قضاة في دورات تدريبية في موضوعات معينة، والتوصية كذلك بتغيير تخصص قاضيين، وتمت التوصية إلى المجلس القضائي بإحالة خمسة قضاة إلى المجلس التأديبي، وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه :

نتيجة التحقيق في الشكاوى المُحالة إلى جهاز التفتيش القضائي لعام ٢٠١٨(الإجراء)	
حفظ الشكوى	٦٤
حفظ الشكوى وتحويل المستدعي للنيابة العامة	٢
توجيه تنبيه	١١
التوصية بإشراك في دورة تدريبية	٤
التوصية بتحديد تخصص قاضيين	٢
إحالة إلى المجلس التأديبي	٥

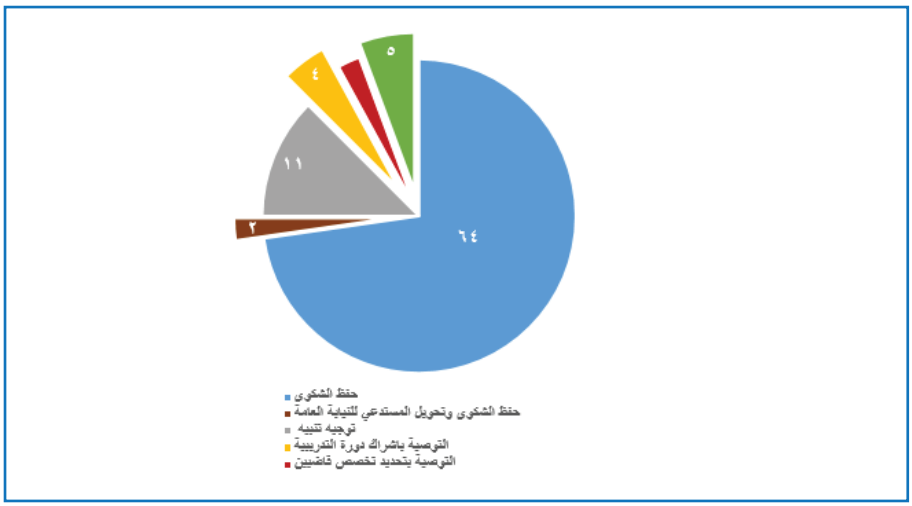

الشكل رقم (٦٩) نتائج للتحقيق في الشكاوى المحالة الى جهاز التفتيش القضائي

ونظر المجلس التأديبي في الشكاوى المحالة إليه وأصدر توصياته بإيقاع عقوبات للمجلس القضائي تراوحت بين التنبية وتنزيل درجة القاضي والإحالة على التقاعد والاستيداع.

القسم الثاني: الجولات التفتيشية لعام ٢٠١٨

تم القيام بـ ١١٦ جولة تفتيش مبرمجة ومُفاجئة على كافة المحاكم ودوائر النيابة العامة في المملكة خلال العام ٢٠١٨. وفي إطار تقييم أداء القضاة تم كذلك التفتيش على أعمال ٨٤٠ قاضياً لهذا العام، عن طريق أخذ عينات عشوائية من الدعاوى والتأكد من سلامة الإجراءات وحسن تطبيق القانون وصحة استيفاء الرسوم. ويوضح الجدول التالي الجولات التفتيشية بحسب دوائر المحاكم وعددها:

نوع الزيارة	عدد الزيارات
الزيارات المفاجئة	٣٥
الزيارات المبرمجة	٥٦
الزيارات الخاصة	٢٥

المحور السادس
التدريب والتعاون الدولي

يتناول هذا المحور إنجازات المجلس القضائي على صعيد تدريب قضاة المحاكم والنيابة العامة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي خلال العام ٢٠١٨. حيث تم إنشاء وحدة شؤون التدريب والتخصص لدى الأمانة العامة للمجلس القضائي تُعنى برفع قدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة وذلك من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية للقضاة ووضع خطط وبرامج التدريب السنوية لهم وتنظيمها ومتابعتها وتقييمها، وإدارة شؤون تخصص وابتعاث القضاة وتنظيم الإجراءات الخاصة ببحوثهم. وتعمل الوحدة بالشراكة مع المعهد القضائي على إعداد منهجية وسياسة متكاملة للتدريب تبدأ من تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية للقضاة والتي ستكون محور الخطط التدريبية بحيث يتم قياس أثرها على إجراءات العمل والخبرات المكتسبة بمنهجية علمية ومدروسة .

فعلى صعيد التدريب الإعدادي للقضاة، فقد تم التنسيق بين المجلس والمعهد القضائي لقبول ما يقارب (٨٠) طالباً للالتحاق ببرنامج دبلوم المعهد القضائي، وتم وضع شروط ومعايير اختيارهم بالاستناد الى أحكام نظام المعهد القضائي، وتم تشكيل لجنة القبول،وتم الإعلان عن فتح باب استقبال الطلبات للتقدم للمسابقة من المحامين وأوائل الجامعات والكتاب لدى المحاكم، تمهيداً لإجراء الامتحانين الكتابي والشفهي في مطلع عام ٢٠١٩.

ويلتحق حالياً (٨٧) طالباً ببرنامج دبلوم المعهد القضائي منهم (٤٠) من الذكور و(٤٧) من الإناث، ومن المتوقع تخرجهم في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

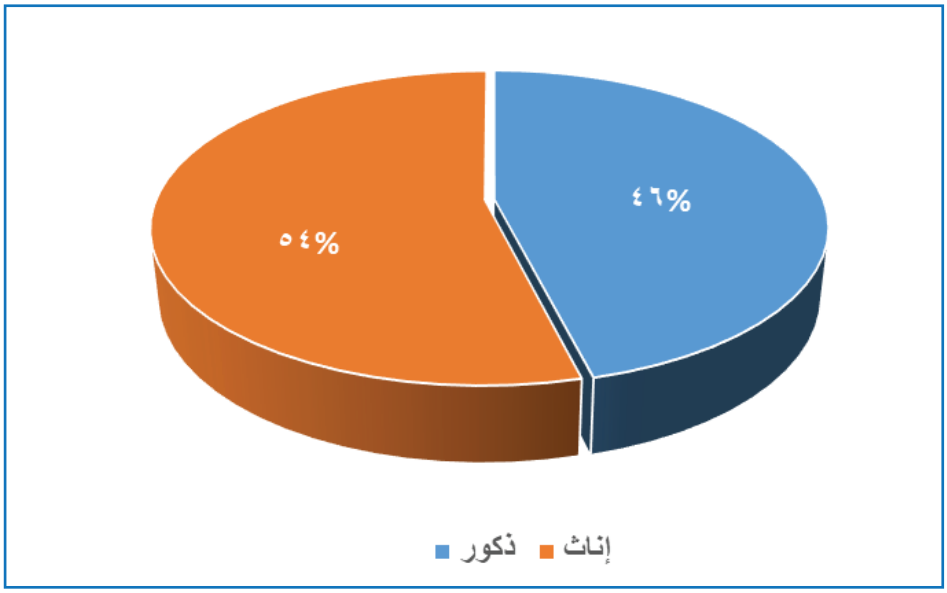

الشكل رقم (٧٠) نسبه الطلبه الذكور إلى الطلبه الإناث

أما على صعيد التدريب المستمر للسادة القضاة فيتولى المجلس القضائي الإشراف على جميع الفعاليات المتعلقة بمشاركة القضاة في الدورات التدريبية، والمؤتمرات والزيارات الدراسية أو الاستطلاعية والجلسات الحوارية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بحيث تتم تسمية القضاة المشاركين وفقاً لمعايير موضوعية منها على سبيل المثال لا الحصر؛ التخصص، الكفاءة المهنية، تقارير التفتيش القضائي، وإجادة لغة الفعالية ما أمكن. وقد جاءت المشاركات الداخلية والخارجية للسادة القضاة على النحو التالي:

القسم الأول : المشاركات الداخلية

أ. التدريب المستمر من خلال المعهد القضائي :

فعلى مستوى برامج التدريب المستمر فقد عقدت مجموعة من البرامج التدريبية التي انصبت على موضوعات قانونية متخصصة كان من شأنها رفع القدرات المعرفية والمهارات للسادة القضاة، على النحو المبين في الجدول التالي:

الدورات
إدارة الدعوى (الإجراءات المتبعة أمام قاضي إدارة الدعوى) .
إشكاليات التحقيق أمام المدعي العام .
إشكاليات قانون محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية.
أصول وفنيات التحقيق وآلياته ومعايير التوقيف وإخلاء السبيل/ ترشيد بينات النيابة وكيفية إعداد المرافعات الجزائية وإصدار قرارات الظن والاتهام/ الأساليب الحديثة والعلمية في تحقيقات الضابطة العدلية و إجراءاتها و مخرجاتها.
الإثبات في الدعاوى الجزائية باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
الإثبات في الدعاوى المدنية باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
الإشكالات التشريعية والاجرائية المتعلقة بقانون المالكين والمستأجرين/ تسبيب وصياغة الأحكام المدنية .
الإشكالات المتعلقة بعقود المقاولات وأوامرها التغيرية.
الاعسار والإفلاس والتصفية.
التحكيم والوساطة والملكية الفكرية .
التشريعات المالية المتعلقة بانفاذ أحكام قانوني الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل وقانون الجمارك والاتفاقيات الجمركية .
التشريعات والقوانين المتعلقة بالأمن السيبراني والجرائم والأدلة الالكترونية .
التقارير الطبية القضائية وآلية التعامل معها والمسؤولية الجزائية عن الأخطاء الطبية وتسبيب وصياغة الأحكام الجزائية.
المسائل القانونية المستحدثة المتعلقة بالعدالة الجزائية وتنفيذ الأحكام .
المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية/ تعيين الخبراء والتعامل مع تقارير الخبرة/ الوساطة وإدارة الدعوى المدنية.
تطبيقات عملية حول التشريعات والإجراءات الواجبة التطبيق على الأفعال المرتكبة في المياة البحرية في ضوء التشريع الوطني والدولي.
تنفيذ الأحكام المدنية .
دور القضاء في تحقيق سيادة القانون.
دور قاضي تسوية النزاع وقاضي تنفيذ العقوبة في قضايا الأحداث./الوسائل البديلة للتدابير السالبة للحرية في قضايا الأحداث.
دورة تأسيسية متخصصة للسادة القضاة حديثي التعيين حول " التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأهمية تطبيقها على المستوى الوطني " بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان.
عمليات البنوك (الحسابات المصرفية والاعتماد المستندي وخطاب الضمان والكفالة المصرفية) .
قانون التنفيذ
قواعد السلوك القضائي ودور القاضي في إدماج معايير النزاهة الوطنية والوقاية من الفساد في إجراءات التقاضي.
قواعد تقدير قيمة الدعوى وتحديد رسوم المحاكم والآليات التي يتم على أساسها حساب الرسوم./ قانون وضع الأموال المنقولة تأميناً للدين .
معايير التفرقة بين حرية التعبير والدعوة إلى الكراهية في ضوء التشريع الوطني والدولي/ المساعدة القانونية .
ندوة المعاملة القضائية للعنف ضد النساء والأطفال.
ندوة حول تدريب المدرب المهارات الذاتية في العمل القضائي .
ورشة عمل بعنوان(مسؤولية المفوض بالتوقيع في الشركة ذات المسؤولية المحدودة تطبيقات عملية) .
دورة اللغة الانجليزية – ومصطلحات قانونية باللغة الانجليزية.

وكان عدد القضاة الذين شاركوا في دورات تدريبية متخصصة (٦٢١) قاضياً منهم (١٧٢) من الإناث و(٤٤٩) من الذكور، وذلك دون أن يتم احتساب تكرار المشاركة في الدورات التدريبية، وقد بلغ عدد المشاركات للقضاة في البرامج التدريبية المتخصصة والعامة (١٤٩٠) مشاركة منها (٤٤٠) مشاركة للقاضيات الإناث، أي بمعدل مشاركتين لكل قاضٍ .

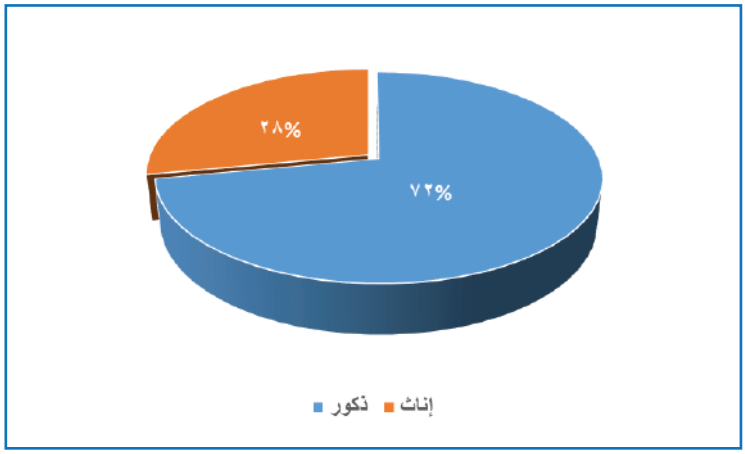

الشكل رقم (٧١) نسبة مشاركة القضاة الذكور إلى القضاة الإناث في التدريب المستمر

وقد شمل التدريب المستمر القضاة في مختلف المحاكم ومراكز الأعمال على النحو التالي:

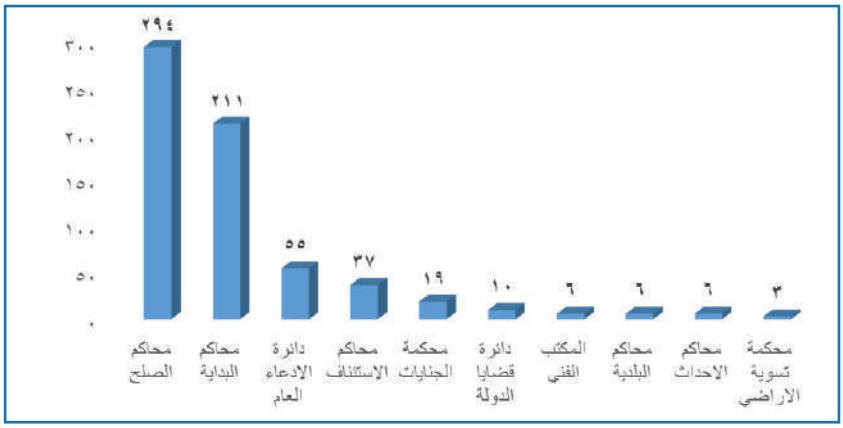

الشكل رقم (٧٢) مراكز أعمال القضاة الذين شملهم التدريب

ب. **المشاركات المنفذة مع الشركاء**

أما على صعيد المشاركات الداخلية للسادة القضاة بالتعاون مع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة فقد بلغت (١٨٦) برنامجاً تدريبياً شارك فيها (٧٤٤) قاضياً دون احتساب تكرار المشاركة، منهم (١٩٩) من القضاة الإناث، وقد بلغ إجمالي عدد المشاركات في هذه البرامج (٢١٦٠) مشاركة بمعدل ثلاث مشاركات لكل قاضٍ موزعة على جميع المحاكم ودوائر الادعاء العام، على النحو المبين في الشكل أدناه:

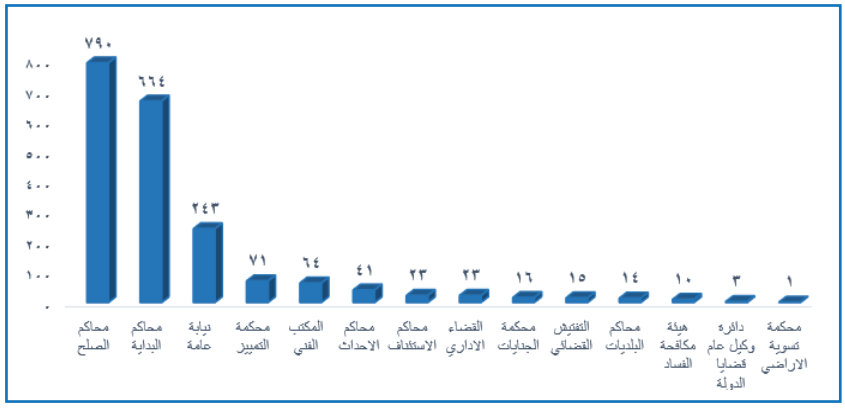

الشكل رقم (٧٣) مراكز أعمال القضاة الذين شملهم التدريب مع الشركاء

وكانت نسبة مشاركة القضاة الإناث في هذه البرامج ٢٧٪ من مجموع المشاركات .

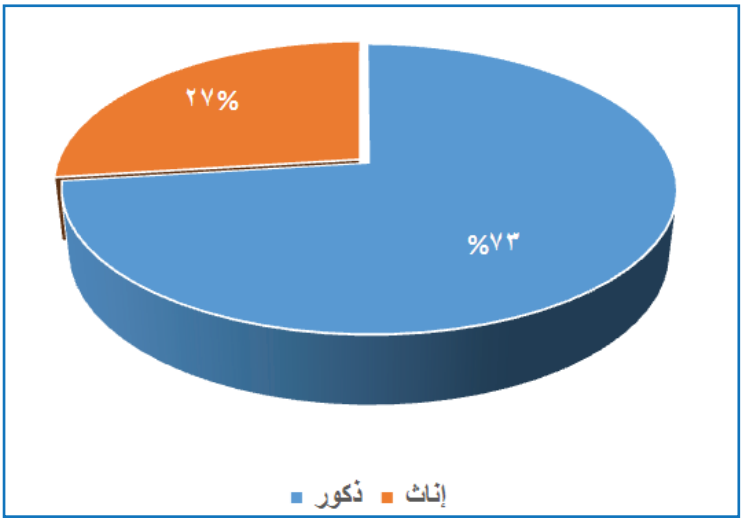

الشكل رقم (٧٤) نسبة القضاة الذكور إلى القضاة الإناث في المشاركات

القسم الثاني: المشاركات الخارجية والتعاون الدولي

وعلى صعيد التعاون الدولي فقد شارك رئيس محكمة التمييز/ رئيس المجلس القضائي في الاحتفالية السنوية لبدء العام القضائي في العاصمة البريطانية، حيث التقى برئيس المحكمة العليا واطلع على التجربة البريطانية في الغرف الاقتصادية، كما واستقبل المجلس القضائي وفوداً قضائية رفيعة المستوى من الدول العربية الشقيقة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والجمهورية العراقية، ووفوداً من عدد من الدول الأجنبية.

وقد جاءت المشاركات الخارجية للقضاة كثمرة للتعاون الدولي المستمر مع الدول العربية الشقيقة والأجنبية حيث شارك (١٨٢) قاضياً في ما يقارب (٦٧) مشاركة وفعالية خارجية في الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب آسيا.

الجهـــات	نـــوع المشاركـــة	عدد الفعاليات	عدد المشاركين
مصـــر	مؤتمر ، برنامج تدريبي، ندوة إقليمية، ورشـــة عمل	٥	١٠
فلسطيـــن	تدريب، ورشة عمل، تقديم استشارة قانونية، مؤتمر ، ملتقى	٦	١٠
الكويـــت	ملتقى علمـــي	١	٢
المغـــرب	زيارة استطلاعية، مؤتمر دولي، برنامج تدريبي	٣	٢٠
تونـــس	برنامج تدريبي، مؤتمر ، ورشة خبراء ، منتدى اقليمـي	٤	٥
الإمـــارات	ورشة تدريبية، زيارة رسمية	٢	٢
لبنـــان	اجتماع، ورشة عمـــل	٣	٤
الجزائـــر	ورشة عمل إقليميـــة	١	١
اسبانيـــا	اجتمـاع	٢	٤
بلجيكـــا	اجتمـاع	٣	٥
النمســـا	مؤتمـر	١	١
مالطـــا	ورشة عمل، اجتمـــاع	٣	٨

الجهـــات	نـــوع المشاركـــة	عدد الفعاليات	عدد المشاركين
تركيـــا	زيارة استطلاعية، وفد قضائي	٢	٢٥
البرتغـــال	اجتماع، منتدى	٢	٣
بلغاريـــا	ورشة عمـــل	١	٢
لوكسمبـــورغ	اجتمـــاع	١	٢
فرنســـا	لقاء إقليمي، منتدى دولي، وفد قضائي، مؤتمر، دورة تدريبية	٦	١٥
سويســـرا	فعالية، متحدث في جلسة ، وفد	٣	٣
بريطانيـــا	زيـارة، احتفال	٢	٣
امريكا	برنامج ، زيارة دراسية ميدانيـــة	٢	٢٠
هولنـــدا	مؤتمر دولي، برنامج تدريبي، زيارة دراسية، برنامج دراسات	٦	١٧
استراليـــا	مؤتمـــر	١	٤
رومانيـــا	زيـــارة	١	١
الهنـــد	دورة تدريبيـــة	١	١
ألمانيـــا	برنامج تدريبي، زيارة	٢	٧
أوكرانيـــا	جولـــة مباحثـــات	١	٣
ايطاليـــا	منتدى ، برنامج تدريبي	٢	٤

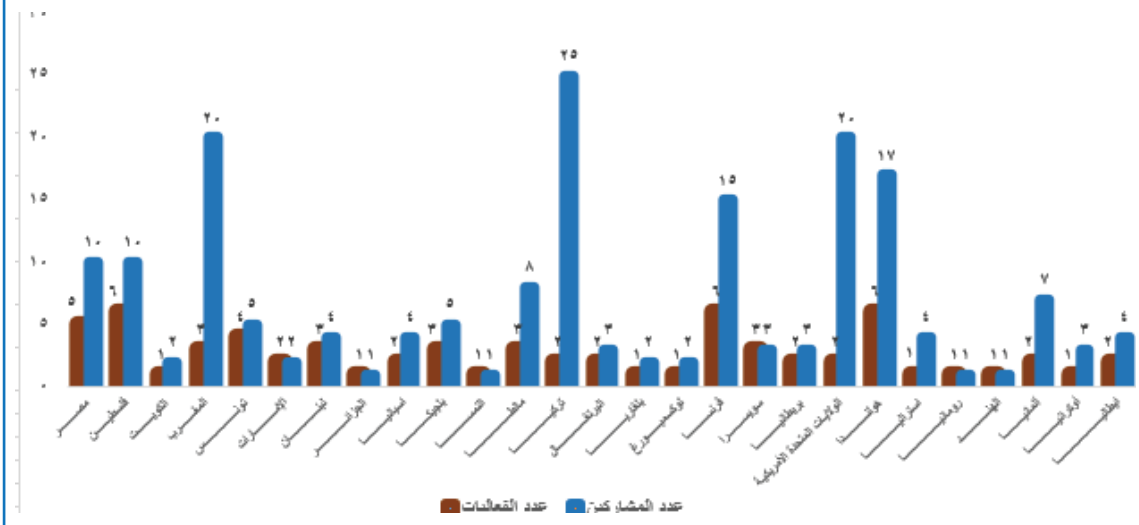

الشكل رقم (٧٥) الدول التي شارك القضاة في برامج تدريبية فيها خلال عام ٢٠١٨

المحور السابع
القضاء الأردني في المؤشرات الدولية

أولاً: مؤشر عدد الدعاوى لكل ١٠٠ نسمة

بلغ عدد الدعاوى المسجلة لدى محاكم الدرجة الأولى(محاكم البداية، محاكم الصلح، محاكم الأحداث ومحكمة الجنايات الكبرى) (٣٤٣٤٧٠) دعوى لعام ٢٠١٨ بمعدل (٣,٣) دعوى لكل مئة نسمة منها (٢,٢) دعوى جزائية لكل مئة نسمة و(١,١) دعوى حقوقية، حيث بلغ عدد سكان المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٨ (١٠٣٠٩٠٠٠) نسمة وفقاً لتقديرات دائرة الإحصاءات العامة[٤]. وسجلت محافظة عمان أعلى معدل للدعاوى المسجلة لكل مئة نسمة بلغت (٣,٩) دعوى، تلتها محافظة معان بمعدل (٣,٧) دعوى، وكانت محافظة الزرقاء أقل معدل للدعاوى المسجلة بلغت(٢,٢).

وعلى مستوى قضايا الأحداث، فقد بلغ معدل الدعاوى الجزائية المسجلة على نطاق هذه الفئة العمرية والبالغ عددها (٤٣٦١١٧٨) نسمة ما مقداره (٠,٣٪) دعوى لكل مئة نسمة. وبلغ معدل الدعاوى الجنائية المسجلة لدى محكمة الجنايات الكبرى ما مقداره (٠,٢) لكل مئة نسمة، ويوضح الشكل التالي هذه المعدلات .

المحافظة	عدد السكان	قضية لكل ١٠٠ نسمة		
		جزاء	حقوق	المجموع
العاصمة	٤٣٢٧٨٠٠	٢,٦	١,٣	٣,٩
البلقاء	٥٣١٠٠٠	٢,٢	٠,٩	٣,١
الزرقاء	١٤٧٤٠٠٠	١,٧	٠,٥	٢,٢
مادبا	٢٠٤٣٠٠	٢,٥	٠,٧	٣,٢
إربد	١٩١١٦٠٠	٢,٠	١,٣	٣,٣
المفرق	٥٩٣٩٠٠	٢,٠	٠,٦	٢,٦
جرش	٢٥٦٠٠٠	٢,٥	٠,٨	٣,٣
عجلون	١٩٠٢٠٠	١,٨	١,٦	٣,٤
الكرك	٣٤١٩٠٠	٢,٠	١,٣	٣,٤
الطفيلة	١٠٤٠٠٠	١,٧	١,٣	٣,٠
معان	١٧١١٠٠	٢,٨	٠,٩	٣,٧
العقبة	٢٠٣٢٠٠	٢,٢	٠,٩	٣,٠
المجموع[٥]	**١٠٣٠٩٠٠٠**	**٢,٢**	**١,١**	**٣,٣**

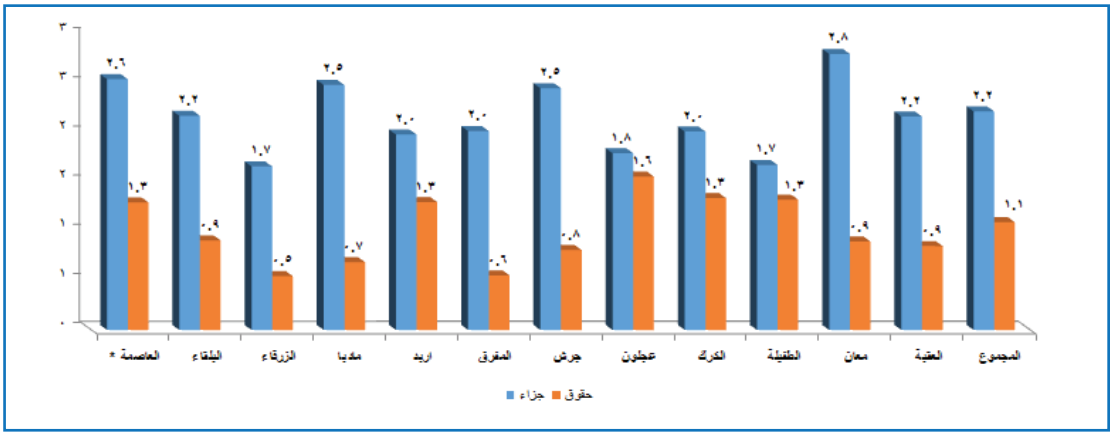

الشكل رقم (٧٦) معدل الدعاوى المسجلة الجزائية والحقوقية لكل محافظة

٤- تقدير دائرة الإحصاءات العامة لعدد سكان المملكة في نهاية عام ٢٠١٨ والمنشور على موقعهم الرسمي.

٥- تم احتساب عدد الدعاوى المسجلة لدى محكمة الجنايات الكبرى ضمن هذه الفئة.

ثانياً: مؤشر عبء القاضي وعدد القضاة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة

تشير التقارير الإحصائية المنشورة على بعض المواقع المختصة بالإحصاء القضائي إلى أن المعدل العالمي لعدد القضاة في دول منطقة الشرق الأوسط هو(٧) قضاة لكل مئة ألف نسمة، ووفق إحصائيات المجلس القضائي فإن معدل عدد القضاة في الأردن هو (٩) قضاة لكل مئة ألف نسمة أي بزيادة قاضيين عن المعدل العالمي لدول منطقة الشرق الأوسط.

ويبلغ معدل العبء السنوي للقاضي في الأردن (٧٦٦) دعوى سنوياً وهو ضعف عبء القاضي في دولة الإمارات العربية والذي يبلغ (٣٦٠) دعوى

ثالثاً: مؤشرات البنك الدولي حول ممارسة الأعمال المتعلقة بالقضاء في الأردن للعام ٢٠١٩ .

تمثل المؤشرات الدولية ومنها على وجه الخصوص مؤشرات البنك الدولي مدخلاً رئيسياً في عملية رسم السياسات العامة بما فيها المتعلقة بقطاع العدالة، لما يتضمنه من وصف واقع حال لمختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية.

وفي الجزء المتعلق بالقضاء من هذا التقرير وتحديداً مؤشر إنفاذ العقود، فقد عرض التقرير لمطالبة مالية أمام محكمة صلح حقوق عمان بقيمة (٥٧٦١) ديناراً، واحتسب إجراءات التقاضي من لحظة تسجيل الدعوى وحتى صدور حكم واكتسابه الدرجة القطعية دون وقوع طعن عليه، ومن ثم طرحه للتنفيذ لدى دائرة التنفيذ وتحصيل المبلغ المحكوم به؛ وتوصل التقرير إلى أن المدة الزمنية التي استغرقتها الدعوى وتنفيذ الحكم الصادر فيها هي (٦٤٢) يوماً، وأن تكلفة إقامة الدعوى من رسوم ومصاريف وأتعاب محاماة شكلت ما نسبته (٣١،٢ ٪) من قيمة المطالبة وأن جودة إجراءات التقاضي حصلت على درجة (٧) من (١٨)، وبالنتيجة فإن معدل مدة التقاضي في الأردن والتي توصل إليها التقرير كانت أعلى من المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٢,٣٪، وأن تكلفة الدعوى تزيد بنسبة (٦,٨٪)، وعلى النحو المبين تالياً :

١) مدة التقاضي وكلفتها وجودة إجراءات الدعوى

- **مدة التقاضي:** معدل مدة التقاضي المشار إليها في محكمة صلح/ عمان ٦٤٢ يوماً، وهذا المعدل أعلى بنسبة (٢,٣٪) من معدل مدة التقاضي في محاكم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٦٢٢ يوماً)، وأعلى بنسبة (١٠,٢٪) من الدول مرتفعة الدخل والبالغ ٥٨٢,٤ يوماً.

- **تكلفة الدعوى:** تكلفة إقامة الدعوى (رسوم المحاكم وأتعاب المحامين) تشكل نسبة (٣١,٢٪) من قيمة المطالبة المالية، في حين تبلغ النسبة (٢٤,٤٪) في محاكم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونسبة ٢١,٥٪ في محاكم الدول مرتفعة الدخل.

- **جودة الإجراءات (كحد أعلى وأدنى ٠ ـ ١٨):** تتمثل جودة الإجراءات في الهيكل التنظيمي للمحاكم وإجراءاتها وإدارة الدعوى وأتمتة المحاكم. وقد حصلت الأردن على درجة (٧)، أي أقل بنسبة ٦١٪ بالمقارنة مع الدرجة المعيارية الأعلى (١٨)، وبنسبة أقل ٣٦,٤٪ عن الدول مرتفعة الدخل بدرجة (١١)، وأعلى بنسبة ١٨,٦٪ عن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدرجة ٥,٩ .

مدة التقاضي الحقوقية المعروضة على محكمة صلح عمان وتكلفة إقامة الدعوى ونوعية الإجراءات القضائية

المؤشر	٢٠١٧		٢٠١٨			نسبة التغير	
	الأردن	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدول مرتفعة الدخل	الأردن	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدول مرتفعة الدخل	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدول مرتفعة الدخل
معدل عدد الأيام التي تستغرقها الدعوى المشار إليها من تاريخ تسجيلها حتى دفع قيمة المطالبة للمدعي	٦٤٢ يوماً	٦٣٨,٥ يوماً	٥٧٧,٨ يوماً	٦٤٢ يوماً	٦٢٢ يوماً	٥٨٢,٤ يوماً	+٣,٢٪	+١١,١٪
تكلفة إقامة الدعوى وتنفيذها كنسبة مئوية من قيمة الدعوى (تكلفة رسوم المحاكم وأتعاب المحاماة)	٣١,٢٪ من قيمة المبلغ	٢٤,٤٪ من قيمة المبلغ	٢١,٥٪ من قيمة المبلغ	٣١,٢٪ من قيمة المبلغ	٢٤,٧٪ من قيمة المبلغ	٢١,٢٪ من قيمة المبلغ	+٦,٥٪ من قيمة المبلغ	+١٠٪ من قيمة المبلغ
جودة الإجراءات القضائية من ناحية (الهيكل التنظيمي وإجراءات المحاكم، إدارة الدعوى، أتمتة المحاكم، الحلول البديلة لحل النزاعات) الدرجة المعيارية: (٠ . ٨) درجات	٧,٠ درجات	٥,٩ درجات	١١,٠ درجة	٨,٠ درجة	٦,١ درجة	١١,٥ درجة	+٣١,١٪	-٣٠,٤٪

و يبين الجدول الآتي الجوانب التفصيلية في مدة التقاضي وكلفتها وجودة إجراءات التقاضي على النحو التالي:

- **مدة التقاضي:** تشكل جلسات المحاكمة والحكم نسبة ٦٧,١٪ من مدة التقاضي، في حين بلغت نسبة تنفيذ الحكم ٢٧,٦٪، وتوثيق ملف الدعوى وتسجيلها ٥,٣٪ .

- **تكلفة الدعوى:** تشكل تكلفة الدعوى ٣١,٢٪ من قيمة المطالبة، منها ١٥٪ رسوم تنفيذ الدعوى، ونسبة ٨٪ لكل من أتعاب المحاماة ورسوم المحكمة.

- **جودة إجراءات التقاضي:** الحلول البديلة لحل النزاعات حصلت على درجة (٣) من أصل (٧) درجات حازت عليها المحاكم الأردنية الابتدائية، وحصلت على (٢) درجة من الهيكل التنظيمي للمحاكم وإجراءاتها وإدارة الدعوى. في حين حصلت أتمتة المحاكم على درجة صفر .

- **شهادة المرأة :** في المحاكم ليس لها الوزن نفسه في أدلة المحكمة كشهادة الرجل وقد خفضت درجة واحدة (- ١,٠) من جودة إدارة الدعوى.

تفصيلات عن عمر الدعوى وكلفتها وجودة إجراءات التقاضي بالدرجات والنسب

المؤشر / الدرجات	٢٠١٧	٢٠١٨
١- توزيع عدد الأيام المستغرقة	٦٤٢ يوماً	٦٤٢ يوماً
توثيق ملف الدعوى	٣٧ يوماً	٣٧ يوماً
جلسات المحاكمة والحكم	٤١٥ يوماً	٤١٥ يوماً
تنفيذ الحكم	١٩٠ يوما	١٩٠ يوما
٢- تكلفة الدعوى(نسبة من قيمة المطالبة)	٪٣١,٢	٪٣١,٢
أتعاب المحاماة	٪٨,٠	٪٨,٠
رسوم المحكمة	٪٨,٢	٪٨,٢
رسوم إنفاذ	٪١٥,٠	٪١٥,٠
٣- جودة إجراءات التقاضي الدرجة المعيارية (٠ . ١٨) درجات	٧,٠ درجات	٨,٠ درجات
الهيكل التنظيمي للمحاكم والإجراءات القيمة المعيارية (من -١ إلى ٥) درجات	٢ درجة	٢,٠ درجة
إدارة الدعوى الدرجة المعيارية (٠-٦) درجات	٢ درجة	٢,٠ درجة
أتمتة المحاكم الدرجة المعيارية (٤-٠) درجات	٠,٠	١,٠
الحلول البديلة لحل النزاعات (٣-٠) درجات	٣,٠ درجات	٣,٠ درجات

٢) أتمتة المحاكم

حصلت أتمتة المحاكم في الأردن وفق معايير البنك الدولي عام ٢٠١٨ على درجة (١) في حين كانت (٠) درجة عام ٢٠١٧، حيث إن الدرجة المعيارية (٤-٠) لها علاقة بتوفر الإمكانية لتقديم الشكاوى إلكترونياً، وتسجيل الدعاوى وإجراءاتها ودفع الرسوم إلكترونياً.

تفصيلات عن جودة الإجراءات القضائية والهيكلية التنظيمية في المحاكم

	٢٠١٧		٢٠١٨	
المؤشر	الإجابة	الدرجة	لإجابة	الدرجة
جودة الإجراءات القضائية الدرجة المعيارية (٠-١٨)			٧،٠	٨،٠
أولاً: الهيكل التنظيمي للمحاكم والإجراءات القيمة المعيارية (من -١ إلى ٥) درجات			٢،٠	٢،٠
وجود محكمة متخصصة فقط لسماع الدعاوى التجارية	لا	٠	لا	
وجود محكمة للمطالبات البسيطة	نعم	١،٥	نعم	١،٥
وجود محكمة المطالبات البسيطة أو إجراء المسار السريع للمطالبات	نعم		نعم	
يسمح في المحاكم في المطالبات البسيطة للمدعي بالتمثيل الذاتي	نعم		نعم	

المؤشر	٢٠١٧		٢٠١٨	
	لإجابة	الدرجة	لإجابة	الدرجة
التواصل قبل المحاكمة متاح (pretrial attachment)	نعم	١،٠	نعم	١،٠
اختيار القاضي للقضية يتم عشوائيًا	نعم	٠،٥	نعم	٠،٥
شهادة المرأة لها الوزن نفسه في أدلة المحكمة كشهادة الرجل	لا	-١،٠	لا	-١،٠
ثانياً: إدارة الدعوى الدرجة المعيارية (٠-٦)		٢،٠		٢،٠
المعايير الزمنية		١،٠		١،٠
وجود قوانين تحدد معايير الوقت لفعاليات المحكمة في قضية مدنية	نعم		نعم	
يتم تعيين المعايير خلال وقت لا يقل عن ثلاث فعاليات للمحكمة	نعم		نعم	
تحترم معايير الوقت في أكثر من ٥٠٪ من الحالات	نعم		نعم	
تأجيل المحاكمة		٠،٠		٠،٠
ينظم القانون الحد الأقصى لعدد التأجيلات الممكنة	لا	٠،٠	لا	٠،٠
تأجيل المرافعات لظروف غير متوقعة واستثنائية		٠،٠		٠،٠
أتمتة المحكمة الدرجة المعيارية (٠- ٤)	لا	٠،٠	لا	٠،٠
يمكن تقديم الشكوى إلكترونياً من خلال منصة متخصصة داخل المحكمة المختصة	لا	٠،٠	لا	٠،٠
يمكن تنفيذ خدمة العملية إلكترونياً للمطالبات المقدمة أمام المحكمة المختصة	لا	٠،٠	لا	٠،٠
يمكن دفع رسوم المحاكم إلكترونياً داخل المحكمة المختصة	لا	٠،٠	نعم	٠،٠
نشر الأحكام للقضايا التجارية في المحاكم بما فيها محاكم الاستئناف، ومتاحة للجمهور بواسطة الجريدة الرسمية، الصحف، الإنترنت، محكمة الموقع	لا	٠،٠	لا	
الحلول البديلة لفض المنازعات الدرجة المعيارية (٠-٣)		٣،٠		٣،٠
التحكيم		١،٥		١،٥
التحكيم التجاري المحلي يحكمه قانون موحد يتضمن الإجراءات المدنية المعمول به	نعم		نعم	
هل هناك أي نزاعات تجارية – بخلاف تلك التي تتعامل مع الجمهور أو النظام العام – لا يمكن تقديمه للتحكيم	لا		لا	
هل شروط التحكيم أو الاتفاقيات تطبقها المحاكم عادة	نعم		نعم	
الوساطة/ التوفيق		١،٥		١،٥
هل الوساطة الطوعية أو التوفيق متاحة	نعم		نعم	
هل الوساطة أو التوفيق أو كلاهما محكوم بقانون موحد من قانون الإجراءات المدنية المعمول به ويشمل جميع جوانبها بشكل جوهري	نعم		نعم	

ويبدي المجلس القضائي ملاحظات على هذه النتائج والتي جاءت مبنية على انطباعات المستجوبين من المحامين والمتقاضين، وكانت مخرجات إجاباتهم عن مدد وكلفة إجراءات التقاضي مغايرة للواقع الفعلي للبيانات الإحصائية وسجلات المحاكم ونظام رسوم المحاكم النظامية، حيث إن معدل العمر الزمني للدعوى أمام محكمة صلح حقوق عمان وكما هو مشار إليه سابقاً في تقرير أعمال المحاكم بلغ (٤٢) يوماً. أما بخصوص المدة الزمنية التي يستغرقها تنفيذ الحكم فإنها غير منضبطة ويتعذر قياسها وتعميمها على جميع الحالات، لاعتمادها على عوامل خارجية لا علاقة لها بإجراءات التنفيذ، فطولها وقصرها يتوقف على الملاءة المالية للمحكوم عليه ووجود أموال لديه للتنفيذ عليها. وقد تتراوح مدد التنفيذ من (٨) أيام وقد تصل إلى سنوات في حال عدم وجود أموال للمحكوم عليه. أما فيما يتعلق بمقدار الرسوم القضائية فإنها ليست كما خلص إليه التقرير حيث إن نسبتها ٣٪ وتعادل (١٧٣) ديناراً في مرحلة المحاكمة ويضاف إليها رسم إعلام ورسم تنفيذ وكل منها يساوي مقدار رسم الدعوى، وهو ما يشكل ما نسبته ٩٪ من قيمة المطالبة، أما بالنسبة لأتعاب المحاماة المقررة قانوناً فتتراوح ما بين (٥٪) إلى (٢٠٪) من قيمة المحكوم به، وتختلف بناء على الاتفاق ما بين الموكل والمحامي ولا تصل في المعظم إلى النسبة الواردة في التقرير. أما فيما يتعلق بشهادة المرأة فإن ما ورد في التقرير ينطبق فقط على بعض الحالات في الدعاوى الشرعية. وسيعمل المجلس القضائي مع فريق البنك الدولي المعني بتقرير ممارسة الأعمال لتغيير هذه الانطباعات في السنوات القادمة بصورة تعكس الواقع الحقيقي .

رابعاً: مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمية ٢٠١٩

يُعنى المؤشر بقياس الحالة الراهنة لسيادة القانون، بالاعتماد على ثمانية من المؤشرات الفرعية في ١٢٦ دولة في العام ٢٠١٨. وقياس المؤشرات الفرعية المستخدمة يتم بناء على تفحص عدد من العوامل، يختلف عددها وفقاً لكل مؤشر فرعي. وتهدف هذه المؤشرات جميعها إلى توفير صورة حيوية عن أوضاع سيادة القانون في الدول التي يتم تناولها، وتصنيف هذه الدول وفقاً لترتيب تصاعدي.

وقد أحرز الأردن تقدماً على صعيد العدالة المدنية بواقع (٠,٠١) عنه في العام الماضي، وإن لم يكن ذلك كافياً للحفاظ على الدرجة التي أحرزها في العام الماضي، حيث حصل على (٠,٥٧) في مجموع قراءات المؤشرات الفرعية الثمانية، بعد أن كان قد سجل ما نسبته (٠,٦٠) في العام ٢٠١٧.

ويتم قياس المؤشر بدرجة من (١) وكلما اقتربت الدرجة من (١) كان وضع البلد المعني أفضل، ويتم احتساب قيمة المؤشر عن طريق قياس (٤٧) مؤشراً فرعياً آخر ضمن ثماني مجموعات فرعية من العوامل والتي يدخل في حسابها أكثر من ٥٠٠ متغير.

ترتيب الأردن عالمياً وترتيبه في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المؤشرات الفرعية للعام ٢٠١٨

المؤشر الفرعي	الدرجة	الترتيب عربياً	الترتيب بحسب معدل الدخل	الترتيب عالمياً
المحددات (القيود على السلطات الحكومية)	٠,٤٩	٨/٥	٣٨/٢٠	١٢٦/٧٧
انعدام الفساد	٠,٥٨	٨/٢	٣٨/٨	١٢٦/٤٢
الحكومة الشفافة	٠,٤١	٨/٥	٣٨/٣٣	١٢٦/٩٩
الحقوق الأساسية	٠,٤٩	٨/٣	٣٨/٢٦	١٢٦/٨٣
النظام والأمن	٠,٧٧	٨/٢	٣٨/٩	١٢٦/٤٢
الإنفاذ التنظيمي	٠,٥٨	٨/٢	٣٨/٥	١٢٦/٣٦
العدالة المدنية	٠,٦٣	٨/٢	٣٨/٤	١٢٦/٣٢
العدالة الجنائية	٠,٥٨	٨/٢	٣٨/٢	١٢٦/٢٨

ترتيب الأردن في جميع المؤشرات والعوامل الفرعية في العام ٢٠١٨ مقارنة مع العام ٢٠١٧

المؤشر الفرعي	عام ٢٠١٧		عام ٢٠١٨		نسبة التغير
	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	
المحددات(القيود على السلطات الحكومية)	٠,٥٦	١١٣/٥٦	٠,٤٩	١٢٦/٧٧	٠,٠٧-
صلاحيات الحكومة محددة بشكل فعّال من خلال التشريعات	٠,٦٥		٠,٥٥		٠,١-
صلاحيات الحكومة محددة بشكل فعّال من قبل السلطة التشريعية	٠,٦٠		٠,٤٦		٠,١٤-
صلاحيات الحكومة تخضع بشكل فعّال للتدقيق والمساءلة من قبل جهة مستقلة	٠,٥٣		٠,٥٨		٠,٠٥+
تتم معاقبة المسؤولين الحكوميين لسوء سلوكهم	٠,٥٨		٠,٥٤		٠,٠٤-
صلاحيات الحكومة تخضع للتفتيش والمراقبة غير الحكومية	٠,٤٩		٠,٤٣		٠,٠٦-
تداول السلطة يتم وفقاً للقانون	٠,٥٠		٠,٤١		٠,٠٩-
انعدام الفساد	٠,٦٦	١١٣/٣٢	٠,٥٨	١٢٦/٤٢	٠,٠٨-
لا يستخدم المسؤولون الحكوميون في السلطة التنفيذية الوظيفة للحصول على مكاسب شخصية	٠,٦٠		٠,٥٦		٠,٠٤-
لا يستخدم المسؤولون الحكوميون في السلطة القضائية الوظيفة للحصول على مكاسب شخصية	٠,٧٢		٠,٧٢		٠,٠
لا يستخدم المسؤولون الحكوميون في السلطة التشريعية الوظيفة للحصول على مكاسب شخصية	٠,٨٠		٠,٢٨		٠,٥٢-
لا يستخدم المسؤولون الحكوميون في الشرطة والجيش الوظيفة للحصول على مكاسب شخصية	٠,٥١		٠,٧٧		٠,٢٦+
الحكومة الشفافة	٠,٤٥	١١٣/٧٩	٠,٤١	١٢٦/٩٩	٠,٠٤-
القوانين والبيانات الحكومية مُعلنة للعموم	٠,٣٥		٠,٣٣		٠,٠٢-
الحق في الحصول على المعلومات	٠,٥٤		٠,٥٦		٠,٠٢+
المشاركة المدنية	٠,٤٥		٠,٣٨		٠,٠٧-
وجود آلية محددة لتقديم الشكاوى	٠,٤٦		٠,٣٦		٠,١-
الحقوق الأساسية	٠,٥١	١١٣/٧٦	٠,٤٩	١٢٦/٨٣	٠,٠٢-
المساواة في المعاملة وعدم التمييز	٠,٦٨		٠,٧١		٠,٠٣+
الحق في الحياة والأمن الشخصي مُصانان على نحو فعّال	٠,٦١		٠,٦١		٠,٠
الإجراءات القانونية وحقوق المتهم مكفولة	٠,٥٥		٠,٤٨		٠,٠٧-
حرية الرأي والتعبير مكفولة على نحو فعّال	٠,٤٩		٠,٤٣		٠,٠٦-
حرية الاعتقاد والدين مكفولة على نحو فعّال	٠,٤٧		٠,٣٩		٠,٠٨-
الحق في الحماية من عدم التدخل التعسفي في الحياة الخاصة مكفول على نحو فعّال	٠,٣٩		٠,٤٠		٠,٠١+
حرية التجمع وتكوين الجمعيات مكفولتان على نحو فعّال	٠,٤٦		٠,٤٠		٠,٠٦-
حقوق العمال الأساسية مكفولة على نحو فعّال	٠,٤٤		٠,٥٢		٠,٠٨+

المؤشر الفرعي	عام ٢٠١٧		عام ٢٠١٨		نسبة التغير
	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	
النظام والأمن	٠,٧٨	١١٣/٣٨	٠,٧٧	١٢٦/٤٢	٠,٠١-
يتم التحكم بالجريمة بشكل فعّال	٠,٨٦		٠,٨٥		٠,٠١-
يتم الحد من النزاعات المدنية بشكل فعّال	٠,٩٤		١,٠٠		٠,٠٦+
لا يلجأ الناس للعنف لمعالجة مظالمهم الشخصية	٠,٥٥		٠,٤٥		٠,١-
الإنفاذ التنظيمي	٠,٥٩	١١٣/٣١	٠,٥٨	١٢٦/٣٦	٠,٠١-
تطبق اللوائح التنظيمية الحكومية بشكل فعّال	٠,٥٨		٠,٤٥		٠,١٣-
تطبق الأنظمة الحكومية وتنفذ دون تأثيرات غير مقبولة	٠,٧٢		٠,٦٩		٠,٠٣-
تنفذ الإجراءات الإدارية دون تأخير غير مبرر	٠,٥٠		٠,٥٢		٠,٠٢+
تحظى الإجراءات القانونية والإدارية باحترام الناس	٠,٥٠		٠,٦٠		٠,١٠+
لا تُصادر الحكومة الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية	٠,٦٦		٠,٦٥		٠,٠١-
العدالة المدنية	٠,٦٢	١١٣/٣٤	٠,٦٣	١٢٦/٣٢	٠,٠١+
يمكن للناس الوصول إلى القضاء المدني وتحمل تكلفته	٠,٥٠		٠,٥٨		٠,٠٨+
العدالة المدنية خالية من التمييز	٠,٧٥		٠,٧٤		٠,٠١-
العدالة المدنية خالية من الفساد	٠,٧٠		٠,٧٤		٠,٠٤+
العدالة المدنية خالية من نفوذ الحكومة غير المقبول	٠,٦٠		٠,٦٣		٠,٠٣+
العدالة المدنية لا تخضع لتأخير لا مبرر له	٠,٣٨		٠,٣٩		٠,٠١+
يتم فرض العدالة المدنية بدرجات فعالة	٠,٦١		٠,٦١		٠,٠٠
الترتيبات البديلة لفض النزاعات يمكن الوصول اليها وتتسم بالنزاهة والفاعلية	٠,٧٨		٠,٧٦		٠,٠٢-
العدالة الجنائية	٠,٦	١١٣/٢٧	٠,٥٨	١٢٦/٢٨	٠,٠٢-
نظام التحقيق الجنائي فعّال	٠,٦٣		٠,٤٧		٠,١٦-
نظام الفصل في العدالة الجنائية يعمل بشكل فاعل وجاهزية مناسبة	٠,٧١		٠,٦٩		٠,٠٢-
النظم الإصلاحية فعّالة في الحد من السلوك الإجرامي	٠,٤٩		٠,٥٤		٠,٠٥+
نظام العدالة الجنائية غير متحيز	٠,٥٥		٠,٦٠		٠,٠٥-
نظام العدالة الجنائية خالٍ من الفساد	٠,٧٦		٠,٦٩		٠,٠٧-
نظام العدالة الجنائية خالٍ من نفوذ الحكومة غير المقبول	٠,٥٤		٠,٦٠		٠,٠٦+
تنفيذ الإجراءات القانونية وضمان حقوق المتهم	٠,٥٥		٠,٤٨		٠,٠٧-

الملحق رقم ا
التقارير الإحصائية التفصيلية لأعمال المحاكم

فهرس الجداول

الجدول	المحتويات
الجدول رقم (١)	أعمال جميع المحاكم لعام ٢٠١٨ ومقارنتها بالعام ٢٠١٧
الجدول رقم (٢)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٣)	عدد الطلبات الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٤)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الإستئناف في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٥)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة إستئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الإقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٦)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجمارك الإبتدائية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٧)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الإستئناف الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الإقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٨)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة البداية الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الإقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٩)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (١٠)	أعمال المحاكم الإبتدائية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠١٨
الجدول رقم (١١)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (١٢)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنايات
الجدول رقم (١٣)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنح
الجدول رقم (١٤)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق (شاملة الدعاوى الخاضعة وغير الخاضعة لتبادل اللوائح)
الجدول رقم (١٥)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح
الجدول رقم (١٦)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق في الدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح
الجدول رقم (١٧)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – بصفتها الاستئنافية
الجدول رقم (١٨)	أعمال دوائر ادارة الدعوى لدى المحاكم الابتدائية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠١٨
الجدول رقم (١٩)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) في دوائر ادارة الدعوى في محاكم البداية
الجدول رقم (٢٠)	أعمال دوائر الوساطة في محاكم البداية لعام ٢٠١٨
الجدول رقم (٢١)	أعمال المحاكم الصلحية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠١٨
الجدول رقم (٢٢)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الصلحية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٢٣)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح – حقوق
الجدول رقم (٢٤)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح – جزاء
الجدول رقم (٢٥)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة تسوية الأراضي ومحكمة أملاك الدولة في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

فهرس الجداول

الجدول	المحتويات
الجدول رقم (٢٦)	أعمال محاكم الأحداث حسب المحكمة والإختصاص لعام ٢٠١٨
الجدول رقم (٢٧)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٢٨)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنايات الأحداث
الجدول رقم (٢٩)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنح الأحداث
الجدول رقم (٣٠)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – صلح الأحداث
الجدول رقم (٣١)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام/ عمان/إربد/ معان/ الجنايات الكبرى (دعاوى تحقيقية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٣٢)	عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام / عمان/إربد/ معان/الجنايات الكبرى (دعاوى تنفيذية) في العام ٢٠١٨
الجدول رقم (٣٣)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٣٤)	الدعاوى الواردة و المنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠١٨
الجدول رقم (٣٥)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / إربد في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٣٦)	الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / إربد في العام ٢٠١٨
الجدول رقم (٣٧)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٣٨)	عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإدعاء العام معان التابعة لدائرة النائب العام / معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٣٩)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة الإدعاء العام/ الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٤٠)	عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة الادعاء العام/ الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٤١)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧
الجدول رقم (٤٢)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

الجدول رقم (١)

أعمال جميع المحاكم لعام ٢٠١٨ ومقارنتها بالعام ٢٠١٧

اسم المحكمة	عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٨								نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			عبء وإنجاز القاضي السنوي ٢٠١٨	
	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	عبء القاضي	إنجاز القاضي
محكمة التمييز	٣٦	٧٧٩٥	٨٨٤٢	٣٩	٢٥	١٣٢٨١	١٣٣٠٦	١١٥٥٦	١٧٥٠	٪٨٧,٠	٪٨٦,٨	٪٧٠	٪٣١	٪٦٩٠٠	٣٤١	٢٩٦
المحكمة الإدارية العليا	٦	٣٠٠	٢٩٧	٥	٥	٣٩٩	٤٠٤	٣٦٧	٣٧	٪٩٢,٠	٪٩٠,٨	٪٣٣	٪٢٤	٪٦٤٠	٨١	٧٣
محاكم الاستئناف	١١٠	٦١٩٢٤	٦٣٠٥١	١٠٠	٥٦٠٣	٦٢٦٩٣	٦٨٢٩٦	٦٢٠٥٢	٦٢٤٤	٪٩٩,٠	٪٩٠,٩	٪١	٪٢-	٪١١	٦٨٣	٦٢١
محكمة استئناف الجمارك	٥	٩٢٢	٩١٠	٥	١٠٧	١١١٥	١٢٢٢	١١٢٦	٩٦	٪١٠١,٠	٪٩٢,١	٪٢١	٪٢٤	٪١٠-	٢٤٤	٢٢٥
محكمة الاستئناف الضريبية	١١	٩٣٩	٩٦٩	١١	٢٤	١٤٤٠	١٤٦٤	١٤٢٨	٣٦	٪٩٩,٢	٪٩٧,٥	٪٥٣	٪٤٧	٪٥٠	١٣٣	١٣٠
محكمة الجنايات الكبرى	٢٥	١٥٢٢	١٥٨٤	٢٦	٨٧٩	١٨٧٨	٢٧٥٧	٢٠٦٧	٦٩٠	٪١١٠,١	٪٧٥,٠	٪٢٣	٪٣٠	٪٢٢-	١٠٦	٨٠
المحاكم الابتدائية	٢١٥	١٠٩٠٨٤	١١٤٨٢٣	٢٢٦	٢٣٤٧٦	١٢٧٧٩١	١٥١٢٦٧	١٣٣٧٢٠	١٧٥٤٧	٪١٠٤,٦	٪٨٨,٤	٪١٧	٪١٦	٪٢٥-	٦٦٩	٥٩٢
المحكمة الإدارية	٤	٤٦١	٥١٤	٤	١٧٢	٥٤٠	٧١٢	٥٣٧	١٧٥	٪٩٩,٤	٪٧٥,٤	٪١٧	٪٤	٪٢	١٧٨	١٣٤
المحكمة الجمركية	٧	١١٥٦	١٥٤١	٧	٧٨٠	١٣٠٤	٢٠٨٤	١٧٦٩	٣١٥	٪١٣٥,٧	٪٨٤,٩	٪١٣	٪١٥	٪٦٠-	٢٩٨	٢٥٣
المحكمة الضريبية	١١	١٧٠١	٢٠٢٧	٩	٢٢١٢	٢٠٨٢	٤٢٩٤	٢٩٢٣	١٣٧١	٪١٤٠,٤	٪٦٨,١	٪٢٢	٪٤٤	٪٣٨-	٤٧٧	٣٢٥
المحاكم الصلحية	٢٨٣	٢٥٢٩٧١	٢٧٥٤٤٣	٣٢٢	٧٥١٩٤	٢٨٤٧١٨	٣٥٩٩١٢	٢٩٢٣٦٩	٦٧٥٤٣	٪١٠٢,٧	٪٨١,٢	٪١٣	٪٦	٪١٠-	١١١٨	٩٠٨
محكمة تسوية الأراضي	٣	٢٨	٧٣	٢	١٢٧	٤٥	١٧٢	٨٩	٨٣	٪١٩٧,٨	٪٥١,٧	٪٦١	٪٢٢	٪٣٥-	٨٦	٤٥
محكمة أملاك الدولة	١	١٩٧	١٩٧	١	٦	٣١٢	٣١٨	٣١٧	١	٪١٠١,٦	٪٩٩,٧	٪٥٨	٪٦١	٪٨٣-	٣١٨	٣١٧
محاكم الأحداث	٥١	١٠٨٢٥	١١٧٠٦	٥٣	٢١٢٩	١٢٤٢٤	١٤٥٥٣	١٢٧٧٠	١٧٨٣	٪١٠٢,٨	٪٨٧,٧	٪١٥	٪٩	٪١٦-	٢٧٥	٢٤١
المجموع	٧٦٨	٤٤٩٨٢٥	٤٨١٩٧٧	٨١٠	١١٠٧٣٩	٥١٠٠٢٢	٦٢٠٧٦١	٥٢٣٠٩٠	٩٧٦٧١	٪١٠٢,٦	٪٨٤,٣	٪١٣	٪٩	٪١٢-	٧٦٦	٦٤٦

الجدول رقم (٢)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

تصنيف الدعوى	عام٢٠١٧				عام٢٠١٨									نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			العبء٢٠١٨		الإنجاز٢٠١٨	
	عدد الهيئات	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد الهيئات	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	الهيئة	القاضي	الهيئة	القاضي
جزاء	١	٦	٢٨٦٥	٣١٤٩	١	٨	٠	٤٢٨٧	٤٢٨٧	٤٠٤١	٢٤٦	٪٩٤,٣	٪٩٤,٣	٪٥٠	٪٢٨	٪٠	٤٢٨٧	٥٣٦	٤٠٤١	٥٠٥
حقوق	٦	٣٠	٤٩٣٠	٥٦٩٣	٦	٣١	٢٥	٨٩٩٤	٩٠١٩	٧٥١٥	١٥٠٤	٪٨٣,٦	٪٨٣,٣	٪٨٢	٪٣٢	٪٥٩١٦	١٥٠٣	٢٩١	١٢٥٣	٢٤٢
المجموع	٧	٣٦	٧٧٩٥	٨٨٤٢	٧	٣٩	٢٥	١٣٢٨١	١٣٣٠٦	١١٥٥٦	١٧٥٠	٪٨٧,٠	٪٨٦,٨	٪٧٠	٪٣١	٪٦٩٠٠	١٩٠١	٣٤١	١٦٥١	٢٩٦

الجدول رقم (٣)

عدد الطلبات الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

تصنيف الطلب	عام ٢٠١٧		عام ٢٠١٨						
	الوارد	الفصل	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد
إذن تمييز حقوق	٢٧١٣	٢٧٧٦	٠	٤٠٤٧	٤٠٤٧	٤٠٤٧	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
إذن تمييز جزاء	٠	٠	٠	٧١	٧١	٧١	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
نقل الدعاوى الجزائية	٠	٠	٠	٦٣٥	٦٣٥	٦٣٥	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
تأجيل الرسوم	٠	٠	٠	٦٤	٦٤	٦٤	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
الدفع بعدم الدستورية	٠	٠	٠	٧	٧	٧	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
المجموع	٢٧١٣	٢٧٧٦	٠	٤٨٢٤	٤٨٢٤	٤٨٢٤	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

الجدول الرقم (٤)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الإستئناف في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

اسم المحكمة	تصنيف الدعوى	عام٢٠١٧				عام٢٠١٨										نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			العبء٢٠١٨		الإنجاز٢٠١٨	
		عدد الهيئات	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد الهيئات	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	الهيئة	القاضي	الهيئة	القاضي
محكمة استئناف عمان	جزاء	٧	٢١	٢١٥٣٦	٢١٧٠٨	٦	١٨	١٢	٢٦٧٤٢	٢٦٧٥٤	٢٦٣٩٨	٣٥٦	٪٩٨,٧	٪٩٨,٧	٪٢٤	٪٢٢	٪٢٨٦٧	٤٤٥٩	١٤٨٦	٤٤٠٠	١٤٦٧
	حقوق	٢٠	٦٠	٢٢٠٠٤	٢٢٦٦٦	١٦	٤٨	٤٧٩٢	٢٢١٥٢	٢٦٩٤٤	٢١٥٤٦	٥٣٩٨	٪٩٧,٣	٪٨٠,٠	٪١	-٪٥	٪١٣	١٦٨٤	٥٦١	١٣٤٧	٤٤٩
	الهيئة الاقتصادية					١	٣	٠	١٤٢	١٤٢	١١٢	٣٠	٪٧٨,٩	٪٧٨,٩	٪٠	٪٠	٪٠	١٤٢	٤٧	١١٢	٣٧
	المجموع	٢٧	٨١	٤٣٥٤٠	٤٤٣٧٤	٢٣	٧٣	٤٨٠٤	٤٩٠٣٦	٥٣٨٤٠	٤٨٠٥٦	٥٧٨٤	٪٩٨,٠	٪٨٩,٣	٪١٣	٪٨	٪٢٠	٢٣٤١	٧٣٨	٢٠٨٩	٦٥٨
محكمة استئناف اربد	جزاء	٢	٦	٥٥١٥	٥٥٧٥	٢	٦	٠	٦٠٥٤	٦٠٥٤	٦٠٣٨	١٦	٪٩٩,٧	٪٩٩,٧	٪١٠	٪٨	٪٠	٣٠٢٧	١٠٠٩	٣٠١٩	١٠٠٦
	حقوق	٥	١٥	١٠٨١٠	١٠٨٥٩	٥	١٥	٧١١	٥٦١٤	٦٣٢٥	٥٩٥٩	٣٦٦	٪١٠٦,١	٪٩٤,٢	-٪٤٤	-٪٤١	-٪٤٩	١٣٥٤	٤٥١	١٢٨١	٤٢٧
	تنفيذ							٠	٤٤٥	٤٤٥	٤٤٥	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠			٪٠				
	المجموع	٧	٢٣	١٦٣٢٥	١٦٤٣٤	٧	٢١	٧١١	١٢١١٣	١٢٨٢٤	١٢٤٤٢	٣٨٢	٪١٠٢,٧	٪٩٧,٠	-٪٢٦	-٪٢٤	-٪٤٦	١٨٣٢	٦١١	١٧٧٧	٥٩٢
محكمة استئناف معان	جزاء	١	٣	٩٧٨	١٠٣٧	١	٣	٢	٧٥٩	٧٦١	٧٥٧	٤	٪٩٩,٧	٪٩٩,٥	-٪٢٢	-٪٢٧	٪١٠٠	٧٦١	٢٥٤	٧٥٧	٢٥٢
	حقوق	١	٣	١٠٨١	١٢٠٦	١	٣	٨٦	٧٥٤	٨٤٠	٧٦٦	٧٤	٪١٠١,٦	٪٩١,٢	-٪٢٧	-٪٣٤	-٪١٤	٨٧١	٢٩٠	٧٩٧	٢٦٦
	تنفيذ							٠	٣١	٣١	٣١	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠			٪٠				
	المجموع	٢	٦	٢٠٥٩	٢٢٤٣	٢	٦	٨٨	١٥٤٤	١٦٣٢	١٥٥٤	٧٨	٪١٠٠,٦	٪٩٥,٢	-٪٢٥	-٪٣١	-٪١١	٨١٦	٢٧٢	٧٧٧	٢٥٩
المجموع الكلي		٣٦	١١٠	٦١٩٢٤	٦٣٠٥١	٣٢	١٠٠	٥٦٠٣	٦٢٦٩٣	٦٨٢٩٦	٦٢٠٥٢	٦٢٤٤	٪٩٩,٠	٪٩٠,٩	٪١	-٪٢	٪١١	٢١٣٤	٦٨٣	١٩٣٩	٦٢١

الجدول رقم (٥)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة إستئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الإقتصادية) في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

تصنيف الدعوى	عام٢٠١٧				عام٢٠١٨									نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			العبء ٢٠١٨		الإنجاز ٢٠١٨	
	عدد الهيئات	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد الهيئات	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى مجموع المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	الهيئة	القاضي	الهيئة	القاضي
جزاء	١	٥	٧٥٥	٧٤١	١	٥	٩٣	٩٠٠	٩٩٣	٩١٥	٧٨	٪١٠١,٧	٪٩٢,١	٪١٩	٪٢٣	٪١٦-	١٢٢٢	٢٤٤	١١٢٦	٢٢٥
حقوق			١٦٧	١٦٩			١٤	٢١٥	٢٢٩	٢١١	١٨	٪٩٨,١	٪٩٢,١	٪٢٩	٪٢٥	٪٢٩				
المجموع			٩٢٢	٩١٠			١٠٧	١١١٥	١٢٢٢	١١٢٦	٩٦	٪١٠١,٠	٪٩٢,١	٪٢١	٪٢٤	٪١٠-				

الجدول رقم (٦)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجمارك الإبتدائية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

تصنيف الدعاوى	عام٢٠١٧			عام٢٠١٨								نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			العبء ٢٠١٨	الإنجاز ٢٠١٨
	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى مجموع المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	عبء القاضي	إنجاز القاضي
جزاء	٧	١٠٣٧	١٣٣٥	٧	٦٧٧	١١٧٥	١٨٥٢	١٥٧١	٢٨١	٪١٣٣,٧	٪٨٤,٨	٪١٣	٪١٨	٪٥٨-	٢٩٨	٢٥٣
حقوق		١١٩	٢٠٦		١٠٣	١٢٩	٢٣٢	١٩٨	٣٤	٪١٥٣,٥	٪٨٥,٣	٪٨	٪٤-	٪٦٧-		
المجموع		١١٥٦	١٥٤١		٧٨٠	١٣٠٤	٢٠٨٤	١٧٦٩	٣١٥	٪١٣٥,٧	٪٨٤,٩	٪١٣	٪١٥	٪٦٠-		

جدول رقم (٧)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الإستئناف الضريبية(شاملة دعاوى منطقة العقبة الإقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

تصنيف الدعوى	عام ٢٠١٧				عام ٢٠١٨										نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			العبء ٢٠١٨		الإنجاز ٢٠١٨	
	عدد الهيئات	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد الهيئات	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	الهيئة	القاضي	الهيئة	القاضي
جزاء	٣	١١	٥٠	٥٣	٣	١١	٣	٨٤	٨٧	٧٥	١٢	٨٩,٣٪	٨٦,٢٪	٦٨٪	٤٢٪	٣٠٠٪	٤٨٨	١٣٣	٤٧٦	١٣٠
حقوق			٨٨٩	٩١٦			٢١	١٣٥٦	١٣٧٧	١٣٥٣	٢٤	٩٩,٨٪	٩٨,٣٪	٥٣٪	٤٨٪	١٤٪				
المجموع			٩٣٩	٩٦٩			٢٤	١٤٤٠	١٤٦٤	١٤٢٨	٣٦	٩٩,٢٪	٩٧,٥٪	٥٣٪	٤٧٪	٥٠٪				

جدول رقم (٨)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة البداية الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الإقتصادية) في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

تصنيف الدعوى	عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٨									نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			العبء ٢٠١٨	الإنجاز ٢٠١٨
	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	عبء القاضي	إنجاز القاضي
جزاء	١١	١٣٤	١٢٢	٩	١٢٥	٩٧	٢٢٢	١٢٨	٩٤	١٣٢,٠٪	٥٧,٧٪	٢٨-٪	٥٪	٢٥-٪	٤٧٧	٣٢٥
حقوق		١٥٦٧	١٩٠٥		٢٠٨٧	١٩٨٥	٤٠٧٢	٢٧٩٥	١٢٧٧	١٤٠,٨٪	٦٨,٦٪	٢٧٪	٤٧٪	٣٩-٪		
المجموع		١٧٠١	٢٠٢٧		٢٢١٢	٢٠٨٢	٤٢٩٤	٢٩٢٣	١٣٧١	١٤٠,٤٪	٦٨,١٪	٢٢٪	٤٤٪	٣٨-٪		

جدول رقم (٩)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

عام٢٠١٧				عام٢٠١٨									نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			العبء٢٠١٨		الإنجاز٢٠١٨	
عدد الهيئات	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد الهيئات	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	الهيئة	القاضي	الهيئة	القاضي
٨	٢٥	١٥٢٢	١٥٨٤	٨	٢٦	٨٧٩	١٨٧٨	٢٧٥٧	٢٠٦٧	٦٩٠	١١٠,١٪	٧٥,٠٪	٢٣٪	٣٠٪	-٢٢٪	٣٤٥	١٠٦	٢٥٨	٨٠

جدول رقم (١٠)

أعمال المحاكم الإبتدائية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠١٨

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية عمان	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٥	١٠	٣	٦	٧٠١	٢٤١٦	٣١١٧	٢٥٤١	٥٧٦	٪١٠٥,٢	٪٨١,٥	١٠٣٩	٥٢٠
		جنح		١٢	٠	٩	٢١٥٢	٣٦٣٤	٥٧٨٦	٤٢٥٦	١٥٣٠	٪١١٧,١	٪٧٣,٦	٠	٦٤٣
		حقوق		٢٣	٠	١٩	٣٣٠٩	٤٥٧٩	٧٨٨٨	٥٥٣٠	٢٣٥٨	٪١٢٠,٨	٪٧٠,١	٠	٤١٥
		حقوق/الغرفة الاقتصادية				٤	٥٣٤	٦٠٤	١١٣٨	٧٦٢	٣٧٦	٪١٢٦,٢	٪٦٧.٠	٠	٢٨٥
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٣	٦	٣	٦	١	٨١١٦	٨١١٧	٧٨٦٨	٢٤٩	٪٩٦,٩	٪٩٦,٩	٢٧٠٦	١٣٥٣
		الحقوقية	٦	١٢	٤	٨	١٥	٥٢٦٦	٥٢٨١	٥١٣٣	١٤٨	٪٩٧,٥	٪٩٧,٢	١٣٢٠	٦٦٠
		التنفيذية			٢	٥	٠	٦٠٠٢	٦٠٠٢	٦٠٠٢	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٣٠٠١	١٢٠٠
		المجموع					١٦	١٩٣٨٤	١٩٤٠٠	١٩٠٠٣	٣٩٧	٪٩٨,٠	٪٩٨,٠		
المجموع الكلي				٤٧		٥٠	٦٧١٢	٣٠٦١٧	٣٧٣٢٩	٣٢٠٩٢	٥٢٣٧	٪١٠٤,٨	٪٨٦,٠		٧٤٧

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية جنوب عمان	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٣	٦	٣	٦	٥٤٩	١٤٥٢	٢٠٠١	١٥٢١	٤٨٠	٪١٠٤,٨	٪٧٦,٠	٦٦٧	٣٣٤
		جنح		٧		٥	١٠٣٩	٢١٨٥	٣٢٢٤	٢٥٩٧	٦٢٧	٪١١٨,٩	٪٨٠,٦	٠	٦٤٥
		حقوق		٥		٥	٣٦٢	٧٠١	١٠٦٣	٧٧٦	٢٨٧	٪١١٠,٧	٪٧٣,٠	٠	٢١٣
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٢	٤	٥	١٠	٠	٢٨٣١	٢٨٣١	٢٨٢٤	٧	٪٩٩,٨	٪٩٩,٨	٥٦٦	٢٨٣
		الحقوقية	٢	٤	٢	٤	٢	٨٩٨	٩٠٠	٨٩٥	٥	٪٩٩,٧	٪٩٩,٤	٤٥٠	٢٢٥
		التنفيذية			٣	٧	٠	٨١٤	٨١٤	٨١٤	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٧١	١١٦
		المجموع					٢	٤٥٤٣	٤٥٤٥	٤٥٣٣	١٢	٪٩٩,٨	٪٩٩,٧		
	المجموع الكلي			١٩		١٦	١٩٥٢	٨٨٨١	١٠٨٣٣	٩٤٢٧	١٤٠٦	٪١٠٦,١	٪٨٧,٠		٦٧٧
بداية شمال عمان	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٢	٤	٢	٤	٦٥١	٦٠١	١٢٥٢	٨٢٨	٤٢٤	٪١٣٧,٨	٪٦٦,١	٦٢٦	٣١٣
		جنح		٥		٥	٩١٢	١٨٠٦	٢٧١٨	٢٠٣٦	٦٨٢	٪١١٢,٧	٪٧٤,٩	٠	٥٤٤
		حقوق		٧		٨	٨٧٧	١٣٤٢	٢٢١٩	١٥٥٩	٦٦٠	٪١١٦,٢	٪٧٠,٣	٠	٢٧٧
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٦	١٢	٥	١٠	٣٥	٣٩٣٧	٣٩٧٢	٣٩٦٧	٥	٪١٠٠,٨	٪٩٩,٩	٧٩٤	٣٩٧
		الحقوقية	٢	٤	٤	٨	٢٧	١٢٣٣	١٢٦٠	١٢١٠	٥٠	٪٩٨,١	٪٩٦,٠	٣١٥	١٥٨
		التنفيذية			٣	٧	٦	١١٨٠	١١٨٦	١١٨٠	٦	٪١٠٠,٠	٪٩٩,٥	٣٩٥	١٦٩
		المجموع					٦٨	٦٣٥٠	٦٤١٨	٦٣٥٧	٦١	٪١٠٠,١	٪٩٩,٠		
	المجموع الكلي			١٦		٢٠	٢٥٠٨	١٠٠٩٩	١٢٦٠٧	١٠٧٨٠	١٨٢٧	٪١٠٦,٧	٪٨٥,٥		٦٣٠

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية شرق عمان	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	٢	٤	٢١٤	١٠٩٨	١٣١٢	٩٧٦	٣٣٦	٨٨,٩٪	٧٤,٤٪	٦٥٦	٣٢٨
		جنح		٣		٣	٣٧٢	١٧٤٥	٢١١٧	١٨٠٩	٣٠٨	١٠٣,٧٪	٨٥,٥٪	٠	٧٠٦
		حقوق		٥		٤	٢٧٥	٥٦٩	٨٤٤	٦٤٩	١٩٥	١١٤,١٪	٧٦,٩٪	٠	٢١١
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٣	٦	٤	٨	١	٢١٠٨	٢١٠٩	٢٠٩٨	١١	٩٩,٥٪	٩٩,٥٪	٥٢٧	٢٦٤
		الحقوقية	٢	٤	٢	٤	٢	٩٤٥	٩٤٧	٩٣٦	١١	٩٩,٠٪	٩٨,٨٪	٤٧٤	٢٣٧
		التنفيذية			٣	٧	٠	١١٨٧	١١٨٧	١١٨٧	٠	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	٣٩٦	١٧٠
		المجموع					٣	٤٢٤٠	٤٢٤٣	٤٢٢١	٢٢	٩٩,٦٪	٩٩,٥٪		
المجموع الكلي				١٢		١٢	٨٦٤	٧٦٥٢	٨٥١٦	٧٦٥٥	٨٦١	١٠٠,٠٪	٨٩,٩٪		٧١٠
بداية غرب عمان	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	٢	٤	٢٩٩	٧١٤	١٠١٣	٦١٤	٣٩٩	٨٦,٠٪	٦٠,٦٪	٥٠٧	٢٥٣
		جنح		٤		٣	٦٩٧	١٢١٨	١٩١٥	١٤٣٠	٤٨٥	١١٧,٤٪	٧٤,٧٪	٠	٦٣٨
		حقوق		٧		٦	٨٦٥	١٠٩٩	١٩٦٤	١٢٥٥	٧٠٩	١١٤,٢٪	٦٣,٩٪	٠	٣٢٧
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٢	٤	٢	٤	١	١٤٤٥	١٤٤٦	١٤٤٢	٤	٩٩,٨٪	٩٩,٧٪	٧٢٣	٣٦٢
		الحقوقية	٣	٦	٢	٤	٢	١٠٦٢	١٠٦٤	١٠٤٩	١٥	٩٨,٨٪	٩٨,٦٪	٥٣٢	٢٦٦
		التنفيذية			٢	٥	٠	٨٢٩	٨٢٩	٨٢٩	٠	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	٤١٥	١٦٦
		المجموع					٣	٣٣٣٦	٣٣٣٩	٣٣٢٠	١٩	٩٩,٥٪	٩٩,٤٪		
المجموع الكلي				١٥		١٣	١٨٦٤	٦٣٦٧	٨٢٣١	٦٦١٩	١٦١٢	١٠٤,٠٪	٨٠,٤٪		٦٣٣
بداية الزرقاء	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٣	٦	٤	٨	٥٤٦	١٣٠١	١٨٤٧	١٥٢٨	٣١٩	١١٧,٤٪	٨٢,٧٪	٤٦٢	٢٣١
		جنح		٦		٤	٨١٢	٢٠٤٧	٢٨٥٩	٢٥٦٠	٢٩٩	١٢٥,١٪	٨٩,٥٪	٠	٧١٥
		حقوق		٤		٣	٣٦٥	٥٣٨	٩٠٣	٦١٨	٢٨٥	١١٤,٩٪	٦٨,٤٪	٠	٣٠١
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٦	١٢	٢	٤	٠	٢٨٤٣	٢٨٤٣	٢٨٤٢	١	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٤٢٢	٧١١
		الحقوقية	٤	٨	٣	٦	١	٩٣١	٩٣٢	٩٢٩	٣	٩٩,٨٪	٩٩,٧٪	٣١١	١٥٥
		التنفيذية			٢	٥	٠	١٣٩٦	١٣٩٦	١٣٩٦	٠	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	٦٩٨	٢٧٩
		المجموع					١	٥١٧٠	٥١٧١	٥١٦٧	٤	٩٩,٩٪	٩٩,٩٪		
المجموع الكلي				١٥		١٨	١٧٢٤	٩٠٥٦	١٠٧٨٠	٩٨٧٣	٩٠٧	١٠٩,٠٪	٩١,٦٪		٥٩٩

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية الرصيفة	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	١	٢	٣٣	٣٠٣	٣٣٦	٢٤٤	٩٢	٨٠,٥٪	٧٢,٦٪	٣٣٦	١٦٨
		جنح		١		١	٧٧	١٧٣	٢٥٠	٢٣٢	١٨	١٣٤,١٪	٩٢,٨٪	٠	٢٥٠
		حقوق		١		١	٢٨	٩٨	١٢٦	٩٣	٣٣	٩٤,٩٪	٧٣,٨٪	٠	١٢٦
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٣	٦	٢	٤	٠	١٢٧٢	١٢٧٢	١٢٦٣	٩	٩٩,٣٪	٩٩,٣٪	٦٣٦	٣١٨
		الحقوقية	٢	٤	١	٢	٠	٢٦٢	٢٦٢	٢٥٦	٦	٩٧,٧٪	٩٧,٧٪	٢٦٢	١٣١
		التنفيذية			٢	٥	٠	٧١٠	٧١٠	٧١٠	٠	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	٣٥٥	١٤٢
		المجموع					٠	٢٢٤٤	٢٢٤٤	٢٢٢٩	١٥	٩٩,٣٪	٩٩,٣٪		
المجموع الكلي				٤		٥	١٣٨	٢٨١٨	٢٩٥٦	٢٧٩٨	١٥٨	٩٩,٣٪	٩٤,٧٪		٥٩١
بداية السلط	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٢	٤	٢	٤	٣٨٧	٧٩٠	١١٧٧	٩٧٧	٢٠٠	١٢٣,٧٪	٨٣,٠٪	٥٨٩	٢٩٤
		جنح		٤		٢	٤٠٩	١١٢٤	١٥٣٣	١٣٩٥	١٣٨	١٢٤,١٪	٩١,٠٪	٠	٧٦٧
		حقوق		٤		٤	٥٠٨	٩٢٦	١٤٣٤	١١٥٧	٢٧٧	١٢٤,٩٪	٨٠,٧٪	٠	٣٥٩
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٥	١٠	٦	١٢	١٦	٢٠٨٦	٢١٠٢	٢٠٩١	١١	١٠٠,٢٪	٩٩,٥٪	٣٥٠	١٧٥
		الحقوقية	٢	٤	٢	٤	١	٨٠٧	٨٠٨	٧٨٣	٢٥	٩٧,٠٪	٩٦,٩٪	٤٠٤	٢٠٢
		التنفيذية			٢	٥	٨	١٤٤٢	١٤٥٠	١٤٤٢	٨	١٠٠,٠٪	٩٩,٤٪	٧٢٥	٢٩٠
		المجموع					٢٥	٤٣٣٥	٤٣٦٠	٤٣١٦	٤٤	٩٩,٦٪	٩٩,٠٪		
المجموع الكلي				١٢		٨	١٣٢٩	٧١٧٥	٨٥٠٤	٧٨٤٥	٦٥٩	١٠٩,٣٪	٩٢,٣٪		١٠٦٣

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية مادبا	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	١	٢	٦١	٢٠٧	٢٦٨	٢٤٠	٢٨	٪١١٥,٩	٪٨٩,٦	٢٦٨	١٣٤
		جنح		٢		٢	١٧٧	٤٠٨	٥٨٥	٥٤٢	٤٣	٪١٣٢,٨	٪٩٢,٦	٠	٢٩٣
		حقوق		١		١	٤٧	١٢٨	١٧٥	١٤٧	٢٨	٪١١٤,٨	٪٨٤,٠	٠	١٧٥
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٤	٨	٣	٦	١٤	٨٣٧	٨٥١	٨٣٨	١٣	٪١٠٠,١	٪٩٨,٥	٢٨٤	١٤٢
		الحقوقية	٢	٤	٢	٤	١	١٧٢	١٧٣	١٦٥	٨	٪٩٥,٩	٪٩٥,٤	٨٧	٤٣
		التنفيذية			٢	٥	٠	٥٠٣	٥٠٣	٥٠٣	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٥٢	١٠١
		المجموع					١٥	١٥١٢	١٥٢٧	١٥٠٦	٢١	٪٩٩,٦	٪٩٨,٦		
	المجموع الكلي			٦		٥	٣٠٠	٢٢٥٥	٢٥٥٥	٢٤٣٥	١٢٠	٪١٠٨,٠	٪٩٥,٣		٥١١
بداية إربد	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٤	٨	٤	٨	١١١٨	١٤٣٦	٢٥٥٤	١٨١٩	٧٣٥	٪١٢٦,٧	٪٧١,٢	٦٣٩	٣١٩
		جنح		٨		٤	١٦١٨	٢٠٨١	٣٦٩٩	٢٥٣٢	١١٦٧	٪١٢١,٧	٪٦٨,٥	٠	٩٢٥
		حقوق		٨		٧	٨٢٧	٢٠٧٩	٢٩٠٦	١٩٧٧	٩٢٩	٪٩٥,١	٪٦٨,٠	٠	٤١٥
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٥	١٠	٣	٦	٨	٦٥٢٩	٦٥٣٧	٦٤٩٨	٣٩	٪٩٩,٥	٪٩٩,٤	٢١٧٩	١٠٩٠
		الحقوقية	٤	٨	٣	٦	٢٩	٤٨٨٤	٤٩١٣	٤٦٧١	٢٤٢	٪٩٥,٦	٪٩٥,١	١٦٣٨	٨١٩
		التنفيذية			٦	١٨	٠	٧١٧٤	٧١٧٤	٧١٧٤	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	١١٩٦	٣٩٩
		المجموع					٣٧	١٨٥٨٧	١٨٦٢٤	١٨٣٤٣	٢٨١	٪٩٨,٧	٪٩٨,٥		
	المجموع الكلي			٢٤		٣٣	٣٦٠٠	٢٤١٨٣	٢٧٧٨٣	٢٤٦٧١	٣١١٢	٪١٠٢,٠	٪٨٨,٨		٨٤٢
بداية الرمثا	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	١	٢	٢٨	١٤٢	١٧٠	٩٨	٧٢	٪٦٩,٠	٪٥٧,٦	١٧٠	٨٥
		جنح		١		٣	٩٦	١٧٥	٢٧١	٢٣٧	٣٤	٪١٣٥,٤	٪٨٧,٥	٠	٩٠
		حقوق		٢		٣	٧١	١٤٧	٢١٨	١٥٩	٥٩	٪١٠٨,٢	٪٧٢,٩	٠	٧٣
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٢	٤	٢	٤	٠	٩٧٠	٩٧٠	٩٦٩	١	٪٩٩,٩	٪٩٩,٩	٤٨٥	٢٤٣
		الحقوقية			٢	٤	٠	٤١٥	٤١٥	٤١٣	٢	٪٩٩,٥	٪٩٩,٥	٢٠٨	١٠٤
		التنفيذية			٢	٤	٠	٤٧٠	٤٧٠	٤٧٠	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٣٥	١١٨
		المجموع					٠	١٨٥٥	١٨٥٥	١٨٥٢	٣	٪٩٩,٨	٪٩٩,٨		
	المجموع الكلي			٥		٥	١٩٥	٢٣١٩	٢٥١٤	٢٣٤٦	١٦٨	٪١٠١,٢	٪٩٣,٣		٥٠٣

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية المفرق	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	١	٢	١٧٧	٤٢٢	٥٩٩	٤٥٧	١٤٢	٪١٠٨,٣	٪٧٦,٣	٥٩٩	٣٠٠
		جنح		٢		١	٢٠٣	٥١٦	٧١٩	٦١٠	١٠٩	٪١١٨,٢	٪٨٤,٨	٠	٧١٩
		حقوق		٢		٢	٢٢٤	٤٩٧	٧٢١	٥٧٠	١٥١	٪١١٤,٧	٪٧٩,١	٠	٣٦١
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٢	٤	٣	٦	١	٢٢١٨	٢٢١٩	٢٢٠٤	١٥	٪٩٩,٤	٪٩٩,٣	٧٤٠	٣٧٠
		الحقوقية	٢	٤	٢	٤	٣	٣٧١	٣٧٤	٣٥٤	٢٠	٪٩٥,٤	٪٩٤,٧	١٨٧	٩٤
		التنفيذية			٢	٥	٠	٤٦٣	٤٦٣	٤٦٣	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٣٢	٩٣
		المجموع					٤	٣٠٥٢	٣٠٥٦	٣٠٢١	٣٥	٪٩٩,٠	٪٩٨,٩		
المجموع الكلي				٧		٨	٦٠٨	٤٤٨٧	٥٠٩٥	٤٦٥٨	٤٣٧	٪١٠٣,٨	٪٩١,٤		٦٣٧
بداية جرش	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	١	٢	٩٨	١٧٣	٢٧١	١٩٢	٧٩	٪١١١,٠	٪٧٠,٨	٢٧١	١٣٦
		جنح		١		١	١٨٢	١٨٥	٣٦٧	٣٣٢	٣٥	٪١٧٩,٥	٪٩٠,٥	٠	٣٦٧
		حقوق		٢		٢	١٤٢	٣١١	٤٥٣	٣٣٠	١٢٣	٪١٠٦,١	٪٧٢,٨	٠	٢٢٧
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٢	٤	٢	٤	٠	١٥٦٥	١٥٦٥	١٥٦٥	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٧٨٣	٣٩١
		الحقوقية	٢	٤	٢	٤	٠	٢٨١	٢٨١	٢٧٧	٤	٪٩٨,٦	٪٩٨,٦	١٤١	٧٠
		التنفيذية			١	٢	٠	٨٤٣	٨٤٣	٨٤٣	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٨٤٣	٤٢٢
		المجموع					٠	٢٦٨٩	٢٦٨٩	٢٦٨٥	٤	٪٩٩,٩	٪٩٩,٩		
المجموع الكلي				٧		٩	٤٢٢	٣٣٥٨	٣٧٨٠	٣٥٣٩	٢٤١	٪١٠٥,٤	٪٩٣,٦		٤٢٠
بداية عجلون	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	١	٢	٣٤	١٠٩	١٤٣	١١٧	٢٦	٪١٠٧,٣	٪٨١,٨	١٤٣	٧٢
		جنح		١		١	٣٤	٦٤	٩٨	٩٤	٤	٪١٤٦,٩	٪٩٥,٩	٠	٩٨
		حقوق		٣		٥	٩١	٤٥٥	٥٤٦	٤٩٥	٥١	٪١٠٨,٨	٪٩٠,٧	٠	١٠٩
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٢	٤	١	٢	٠	٥٨١	٥٨١	٥٨١	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٥٨١	٢٩١
		الحقوقية	٢	٤	١	٢	٠	٤٨٨	٤٨٨	٤٨٦	٢	٪٩٩,٦	٪٩٩,٦	٤٨٨	٢٤٤
		التنفيذية			٢	٥	٠	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	١٨٢	٧٣
		المجموع					٠	١٤٣٢	١٤٣٢	١٤٣٠	٢	٪٩٩,٩	٪٩٩,٩		
المجموع الكلي				٦		٦	١٥٩	٢٠٦٠	٢٢١٩	٢١٣٦	٨٣	٪١٠٣,٧	٪٩٦,٣		٣٧٠

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية معان	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٢	٤	١	٢	١٢	٩٤	١٠٦	٩٣	١٣	٪٩٨,٩	٪٨٧,٧	١٠٦	٥٣
		جنح		٢		١	٣١	١٤٧	١٧٨	١٧٦	٢	٪١١٩,٧	٪٩٨,٩	٠	١٧٨
		حقوق		٣		٢	٦٤	١١٠	١٧٤	١٣١	٤٣	٪١١٩,١	٪٧٥,٣	٠	٨٧
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	١	٢	١	٢	٥	٤٢٢	٤٢٧	٤٢٧	٠	٪١٠١,٢	٪١٠٠,٠	٤٢٧	٢١٤
		الحقوقية	١	٢	١	٢	٠	٨٩	٨٩	٨٢	٧	٪٩٢,١	٪٩٢,١	٨٩	٤٥
		التنفيذية			١	٢	٠	٥٧	٥٧	٥٧	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٥٧	٢٩
		المجموع					٥	٥٦٨	٥٧٣	٥٦٦	٧	٪٩٩,٦	٪٩٨,٨		
المجموع الكلي				٥		٤	١١٢	٩١٩	١٠٣١	٩٦٦	٦٥	٪١٠٥,١	٪٩٣,٧		٢٥٨
بداية الطفيلة	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	١	٢	١	٤٧	٤٨	٤٨	٠	٪١٠٢,١	٪١٠٠,٠	٤٨	٢٤
		جنح		٢		١	١٣	٤٢	٥٥	٥٥	٠	٪١٣١,٠	٪١٠٠,٠	٠	٥٥
		حقوق		٢		٢	٤٢	٨٦	١٢٨	١٠٠	٢٨	٪١١٦,٣	٪٧٨,١	٠	٦٤
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	١	٢	١	٢	٠	١٧٣	١٧٣	١٧٣	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	١٧٣	٨٧
		الحقوقية			١	٢	٠	٩٢	٩٢	٩٠	٢	٪٩٧,٨	٪٩٧,٨	٩٢	٤٦
		التنفيذية			١	٢	٠	٦٧	٦٧	٦٧	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٦٧	٣٤
		المجموع					٠	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٠	٢	٪٩٩,٤	٪٩٩,٤		
المجموع الكلي				٣		٣	٥٦	٥٠٧	٥٦٣	٥٣٣	٣٠	٪١٠٥,١	٪٩٤,٧		١٨٨
بداية الكرك	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٢	٤	٢	٤	٣٦	٢٢٥	٢٦١	٢٢٨	٣٣	٪١٠١,٣	٪٨٧,٤	١٣١	٦٥
		جنح		١		٢	٢٩٦	٢٥١	٥٤٧	٤١٩	١٢٨	٪١٦٦,٩	٪٧٦,٦	٠	٢٧٤
		حقوق		٣		٢	٣٤٥	٣١٠	٦٥٥	٣٨٣	٢٧٢	٪١٢٣,٥	٪٥٨,٥	٠	٣٢٨
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	١	٢	١	٢	٢	١٦٧١	١٦٧٣	١٦٥٠	٢٣	٪٩٨,٧	٪٩٨,٦	١٦٧٣	٨٣٧
		الحقوقية			١	٢	١	٦٠٠	٦٠١	٥٩٤	٧	٪٩٩,٠	٪٩٨,٨	٦٠١	٣٠١
		التنفيذية			١	٢	٠	٤٠٥	٤٠٥	٤٠٥	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٤٠٥	٢٠٣
		المجموع					٣	٢٦٧٦	٢٦٧٩	٢٦٤٩	٣٠	٪٩٩,٠	٪٩٨,٩		
المجموع الكلي				٧		٧	٦٨٠	٣٤٦٢	٤١٤٢	٣٦٧٩	٤٦٣	٪١٠٦,٣	٪٨٨,٨		٥٩٢

اسم المحكمة		الإختصاص	عدد الهيئات ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد الهيئات ٢٠١٨	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء الهيئات ٢٠١٨	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية العقبة	البداية الدرجة الأولى	جنايات	١	٢	٢	٤	٢١	١٦١	١٨٢	١٥٠	٣٢	٪٩٣,٢	٪٨٢,٤	٩١	٤٦
		جنح		٥		٢	١١١	١٩١	٣٠٢	٢٦٩	٣٣	٪١٤٠,٨	٪٨٩,١	٠	١٥١
		حقوق		٣		٢	١٢١	١٨٨	٣٠٩	٢٣٠	٧٩	٪١٢٢,٣	٪٧٤,٤	٠	١٥٥
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	١	٢	١	٢	٠	٤٨٨	٤٨٨	٤٨٠	٨	٪٩٨,٤	٪٩٨,٤	٤٨٨	٢٤٤
		الحقوقية	١	٢	١	٢	٠	٢٩٣	٢٩٣	٢٨٤	٩	٪٩٦,٩	٪٩٦,٩	٢٩٣	١٤٧
		التنفيذية			٢	٥	٠	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	١٢٨	٥١
		المجموع					٠	١٠٣٦	١٠٣٦	١٠١٩	١٧	٪٩٨,٤	٪٩٨,٤		
	المجموع الكلي			٥		٤	٢٥٣	١٥٧٦	١٨٢٩	١٦٦٨	١٦١	٪١٠٥,٨	٪٩١,٢		٤٥٧
المجموع العام	البداية الدرجة الأولى	جنايات	٣٣	٦٦	٣٤	٦٨	٤٩٦٦	١١٦٩١	١٦٦٥٧	١٢٦٧١	٣٩٨٦	٪١٠٨,٤	٪٧٦,١	٤٩٠	٢٤٥
		جنح		٦٧		٥٠	٩٢٣١	١٧٩٩٢	٢٧٢٢٣	٢١٥٨١	٥٦٤٢	٪١١٩,٩	٪٧٩,٣	٠	٥٤٤
		حقوق		٨٥		٧٨	٨٥٦٣	١٤١٦٣	٢٢٧٢٦	١٦١٥٩	٦٥٦٧	٪١١٤,١	٪٧١,١	٠	٢٩١
		حقوق/ الغرفة الاقتصادية				٤	٥٣٤	٦٠٤	١١٣٨	٧٦٢	٣٧٦	٪١٢٦,٢	٪٦٧,٠	٠	٢٨٥
	البداية بصفتها الاستئنافية	الجزائية	٤٩	٩٨	٤٧	٩٤	٨٤	٤٠٠٩٢	٤٠١٧٦	٣٩٧٨٠	٣٩٦	٪٩٩,٢	٪٩٩,٠	٨٥٥	٤٢٧
		الحقوقية	٣٩	٧٨	٣٦	٧٢	٨٤	١٩٠٨٩	١٩١٧٣	١٨٦٠٧	٥٦٦	٪٩٧,٥	٪٩٧,٠	٥٣٣	٢٦٦
		التنفيذية			٣٩	٩٦	١٤	٢٤١٦٠	٢٤١٧٤	٢٤١٦٠	١٤	٪١٠٠,٠	٪٩٩,٩	٦٢٠	٢٥٢
		المجموع					١٨٢	٨٣٣٤١	٨٣٥٢٣	٨٢٥٤٧	٩٧٦	٪٩٩,٠	٪٩٨,٨		
	المجموع الكلي			٢١٥		٢٢٦	٢٣٤٧٦	١٢٧٧٩١	١٥١٢٦٧	١٣٣٧٢٠	١٧٥٤٧	٪١٠٤,٦	٪٨٨,٤		٦٦٩

جدول رقم (١١)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

اسم المحكمة	عام ٢٠١٧		عام ٢٠١٨							نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧		
	الوارد	الفصل	المدور لعام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور
بداية عمان	٢٢٢١١	٢٣٨٥٩	٦٧١٢	٣٠٦١٧	٣٧٣٢٩	٣٢٠٩٢	٥٢٣٧	٪ ١٠٤,٨	٪ ٨٦,٠	٪ ٣٨	٪ ٣٥	٪ ٢٢-
بداية جنوب عمان	٨٤٤٩	٨٧١٩	١٩٥٢	٨٨٨١	١٠٨٣٣	٩٤٢٧	١٤٠٦	٪ ١٠٦,١	٪ ٨٧,٠	٪ ٥	٪ ٨	٪ ٢٨-
بداية شمال عمان	١٠٠٩٦	١٠٩٤١	٢٥٠٨	١٠٠٩٩	١٢٦٠٧	١٠٧٨٠	١٨٢٧	٪ ١٠٦,٧	٪ ٨٥,٥	٪ ٠	٪ ١-	٪ ٢٧-
بداية شرق عمان	٦٧١٢	٦٧٢٥	٨٦٤	٧٦٥٢	٨٥١٦	٧٦٥٥	٨٦١	٪ ١٠٠,٠	٪ ٨٩,٩	٪ ١٤	٪ ١٤	٪ ٠
بداية غرب عمان	٦٠٧٧	٦٢٥٣	١٨٦٤	٦٣٦٧	٨٢٣١	٦٦١٩	١٦١٢	٪ ١٠٤,٠	٪ ٨٠,٤	٪ ٥	٪ ٦	٪ ١٤-
بداية الزرقاء	١٠٤٦٤	١١١٥٩	١٧٢٤	٩٠٥٦	١٠٧٨٠	٩٨٧٣	٩٠٧	٪ ١٠٩,٠	٪ ٩١,٦	٪ ١٣-	٪ ١٢-	٪ ٤٧-
بداية الرصيفة	٧٥٣	٦١٥	١٣٨	٢٨١٨	٢٩٥٦	٢٧٩٨	١٥٨	٪ ٩٩,٣	٪ ٩٤,٧	٪ ٢٧٤	٪ ٣٥٥	٪ ١٤
بداية السلط	٧١٦٤	٨٠٢٢	١٣٢٩	٧١٧٥	٨٥٠٤	٧٨٤٥	٦٥٩	٪ ١٠٩,٣	٪ ٩٢,٣	٪ ٠	٪ ٢-	٪ ٥٠-
بداية مادبا	٢٢٢٢	٢٤٩٥	٣٠٠	٢٢٥٥	٢٥٥٥	٢٤٣٥	١٢٠	٪ ١٠٨,٠	٪ ٩٥,٣	٪ ١	٪ ٢-	٪ ٦٠-
بداية إربد	١٨٩٨٨	١٩٥١٦	٣٦٠٠	٢٤١٨٣	٢٧٧٨٣	٢٤٦٧١	٣١١٢	٪ ١٠٢,٠	٪ ٨٨,٨	٪ ٢٧	٪ ٢٦	٪ ١٤-
بداية الرمثا	١٦١٧	١٥٧٦	١٩٥	٢٣١٩	٢٥١٤	٢٣٤٦	١٦٨	٪ ١٠١,٢	٪ ٩٣,٣	٪ ٤٣	٪ ٤٩	٪ ١٤-
بداية المفرق	٤٣٧٢	٤٦٣٣	٦٠٨	٤٤٨٧	٥٠٩٥	٤٦٥٨	٤٣٧	٪ ١٠٣,٨	٪ ٩١,٤	٪ ٣	٪ ١	٪ ٢٨-
بداية جرش	٢٣٠٤	٢٤٣٧	٤٢٢	٣٣٥٨	٣٧٨٠	٣٥٣٩	٢٤١	٪ ١٠٥,٤	٪ ٩٣,٦	٪ ٤٦	٪ ٤٥	٪ ٤٣-
بداية عجلون	١٨٣٣	١٨٩٨	١٥٩	٢٠٦٠	٢٢١٩	٢١٣٦	٨٣	٪ ١٠٣,٧	٪ ٩٦,٣	٪ ١٢	٪ ١٣	٪ ٤٨-
بداية معان	١٠٣٥	١١٠٠	١١٢	٩١٩	١٠٣١	٩٦٦	٦٥	٪ ١٠٥,١	٪ ٩٣,٧	٪ ١١-	٪ ١٢-	٪ ٤٢-
بداية الطفيلة	٤٧٥	٥١٥	٥٦	٥٠٧	٥٦٣	٥٣٣	٣٠	٪ ١٠٥,١	٪ ٩٤,٧	٪ ٧	٪ ٣	٪ ٤٦-
بداية الكرك	٢٧٧٢	٢٧٣٠	٦٨٠	٣٤٦٢	٤١٤٢	٣٦٧٩	٤٦٣	٪ ١٠٦,٣	٪ ٨٨.٨	٪ ٢٥	٪ ٣٥	٪ ٣٢-
بداية العقبة	١٥٤٠	١٦٣٠	٢٥٣	١٥٧٦	١٨٢٩	١٦٦٨	١٦١	٪ ١٠٥,٨	٪ ٩١,٢	٪ ٢	٪ ٢	٪ ٣٦-
المجموع العام	١٠٩٠٨٤	١١٤٨٢٣	٢٣٤٧٦	١٢٧٧٩١	١٥١٢٦٧	١٣٣٧٢٠	١٧٥٤٧	٪ ١٠٤,٦	٪ ٨٨,٤	٪ ١٧	٪ ١٦	٪ ٢٥-

الجدول رقم (١٢)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنايات

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) عمان	١٩٦٥	٩	٤٠	٢٦	٧٥
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) جنوب عمان	١٠٣٥	١٦	٧٤	٩	٩٩
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) شمال عمان	٣١٧	٩	٩٦	١٠	١١٦
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) شرق عمان	٧٨٦	١٢	٧٦	١٢	١٠٠
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) غرب عمان	٤٢٤	١٥	٥٤	١٠	٧٩
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) الزرقاء	١٠٦٨	٨	٤٨	١٠	٦٦
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) الرصيفة	٢١١	٧	٨١	١٦	١٠٥
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) السلط	٦١٤	٥	٥٨	١٢	٧٥
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) مادبا	١٨٣	٨	٣٧	٨	٥٣
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) اربد	٩٨١	١٤	٦٢	٨	٨٣
بداية جزاء– جنايات (جنايات صغرى) الرمثا	٧٢	٧	٦٠	٢	٧٠
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) المفرق	٣٠٤	١٠	٦٢	٣	٧٥
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) جرش	١١٨	١١	٩٠	١٠	١١٠
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) عجلون	٨٨	٨	٥٦	٤	٦٨
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) معان	٨١	٧	٥١	١	٥٩
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) الطفيلة	٤٧	٢	٢١	٠	٢٤
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) الكرك	١٩٧	٨	٣٦	٣	٤٧
بداية جزاء – جنايات (جنايات صغرى) العقبة	١٣٠	٥	٦٢	٨	٧٥
المجموع / المعدل	٨٦٢١	٩	٥٩	٩	٧٧
النسبة من المجموع%		٪١١,٦	٪٧٧,٢	٪١١,٢	٪١٠٠,٠

الجدول رقم (١٣)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنح

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
بداية جزاء – جنح عمان	٢٦٣٤	١٢	٣٧	٩	٥٨
بداية جزاء – جنح جنوب عمان	١٧٧٣	١٤	٤٩	١٠	٧٣
بداية جزاء – جنح شمال عمان	١٣٨٤	١٦	٤١	٩	٦٧
بداية جزاء – جنح شرق عمان	١٥١٤	١٢	٣٧	١٦	٦٦
بداية جزاء – جنح غرب عمان	٩٦٣	١٢	٤٦	١٢	٧٠
بداية جزاء – جنح الزرقاء	١٨٣٧	٩	٤٤	١٣	٦٦
بداية جزاء – جنح الرصيفة	١٦٢	٦	٥٤	٢	٦٢
بداية جزاء – جنح السلط	١٠٤١	٦	٣٩	١٣	٥٨
بداية جزاء – جنح مادبا	٣٨٤	١٢	٣١	٦	٤٩
بداية جزاء – جنح اربد	١٥٠٥	١٤	٥١	٩	٧٤
بداية جزاء – جنح الرمثا	١٥٠	١١	٢٧	٢	٤٠
بداية جزاء – جنح المفرق	٤٥٢	٧	٢٥	٣	٣٥
بداية جزاء – جنح جرش	١٧٠	٩	٣٥	٨	٥١
بداية جزاء – جنح عجلون	٦٢	٨	٣٦	٥	٤٩
بداية جزاء – جنح معان	١٤٥	٦	١٧	٣	٢٦
بداية جزاء – جنح الطفيلة	٤٢	٤	١٢	١	١٧
بداية جزاء – جنح الكرك	٢٠٣	١٢	٣٩	١١	٦٢
بداية جزاء – جنح العقبة	١٦٨	٧	٢٦	١٠	٤٣
المجموع / المعدل	١٤٥٨٩	١٠	٣٦	٨	٥٤
النسبة من المجموع		٪ ١٨,٥	٪ ٦٧,٠	٪ ١٤,٥	٪ ١٠٠,٠

الجدول رقم (١٤)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق (شاملة الدعاوى الخاضعة وغير الخاضعة لتبادل اللوائح)

اسم المحكمة	المرحلة التحضيرية	مرحلة النظر في الدعوى	مرحلة الاغلاق	المجموع
بداية حقوق عمان	١٥	٥٩	٥	٧٨
بداية حقوق جنوب عمان	١١	٦٥	٣	٧٩
بداية حقوق شمال عمان	١١	٦٣	٦	٨٠
بداية حقوق شرق عمان	١٣	٧٤	٥	٩١
بداية حقوق غرب عمان	١٧	٧٩	٤	١٠٠
بداية حقوق الزرقاء	١٢	٩٤	٦	١١٢
بداية حقوق الرصيفة	١٣	٥٤	١١	٧٨
بداية حقوق السلط	٨	٧٨	٦	٩٢
بداية حقوق مادبا	١٠	٣٥	٥	٥٠
بداية حقوق اربد	١٣	٨٢	٤	٩٩
بداية حقوق الرمثا	١٤	٧٢	٢	٨٧
بداية حقوق المفرق	١٠	٧٠	١	٨٢
بداية حقوق جرش	١٦	٨٦	٣	١٠٥
بداية حقوق عجلون	٨	٤٩	٤	٦١
بداية حقوق معان	١٣	٦٣	٦	٨٣
بداية حقوق الطفيلة	١٣	٥٧	٢	٧٢
بداية حقوق الكرك	٢١	٨٩	٣	١١٣
بداية حقوق العقبة	٨	٧٨	٧	٩٣
المجموع/ المعدل	١٢	٦٩	٥	٨٦

الجدول رقم(١٥)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق (في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح)

اسم المحكمة	المرحلة التحضيرية	مرحلة النظر في الدعوى	مرحلة الاغلاق	المجموع
بداية حقوق عمان	١٢	٦٤	٥	٨١
بداية حقوق جنوب عمان	١٠	٦٧	٣	٨٠
بداية حقوق شمال عمان	١٣	٦٦	٥	٨٤
بداية حقوق شرق عمان	١٥	٨٦	٥	١٠٦
بداية حقوق غرب عمان	٢١	٩٣	٣	١١٧
بداية حقوق الزرقاء	١٢	١١٢	٥	١٢٩
بداية حقوق الرصيفة	١١	٤٧	١٤	٧٢
بداية حقوق السلط	١٠	٨٩	٦	١٠٤
بداية حقوق مادبا	١٠	٣٩	٦	٥٥
بداية حقوق اربد	١٣	٨٦	٤	١٠٣
بداية حقوق الرمثا	١٥	٩٠	٢	١٠٧
بداية حقوق المفرق	١٠	٩٠	٢	١٠٢
بداية حقوق جرش	١٨	٨٤	٣	١٠٤
بداية حقوق عجلون	٨	٥٤	٣	٦٦
بداية حقوق معان	١٥	٨٤	٤	١٠٢
بداية حقوق الطفيلة	١٤	٤٨	٣	٦٥
بداية حقوق الكرك				
بداية حقوق العقبة	٩	٩٩	٦	١١٤
المجموع/ المعدل	١٣	٧٦	٥	٩٤

الجدول رقم (١٦)

معدل مدة التقاضي(بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق (في الدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح)

اسم المحكمة	المرحلة التحضيرية	مرحلة النظر في الدعوى	مرحلة الاغلاق	المجموع
بداية حقوق عمان	١٧	٥٣	٥	٧٦
بداية حقوق جنوب عمان	١٢	٦٤	٣	٧٩
بداية حقوق شمال عمان	١٠	٦١	٧	٧٧
بداية حقوق شرق عمان	١١	٦١	٤	٧٧
بداية حقوق غرب عمان	١٤	٦٥	٥	٨٣
بداية حقوق الزرقاء	١٢	٧٧	٧	٩٥
بداية حقوق الرصيفة	١٤	٦١	٨	٨٣
بداية حقوق السلط	٧	٦٧	٦	٨٠
بداية حقوق مادبا	٩	٣١	٣	٤٤
بداية حقوق اربد	١٢	٧٨	٥	٩٥
بداية حقوق الرمثا	١٢	٥٣	١	٦٧
بداية حقوق المفرق	١٠	٥٠	١	٦١
بداية حقوق جرش	١٤	٨٨	٣	١٠٥
بداية حقوق عجلون	٨	٤٣	٤	٥٥
بداية حقوق معان	١٢	٤٣	٨	٦٣
بداية حقوق الطفيلة	١٢	٦٥	١	٧٨
بداية حقوق الكرك	٢١	٨٩	٣	١١٣
بداية حقوق العقبة	٧	٥٨	٨	٧٣
المجموع/ المعدل	١٢	٦١	٥	٧٨

الجدول رقم (١٧)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – بصفتها الاستئنافية

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
بداية عمان بصفتها الإستئنافية	٧٩٢٣	١٥	٢	٨	٢٥
بداية جنوب عمان بصفتها الإستئنافية	٢٠٠٠	٣	٢	٢	٨
بداية شمال عمان بصفتها الإستئنافية	٢٧٨٥	١٠	٢	٩	٢٠
بداية شرق عمان بصفتها الإستئنافية	١٨٢٦	١١	٢	٥	١٨
بداية غرب عمان بصفتها الإستئنافية	١٤٤٧	١٤	٢	٩	٢٥
بداية الزرقاء بصفتها الإستئنافية	٢٣٠٨	٤	٢	٢	٨
بداية الرصيفة بصفتها الاستئنافية	١٠١٦	٥	٢	٧	١٤
بداية السلط بصفتها الإستئنافية	١٨٤٥	٧	٣	١٣	٢٣
بداية مادبا بصفتها الإستئنافية	٦٤٢	٣	٢	٣	٨
بداية اربد بصفتها الإستئنافية	٧٢٥٨	١٠	٤	١٤	٢٩
بداية الرمثا بصفتها الإستئنافية	٧٩٧	٦	١	٣	١١
بداية المفرق بصفتها الإستئنافية	١٣٤٣	٦	٣	٣	١٢
بداية جرش بصفتها الإستئنافية	١٢٤١	٥	٢	٧	١٣
بداية عجلون بصفتها الإستئنافية	٥٩٨	٦	٣	٥	١٤
بداية معان بصفتها الإستئنافية	٢٥١	٣	٢	٢	٧
بداية الطفيلة بصفتها الإستئنافية	١٥٢	٢	١	٢	٥
بداية الكرك بصفتها الإستئنافية	١١٦١	٢	١	٩	١٣
بداية العقبة بصفتها الإستئنافية	٤٦٨	١٧	٢	٤	٢٢
المجموع / المعدل	٣٥٠٦١	٧	٢	٦	١٥
النسبة من المجموع%		٪ ٤٦,٩	٪ ١٤,٠	٪ ٣٩,٠	٪ ١٠٠,٠

الجدول رقم (١٨)

أعمال دوائر إدارة الدعوى لدى المحاكم الإبتدائية حسب المحكمة والإختصاص لعام ٢٠١٨

اسم المحكمة	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد ٢٠١٨	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية عمان	١	١	٧١٠	١٠٩٦	١٨٠٦	١٢٦٠	٥٤٦	٪ ١١٥,٠	٪ ٦٩,٨	١٨٠٦
بداية جنوب عمان	٢	١	٢٢	٢٦٥	٢٨٧	٢٥٤	٣٣	٪ ٩٥,٨	٪ ٨٨,٥	٢٨٧
بداية شمال عمان	١	١	٣٢٥	٥٦٦	٨٩١	٦٢٦	٢٦٥	٪ ١١٠,٦	٪ ٧٠,٣	٨٩١
بداية شرق عمان	١	١	٧٣	١٨٧	٢٦٠	١٩٢	٦٨	٪ ١٠٢,٧	٪ ٧٣,٨	٢٦٠
بداية غرب عمان	١	١	١٢١	٣٢٦	٤٤٧	٣٣٦	١١١	٪ ١٠٣,١	٪ ٧٥,٢	٤٤٧
بداية الزرقاء	١	١	٢٣	١٧٧	٢٠٠	١٧٩	٢١	٪ ١٠١,١	٪ ٨٩,٥	٢٠٠
بداية الرصيفة	١	١	١٠	٣٨	٤٨	٣٨	١٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ٧٩,٢	٤٨
بداية السلط	١	١	٦٤	٢٢٢	٢٨٦	٢٢٨	٥٨	٪ ١٠٢,٧	٪ ٧٩,٧	٢٨٦
بداية مادبا	١	١	٨	٥٢	٦٠	٥٢	٨	٪ ١٠٠,٠	٪ ٨٦,٧	٦٠
بداية إربد	١	١	٤٢٥	٧٠٧	١١٣٢	٨٩٩	٢٣٣	٪ ١٢٧,٢	٪ ٧٩,٤	١١٣٢
بداية الرمثا	١	٢	١٩	٧٢	٩١	٧١	٢٠	٪ ٩٨,٦	٪ ٧٨,٠	٤٦
بداية المفرق	١	١	٤٧	١٢٦	١٧٣	١٤٤	٢٩	٪ ١١٤,٣	٪ ٨٣,٢	١٧٣
بداية جرش	١	١	٣٧	١٢٩	١٦٦	١٣٣	٣٣	٪ ١٠٣,١	٪ ٨٠,١	١٦٦
بداية عجلون	١	١	٤٨	١٨٨	٢٣٦	١٧٣	٦٣	٪ ٩٢,٠	٪ ٧٣,٣	٢٣٦
بداية معان	١	١	١١	٥٣	٦٤	٥١	١٣	٪ ٩٦,٢	٪ ٧٩,٧	٦٤
بداية الطفيلة	١	١	٥	٣٦	٤١	٣٩	٢	٪ ١٠٨,٣	٪ ٩٥,١	٤١
بداية العقبة	١	١	٢٤	٧٤	٩٨	٧٧	٢١	٪ ١٠٤,١	٪ ٧٨,٦	٩٨
المجموع العام	١٨	١٨	١٩٧٢	٤٣١٤	٦٢٨٦	٤٧٥٢	١٥٣٤	٪ ١١٠,٢	٪ ٧٥,٦	٣٤٩

الجدول رقم (١٩)

معدل مدة التقاضي(بالأيام) في دوائر ادارة الدعوى في محاكم البداية

المحكمة	المعدل
ادارة الدعوى عمان	١٢٤
ادارة الدعوى جنوب عمان	٧٢
ادارة الدعوى شمال عمان	١١٣
ادارة الدعوى شرق عمان	٩٣
ادارة الدعوى غرب عمان	١١٤
ادارة الدعوى الزرقاء	٦٥
ادارة الدعوى الرصيفة	٧٢
ادارة الدعوى السلط	٨٢
ادارة الدعوى مادبا	٧٠
ادارة الدعوى اربد	٩٦
ادارة الدعوى الرمثا	٧٩
ادارة الدعوى المفرق	٨٥
ادارة الدعوى جرش	٩٨
ادارة الدعوى عجلون	٩٠
ادارة الدعوى معان	٦٠
ادارة الدعوى الطفيلة	٥٩
ادارة الدعوى العقبة	٨١
المجموع	٩٨

الجدول (٢٠)

أعمال دوائر الوساطة في محاكم البداية لعام٢٠١٨

اسم المحكمة	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء القضاة ٢٠١٨
بداية عمان	١	١	٧٨	٢٣٧	٣١٥	٢٨٩	٢٦	٪ ١٢١,٩	٪ ٩١,٧	٣١٥
بداية جنوب عمان	١	٢	١	٥٤	٥٥	٥٤	١	٪ ١٠٠,٠	٪ ٩٨,٢	٢٨
بداية شمال عمان	١	٢	٧	٦٥	٧٢	٦٧	٥	٪ ١٠٣,١	٪ ٩٣,١	٣٦
بداية شرق عمان	١	١	٠	٨	٨	٨	٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠	٨
بداية غرب عمان	١	١	٠	٤١	٤١	٤١	٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠	٤١
بداية الزرقاء	١	١	٠	١١	١١	١١	٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠	١١
بداية السلط	١	١	٠	٦	٦	٦	٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠	٦
بداية إربد	١	١	٠	١٨	١٨	٥	١٣	٪ ٢٧,٨	٪ ٢٧,٨	١٨
المجموع العام	٨	١٠	٨٦	٤٤٠	٥٢٦	٤٨١	٤٥	٪ ١٠٩,٣	٪ ٩١,٤	٥٣

الجدول رقم (٢١)

أعمال المحاكم الصلحية حسب المحكمة والاختصاص لعام٢٠١٨

اسم المحكمة	الإختصاص	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء القاضي السنوي ٢٠١٨	إنجاز القاضي السنوي٢٠١٨
صلح عمان	صلح جزاء	٢٤	٢٦	٥٧٦١	٢٨٠٩٣	٣٣٨٥٤	٢٩٤٢٧	٤٤٢٧	٪ ١٠٤,٧	٪ ٨٦,٩	١٣٠٢	١١٣٢
	صلح حقوق	٣٥	٣٥	٩٤٨٠	٢٣٢٣٤	٣٢٧١٤	٢٦٥٣٧	٦١٧٧	٪ ١١٤,٢	٪ ٨١,١	٩٣٥	٧٥٨
	المجموع	٥٩	٥٩	١٥٢٤١	٥١٣٢٧	٦٦٥٦٨	٥٥٩٦٤	١٠٦٠٤	٪ ١٠٩,٠	٪ ٨٤,١	١١٢٨	٩٤٩
صلح جنوب عمان	صلح جزاء	٨	١٤	١٩٨٦	١٢٠٠٥	١٣٩٩١	١٢٠١٢	١٩٧٩	٪ ١٠٠,١	٪ ٨٥,٩	٩٩٩	٨٥٨
	صلح حقوق	٦	٦	١١٨٦	٤٥٧٣	٥٧٥٩	٤٥٠٧	١٢٥٢	٪ ٩٨,٦	٪ ٧٨,٣	٩٦٠	٧٥١
	المجموع	١٤	١٧	٣١٧٢	١٦٥٧٨	١٩٧٥٠	١٦٥١٩	٣٢٣١	٪ ٩٩,٦	٪ ٨٣,٦	١١٦٢	٩٧٢
صلح سحاب	صلح جزاء	٣	٤	٦٧٤	٣٦١١	٤٢٨٥	٣٥٣٢	٧٥٣	٪ ٩٧,٨	٪ ٨٢,٤	١٣٧٨	١١٠٣
	صلح حقوق			٢٤٨	٩٧٩	١٢٢٧	٨٧٩	٣٤٨	٪ ٨٩,٨	٪ ٧١,٦		
	المجموع			٩٢٢	٤٥٩٠	٥٥١٢	٤٤١١	١١٠١	٪ ٩٦,١	٪ ٨٠,٠		
صلح الجيزة	صلح جزاء	٣	٣	٢٠٥	٢٢٥٢	٢٤٥٧	٢٢٢٠	٢٣٧	٪ ٩٨,٦	٪ ٩٠,٤	١١١٧	٩٧٦
	صلح حقوق			١٥٣	٧٤١	٨٩٤	٧٠٨	١٨٦	٪ ٩٥,٥	٪ ٧٩,٢		
	المجموع			٣٥٨	٢٩٩٣	٣٣٥١	٢٩٢٨	٤٢٣	٪ ٩٧,٨	٪ ٨٧,٤		
صلح الموقر	صلح جزاء	١	١	٧٦	٨٢٤	٩٠٠	٨٠٤	٩٦	٪ ٩٧,٦	٪ ٨٩,٣	١١٦٠	٩٩٥
	صلح حقوق			٦٣	١٩٧	٢٦٠	١٩١	٦٩	٪ ٩٧,٠	٪ ٧٣,٥		
	المجموع			١٣٩	١٠٢١	١١٦٠	٩٩٥	١٦٥	٪ ٩٧,٥	٪ ٨٥,٨		

صلح شمال عمان	صلح جزاء	١٢	١٧	٣٣٥٢	١٦٠٨١	١٩٤٣٣	١٥٧٦٤	٣٦٦٩	٪ ٩٨,٠	٪ ٨١,١	١١٤٣	٩٢٧
	صلح حقوق	١١	١١	٢٣٩٣	٧٢٤٧	٩٦٤٠	٦٤٧٠	٣١٧٠	٪ ٨٩,٣	٪ ٦٧,١	٨٧٦	٥٨٨
	المجموع	٢٣	٢٦	٥٧٤٥	٢٣٣٢٨	٢٩٠٧٣	٢٢٢٣٤	٦٨٣٩	٪ ٩٥,٣	٪ ٧٦,٥	١١١٨	٨٥٥
صلح شرق عمان	صلح جزاء	٨	١١	١٩٠٦	١١٦٧١	١٣٥٧٧	١١٤٣٢	٢١٤٥	٪ ٩٨,٠	٪ ٨٤,٢	١٢٣٤	١٠٣٩
	صلح حقوق	٧	٧	٨٥٠	٥٥٢٩	٦٣٧٩	٥٣٣٤	١٠٤٥	٪ ٩٦,٥	٪ ٨٣,٦	٩١١	٧٦٢
	المجموع	١٥	٢٢	٢٧٥٦	١٧٢٠٠	١٩٩٥٦	١٦٧٦٦	٣١٩٠	٪ ٩٧,٥	٪ ٨٤,٠	٩٠٧	٧٦٢
صلح غرب عمان	صلح جزاء	٧	٧	١٤١٩	١٠٢٠٥	١١٦٢٤	١٠١٧٦	١٤٤٨	٪ ٩٩,٧	٪ ٨٧,٥	١٦٦١	١٤٥٤
	صلح حقوق	٧	٧	١٦٤٢	٤٦٠٥	٦٢٤٧	٤٥٢١	١٧٢٦	٪ ٩٨,٢	٪ ٧٢,٤	٨٩٢	٦٤٦
	المجموع	١٤	١٨	٣٠٦١	١٤٨١٠	١٧٨٧١	١٤٦٩٧	٣١٧٤	٪ ٩٩,٢	٪ ٨٢,٢	٩٩٣	٨١٧
صلح ناعور	صلح جزاء	٣	٣	٢٦٠	١٢٨٢	١٥٤٢	١٢٩٣	٢٤٩	٪ ١٠٠,٩	٪ ٨٣,٩	٨٢٠	٥٨٦
	صلح حقوق			٥٠٥	٤١٣	٩١٨	٤٦٤	٤٥٤	٪ ١١٢,٣	٪ ٥٠,٥		
	المجموع			٧٦٥	١٦٩٥	٢٤٦٠	١٧٥٧	٧٠٣	٪ ١٠٣,٧	٪ ٧١,٤		
صلح الزرقاء	صلح جزاء	١٠	١٣	٢٥٤٦	١٣٥٧٣	١٦١١٩	١٤٠٠٤	٢١١٥	٪ ١٠٣,٢	٪ ٨٦,٩	١٢٤٠	١٠٧٧
	صلح حقوق	٥	٧	٢١٠١	٥٨٧٢	٧٩٧٣	٦٢٠٠	١٧٧٣	٪ ١٠٥,٦	٪ ٧٧,٨	١١٣٩	٨٨٦
	المجموع	١٥	٢٣	٤٦٤٧	١٩٤٤٥	٢٤٠٩٢	٢٠٢٠٤	٣٨٨٨	٪ ١٠٣,٩	٪ ٨٣,٩	١٠٤٧	٨٧٨
صلح الازرق	صلح جزاء	١	١	٧٦	٤٤٠	٥١٦	٤٥٦	٦٠	٪ ١٠٣,٦	٪ ٨٨,٤	٧١٧	٦١٨
	صلح حقوق			٤٥	١٥٦	٢٠١	١٦٢	٣٩	٪ ١٠٣,٨	٪ ٨٠,٦		
	المجموع			١٢١	٥٩٦	٧١٧	٦١٨	٩٩	٪ ١٠٣,٧	٪ ٨٦,٢		
صلح الرصيفة	صلح جزاء	٤	٥	١٢٠٤	٥٣١٣	٦٥١٧	٥٣١١	١٢٠٦	٪ ١٠٠,٠	٪ ٨١,٥	١٣٠٣	١٠٦٢
	صلح حقوق	٢	٢	٣١٢	١٤٤٠	١٧٥٢	١٦١٤	١٣٨	٪ ١١٢,١	٪ ٩٢,١	٨٧٦	٨٠٧
	المجموع	٦	٧	١٥١٦	٦٧٥٣	٨٢٦٩	٦٩٢٥	١٣٤٤	٪ ١٠٢,٥	٪ ٨٣,٧	١١٨١	٩٨٩

صلح السلط	صلح جزاء	٤	٦	٤٦٧	٣٠٩٧	٣٥٦٤	٣٠٩٩	٤٦٥	٪١٠٠,١	٪٨٧,٠	٥١٧	٥٩٤
	صلح حقوق	٥	٤	٥٨٦	١٨٥٨	٢٤٤٤	٢٠١٣	٤٣١	٪١٠٨,٣	٪٨٢,٤	٥٠٣	٦١١
	المجموع	٩	١١	١٠٥٣	٤٩٥٥	٦٠٠٨	٥١١٢	٨٩٦	٪١٠٣,٢	٪٨٥,١	٤٦٥	٥٤٦
صلح عين الباشا	صلح جزاء	٢	٣	٤٥١	٣٤٩٠	٣٩٤١	٣٢٨٣	٦٥٨	٪٩٤,١	٪٨٣,٣	١٠٩٤	١٣١٤
	صلح حقوق	٢	٢	٣١٣	١٠٥٢	١٣٦٥	١٠٩١	٢٧٤	٪١٠٣,٧	٪٧٩,٩	٥٤٦	٦٨٣
	المجموع	٤	٤	٧٦٤	٤٥٤٢	٥٣٠٦	٤٣٧٤	٩٣٢	٪٩٦,٣	٪٨٢,٤	١٠٩٤	١٣٢٧
صلح الشونة الجنوبية	صلح جزاء	٢	٢	٧٤	١٠٠٧	١٠٨١	١٠٠٢	٧٩	٪٩٩,٥	٪٩٢,٧	٧٠٨	٧٧٨
	صلح حقوق			٦٢	٤١٢	٤٧٤	٤١٤	٦٠	٪١٠٠,٥	٪٨٧,٣		
	المجموع			١٣٦	١٤١٩	١٥٥٥	١٤١٦	١٣٩	٪٩٩,٨	٪٩١,١		
صلح دير علا	صلح جزاء	٢	٢	١٢٦	١٣٩٥	١٥٢١	١٤٥٤	٦٧	٪١٠٤,٢	٪٩٥,٦	١٠٣٦	١١٢٠
	صلح حقوق			١٠٨	٦١١	٧١٩	٦١٨	١٠١	٪١٠١,١	٪٨٦,٠		
	المجموع			٢٣٤	٢٠٠٦	٢٢٤٠	٢٠٧٢	١٦٨	٪١٠٣,٣	٪٩٢,٥		
صلح مادبا	صلح جزاء	٣	٣	٣٤٦	٣٨١٨	٤١٦٤	٤٠٣٤	١٣٠	٪١٠٥,٧	٪٩٦,٩	١٣٤٥	١٣٨٨
	صلح حقوق	٣	٢	٣٤٦	١١٥٣	١٤٩٩	١٢٤٩	٢٥٠	٪١٠٨,٣	٪٨٣,٣	٦٢٥	٧٥٠
	المجموع	٦	٥	٦٩٢	٤٩٧١	٥٦٦٣	٥٢٨٣	٣٨٠	٪١٠٦,٣	٪٩٣,٣	١٠٥٧	١١٣٣
صلح ذيبان	صلح جزاء	١	١	٢٢	٣١٨	٣٤٠	٣٢٠	٢٠	٪١٠٠,٦	٪٩٤,١	٤٦٤	٥١٤
	صلح حقوق			٤٠	١٣٤	١٧٤	١٤٤	٣٠	٪١٠٧,٥	٪٨٢,٨		
	المجموع			٦٢	٤٥٢	٥١٤	٤٦٤	٥٠	٪١٠٢,٧	٪٩٠,٣		

صلح إربد	صلح جزاء	١٠	٢٠	٥٣٧٨	١٧٥٩٩	٢٢٩٧٧	١٨٠٣٨	٤٩٣٩	١٠٢,٥٪	٧٨,٥٪	١١٤٩	٩٠٢
	صلح حقوق	١٧	٢٣	٩٩٤٢	١٥٩٧٩	٢٥٩٢١	١٩١٤٤	٦٧٧٧	١١٩,٨٪	٧٣,٩٪	١١٢٧	٨٣٢
	المجموع	٢٧	٤٣	١٥٣٢٠	٣٣٥٧٨	٤٨٨٩٨	٣٧١٨٢	١١٧١٦	١١٠,٧٪	٧٦,٠٪	١١٣٧	٨٦٥
صلح المزار الشمالي	صلح جزاء	١	١	٧٤	٦٥٣	٧٢٧	٦٣٥	٩٢	٩٧,٢٪	٨٧,٣٪	١١٧١	٩٤٥
	صلح حقوق			٩٤	٣٥٠	٤٤٤	٣١٠	١٣٤	٨٨,٦٪	٦٩,٨٪		
	المجموع			١٦٨	١٠٠٣	١١٧١	٩٤٥	٢٢٦	٩٤,٢٪	٨٠,٧٪		
صلح الأغوار الشمالية	صلح جزاء	٣	٣	٥٦٠	٢٢٧٩	٢٨٣٩	٢٢٤٧	٥٩٢	٩٨,٦٪	٧٩,١٪	١٣١٨	١٠١٩
	صلح حقوق			٣٨١	٧٣٤	١١١٥	٨١١	٣٠٤	١١٠,٥٪	٧٢,٧٪		
	المجموع			٩٤١	٣٠١٣	٣٩٥٤	٣٠٥٨	٨٩٦	١٠١,٥٪	٧٧,٣٪		
صلح الكورة	صلح جزاء	٣	٣	٦١٣	١٨٣٩	٢٤٥٢	١٧٧٥	٦٧٧	٩٦,٥٪	٧٢,٤٪	١٣٣١	٨٤٢
	صلح حقوق			٧٧٢	٧٦٨	١٥٤٠	٧٥٢	٧٨٨	٩٧,٩٪	٤٨,٨٪		
	المجموع			١٣٨٥	٢٦٠٧	٣٩٩٢	٢٥٢٧	١٤٦٥	٩٦,٩٪	٦٣,٣٪		
صلح بني عبيد	صلح جزاء	٤	٤	٦٧٤	٣٤٨٧	٤١٦١	٣٥٠٢	٦٥٩	١٠٠,٤٪	٨٤,٢٪	١٤٥٦	١١٦٥
	صلح حقوق			٦٠٠	١٠٦٣	١٦٦٣	١١٥٨	٥٠٥	١٠٨,٩٪	٦٩,٦٪		
	المجموع			١٢٧٤	٤٥٥٠	٥٨٢٤	٤٦٦٠	١١٦٤	١٠٢,٤٪	٨٠,٠٪		
صلح بني كنانة	صلح جزاء	٣	٣	٤٢٧	١٤٦١	١٨٨٨	١٥٢٦	٣٦٢	١٠٤,٤٪	٨٠,٨٪	١٠٥٤	٨٢٤
	صلح حقوق			٤٧٥	٨٠٠	١٢٧٥	٩٤٦	٣٢٩	١١٨,٣٪	٧٤,٢٪		
	المجموع			٩٠٢	٢٢٦١	٣١٦٣	٢٤٧٢	٦٩١	١٠٩,٣٪	٧٨,٢٪		
صلح الطيبة	صلح جزاء	١	١	٩٠	٦٧٨	٧٦٨	٦٣٦	١٣٢	٩٣,٨٪	٨٢,٨٪	١٣٤٤	١٠٢٧
	صلح حقوق			١٩٢	٣٨٤	٥٧٦	٣٩١	١٨٥	١٠١,٨٪	٦٧,٩٪		
	المجموع			٢٨٢	١٠٦٢	١٣٤٤	١٠٢٧	٣١٧	٩٦,٧٪	٧٦,٤٪		

صلح الوسطية	صلح جزاء	١	١	٧٧	٤٥٨	٥٣٥	٣٩١	١٤٤	٨٥,٤ ٪	٧٣,١ ٪	١٢٣٥	٩٠٤
	صلح حقوق			٢٠٥	٤٩٥	٧٠٠	٥١٣	١٨٧	١٠٣,٦ ٪	٧٣,٣ ٪		
	المجموع			٢٨٢	٩٥٣	١٢٣٥	٩٠٤	٣٣١	٩٤,٩ ٪	٧٣,٢ ٪		
صلح الرمثا	صلح جزاء	٢	٤	٨٧٢	٤٠٢٩	٤٩٠١	٣٧٣٩	١١٦٢	٩٢,٨ ٪	٧٦,٣ ٪	١٢٢٥	٩٣٥
	صلح حقوق	٣	٥	١٦٥٦	٢١٦٠	٣٨١٦	٢٣٢١	١٤٩٥	١٠٧,٥ ٪	٦٠,٨ ٪	٧٦٣	٤٦٤
	المجموع	٥	٤	٢٥٢٨	٦١٨٩	٨٧١٧	٦٠٦٠	٢٦٥٧	٩٧,٩ ٪	٦٩,٥ ٪	٢١٧٩	١٥١٥
صلح المفرق	صلح جزاء	٦	٣	٨٢٤	٩٥٥٠	١٠٣٧٤	٩٣١٤	١٠٦٠	٩٧,٥ ٪	٨٩,٨ ٪	٣٤٥٨	٣١٠٥
	صلح حقوق		٢	٦١٤	٢٣٩٦	٣٠١٠	٢٤٧٥	٥٣٥	١٠٣,٣ ٪	٨٢,٢ ٪	١٥٠٥	١٢٣٨
	المجموع		٥	١٤٣٨	١١٩٤٦	١٣٣٨٤	١١٧٨٩	١٥٩٥	٩٨,٧ ٪	٨٨,١ ٪	٢٦٧٧	٢٣٥٨
صلح البادية الشمالية	صلح جزاء	٢	٢	٦٢	٩٢٠	٩٨٢	٩١٢	٧٠	٩٩,١ ٪	٩٢,٩ ٪	٧١٥	٦٤٢
	صلح حقوق			٦٢	٣٨٦	٤٤٨	٣٧٢	٧٦	٩٦,٤ ٪	٨٣,٠ ٪		
	المجموع			١٢٤	١٣٠٦	١٤٣٠	١٢٨٤	١٤٦	٩٨,٣ ٪	٨٩,٨ ٪		
صلح الرويشد	صلح جزاء	١	١	٦	١٢٧	١٣٣	١٢٨	٥	١٠٠,٨ ٪	٩٦,٢ ٪	١٧١	١٦٦
	صلح حقوق			٢	٣٦	٣٨	٣٨	٠	١٠٥,٦ ٪	١٠٠,٠ ٪		
	المجموع			٨	١٦٣	١٧١	١٦٦	٥	١٠١,٨ ٪	٩٧,١ ٪		
صلح جرش	صلح جزاء	٦	٦	١٠٥١	٥٦١١	٦٦٦٢	٥٢٦٩	١٣٩٣	٩٣,٩ ٪	٧٩,١ ٪	١٥٧٢	١١٧٩
	صلح حقوق			٩٩٠	١٧٧٩	٢٧٦٩	١٨٠٦	٩٦٣	١٠١,٥ ٪	٦٥,٢ ٪		
	المجموع			٢٠٤١	٧٣٩٠	٩٤٣١	٧٠٧٥	٢٣٥٦	٩٥,٧ ٪	٧٥,٠ ٪		
صلح عجلون	صلح جزاء	٦	٣	٥٣١	٣٠٦٠	٣٥٩١	٣١٣٣	٤٥٨	١٠٢,٤ ٪	٨٧,٢ ٪	١١٩٧	١٠٤٤
	صلح حقوق		٤	١٣٧٨	٢٥٢٥	٣٩٠٣	٢٨٦٣	١٠٤٠	١١٣,٤ ٪	٧٣,٤ ٪	٩٧٦	٧١٦
	المجموع		٦	١٩٠٩	٥٥٨٥	٧٤٩٤	٥٩٩٦	١٤٩٨	١٠٧,٤ ٪	٨٠,٠ ٪	١٢٤٩	٩٩٩

صلح معان	صلح جزاء	٣	٢	٢٢٧	١٤٤٩	١٦٧٦	١٤٦٣	٢١٣	٪ ١٠١,٠	٪ ٨٧,٣	١١٠١
	صلح حقوق			١٦١	٧٣٣	٨٩٤	٧٣٩	١٥٥	٪ ١٠٠,٨	٪ ٨٢,٧	١٢٨٥
	المجموع			٣٨٨	٢١٨٢	٢٥٧٠	٢٢٠٢	٣٦٨	٪ ١٠٠,٩	٪ ٨٥,٧	
صلح الحسينية	صلح جزاء	١	١	٥٤	٧٩٩	٨٥٣	٧١٦	١٣٧	٪ ٨٩,٦	٪ ٨٣,٩	٧٨٧
	صلح حقوق			٥	٨٩	٩٤	٧١	٢٣	٪ ٧٩,٨	٪ ٧٥,٥	٩٤٧
	المجموع			٥٩	٨٨٨	٩٤٧	٧٨٧	١٦٠	٪ ٨٨,٦	٪ ٨٣,١	
صلح البتراء/ وادي موسى	صلح جزاء	٢	٢	١٠٩	١٧٠٢	١٨١١	١٧١٣	٩٨	٪ ١٠٠,٦	٪ ٩٤,٦	١٠٨٨
	صلح حقوق			٩١	٤٣٧	٥٢٨	٤٦٣	٦٥	٪ ١٠٥,٩	٪ ٨٧,٧	١١٧٠
	المجموع			٢٠٠	٢١٣٩	٢٣٣٩	٢١٧٦	١٦٣	٪ ١٠١,٧	٪ ٩٣,٠	
صلح الشوبك	صلح جزاء	١	١	٢٢	١٤٢	١٦٤	١٤٤	٢٠	٪ ١٠١,٤	٪ ٨٧,٨	٢٢٨
	صلح حقوق			٨	٨٥	٩٣	٨٤	٩	٪ ٩٨,٨	٪ ٩٠,٣	٢٥٧
	المجموع			٣٠	٢٢٧	٢٥٧	٢٢٨	٢٩	٪ ١٠٠,٤	٪ ٨٨,٧	
صلح الجفر	صلح جزاء	١	١	١٣	١٠٠	١١٣	١٠٠	١٣	٪ ١٠٠,٠	٪ ٨٨,٥	١٣٥
	صلح حقوق			٠	٣٥	٣٥	٣٥	٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠	١٤٨
	المجموع			١٣	١٣٥	١٤٨	١٣٥	١٣	٪ ١٠٠,٠	٪ ٩١,٢	
صلح الطفيلة	صلح جزاء	٢	٢	٧٣	١٢٠٤	١٢٧٧	١١٩٠	٨٧	٪ ٩٨,٨	٪ ٩٣,٢	١١٢٥
	صلح حقوق			١٤٠	١٠٢٧	١١٦٧	١٠٥٩	١٠٨	٪ ١٠٣,١	٪ ٩٠,٧	١٢٢٢
	المجموع			٢١٣	٢٢٣١	٢٤٤٤	٢٢٤٩	١٩٥	٪ ١٠٠,٨	٪ ٩٢,٠	

صلح بصيرا	صلح جزاء	١	١	٢٨	٣٤٥	٣٧٣	٣٥٤	١٩	٪ ١٠٢,٦	٪ ٩٤,٩	٦٣٤
	صلح حقوق			٥٠	٢٧١	٣٢١	٢٨٠	٤١	٪ ١٠٣,٣	٪ ٨٧,٢	٦٩٤
	المجموع			٧٨	٦١٦	٦٩٤	٦٣٤	٦٠	٪ ١٠٢,٩	٪ ٩١,٤	
صلح الحسا	صلح جزاء	١	١	٢	١٩٥	١٩٧	١٨٦	١١	٪ ٩٥,٤	٪ ٩٤,٤	٢٤٥
	صلح حقوق			٥	٥٧	٦٢	٥٩	٣	٪ ١٠٣,٥	٪ ٩٥,٢	٢٥٩
	المجموع			٧	٢٥٢	٢٥٩	٢٤٥	١٤	٪ ٩٧,٢	٪ ٩٤,٦	
صلح الكرك	صلح جزاء	٣	٤	٨٣٧	٢٩٩٤	٣٨٣١	٣٠٣٣	٧٩٨	٪ ١٠١,٣	٪ ٧٩,٢	٧٥٨
	صلح حقوق	٣	٥	٧٦٩	٢٠٢٤	٢٧٩٣	١٩٤٩	٨٤٤	٪ ٩٦,٣	٪ ٦٩,٨	٣٩٠
	المجموع	٦	٧	١٦٠٦	٥٠١٨	٦٦٢٤	٤٩٨٢	١٦٤٢	٪ ٩٩,٣	٪ ٧٥,٢	٧١٢
صلح المزار الجنوبي	صلح جزاء	٣	٢	٣٠١	١٢٦٤	١٥٦٥	١٢٨٥	٢٨٠	٪ ١٠١,٧	٪ ٨٢,١	١٢٠٨
	صلح حقوق			٤١٢	١٠٤٧	١٤٥٩	١١٣٠	٣٢٩	٪ ١٠٧,٩	٪ ٧٧,٥	١٥١٢
	المجموع			٧١٣	٢٣١١	٣٠٢٤	٢٤١٥	٦٠٩	٪ ١٠٤,٥	٪ ٧٩,٩	
صلح غور الصافي	صلح جزاء	٢	١	١٦٠	٩٨١	١١٤١	١٠٠٣	١٣٨	٪ ١٠٢,٢	٪ ٨٧,٩	١٦٠٧
	صلح حقوق			٩٧	٦٢٨	٧٢٥	٦٠٤	١٢١	٪ ٩٦,٢	٪ ٨٣,٣	١٨٦٦
	المجموع			٢٥٧	١٦٠٩	١٨٦٦	١٦٠٧	٢٥٩	٪ ٩٩,٩	٪ ٨٦,١	
صلح القصر	صلح جزاء	١	١	١٢٨	٦٣٥	٧٦٣	٦٥٢	١١١	٪ ١٠٢,٧	٪ ٨٥,٥	١٠٤٠
	صلح حقوق			١١٥	٣٨٦	٥٠١	٣٨٨	١١٣	٪ ١٠٠,٥	٪ ٧٧,٤	١٢٦٤
	المجموع			٢٤٣	١٠٢١	١٢٦٤	١٠٤٠	٢٢٤	٪ ١٠١,٩	٪ ٨٢,٣	

صلح عي	صلح جزاء	١	١	٢١	٦٢	٨٣	٦٨	١٥	١٠٩,٧ ٪	٨١,٩ ٪	١٢٩
	صلح حقوق			١٧	٦٦	٨٣	٦١	٢٢	٩٢,٤ ٪	٧٣,٥ ٪	١٦٦
	المجموع			٣٨	١٢٨	١٦٦	١٢٩	٣٧	١٠٠,٨ ٪	٧٧,٧ ٪	
صلح فقوع	صلح جزاء	١	١	٢٢	١٦٥	١٨٧	١٦٤	٢٣	٩٩,٤ ٪	٨٧,٧ ٪	٢٩٥
	صلح حقوق			٢٨	١٤١	١٦٩	١٣١	٣٨	٩٢,٩ ٪	٧٧,٥ ٪	٣٥٦
	المجموع			٥٠	٣٠٦	٣٥٦	٢٩٥	٦١	٩٦,٤ ٪	٨٢,٩ ٪	
صلح العقبة	صلح جزاء	٦	٥	٦٢٢	٣٥٠٩	٤١٣١	٣٣٨٦	٧٤٥	٩٦,٥ ٪	٨٢,٠ ٪	٩٩٣
	صلح حقوق			٦٣١	١٤٥٦	٢٠٨٧	١٥٧٧	٥١٠	١٠٨,٣ ٪	٧٥,٦ ٪	١٢٤٤
	المجموع			١٢٥٣	٤٩٦٥	٦٢١٨	٤٩٦٣	١٢٥٥	١٠٠,٠ ٪	٧٩,٨ ٪	
صلح القويرة	صلح جزاء	١	١	٣٧	٣٠٦	٣٤٣	٢٩٩	٤٤	٩٧,٧ ٪	٨٧,٢ ٪	٣٩٨
	صلح حقوق			٢٣	٩٧	١٢٠	٩٩	٢١	١٠٢,١ ٪	٨٢,٥ ٪	٤٦٣
	المجموع			٦٠	٤٠٣	٤٦٣	٣٩٨	٦٥	٩٨,٨ ٪	٨٦,٠ ٪	
المجموع العام	صلح جزاء	٢٨٣	٣٢٢	٣٤٨٤٦	١٨٦٠٧٨	٢٢٠٩٢٤	١٨٦٦٢٤	٣٤٣٠٠	١٠٠,٣ ٪	٨٤,٥ ٪	٩٠٨
	صلح حقوق			٤٠٣٤٨	٩٨٦٤٠	١٣٨٩٨٨	١٠٥٧٤٥	٣٣٢٤٣	١٠٧,٢ ٪	٧٦,١ ٪	١١١٨
	المجموع			٧٥١٩٤	٢٨٤٧١٨	٣٥٩٩١٢	٢٩٢٣٦٩	٦٧٥٤٣	١٠٢,٧ ٪	٨١,٢ ٪	

الجدول رقم (٢٢)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الصلحية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

اسم المحكمة	عام ٢٠١٧		عام ٢٠١٨							نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧		
	الوارد	الفصل	المدور لعام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور
صلح عمان	٤٣١٧٢	٤٩٦٩٩	١٥٢٤١	٥١٣٢٧	٦٦٥٦٨	٥٥٩٦٤	١٠٦٠٤	٪ ١٠٩,٠	٪ ٨٤,١	٪ ١٩	٪ ١٣	٪ ٣٠-
صلح جنوب عمان	١٤٥٨٥	١٤٢٥٤	٣١٧٢	١٦٥٧٨	١٩٧٥٠	١٦٥١٩	٣٢٣١	٪ ٩٩,٦	٪ ٨٣,٦	٪ ١٤	٪ ١٦	٪ ٢
صلح سحاب	٤٠٣٠	٤١٨٤	٩٢٢	٤٥٩٠	٥٥١٢	٤٤١١	١١٠١	٪ ٩٦,١	٪ ٨٠,٠	٪ ١٤	٪ ٥	٪ ١٩
صلح الجيزة	١٨٦٩	١٩١٩	٣٥٨	٢٩٩٣	٣٣٥١	٢٩٢٨	٤٢٣	٪ ٩٧,٨	٪ ٨٧,٤	٪ ٦٠	٪ ٥٣	٪ ١٨
صلح الموقر	٧٦٤	٨٤٢	١٣٩	١٠٢١	١١٦٠	٩٩٥	١٦٥	٪ ٩٧,٥	٪ ٨٥,٨	٪ ٣٤	٪ ١٨	٪ ١٩

اسم المحكمة	عام٢٠١٧		عام٢٠١٨							نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧		
	الوارد	الفصل	المدور لعام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور
صلح شمال عمان	١٩١٢٣	٢٠٤٨٥	٥٧٤٥	٢٣٣٢٨	٢٩٠٧٣	٢٢٢٣٤	٦٨٣٩	٪٩٥,٣	٪٧٦,٥	٪٢٢	٪٩	٪١٩
صلح شرق عمان	١٤٧٩٧	١٥٥٦٩	٢٧٥٦	١٧٢٠٠	١٩٩٥٦	١٦٧٦٦	٣١٩٠	٪٩٧,٥	٪٨٤,٠	٪١٦	٪٨	٪١٦
صلح غرب عمان	١١٩٧٩	١٣١٤٧	٣٠٦١	١٤٨١٠	١٧٨٧١	١٤٦٩٧	٣١٧٤	٪٩٩,٢	٪٨٢,٢	٪٢٤	٪١٢	٪٤
صلح ناعور	١٢٦٠	١٤٤٩	٧٦٥	١٦٩٥	٢٤٦٠	١٧٥٧	٧٠٣	٪١٠٣,٧	٪٧١,٤	٪٣٥	٪٢١	٪٨-
صلح الزرقاء	١٧٦٣٤	١٩٥٤٣	٤٦٤٧	١٩٤٤٥	٢٤٠٩٢	٢٠٢٠٤	٣٨٨٨	٪١٠٣,٩	٪٨٣,٩	٪١٠	٪٣	٪١٦-
صلح الأزرق	٤٦٧	٤٧٢	١٢١	٥٩٦	٧١٧	٦١٨	٩٩	٪١٠٣,٧	٪٨٦,٢	٪٢٨	٪٣١	٪١٨-
صلح الرصيفة	٦١٣٨	٧٢٥١	١٥١٦	٦٧٥٣	٨٢٦٩	٦٩٢٥	١٣٤٤	٪١٠٢,٥	٪٨٣,٧	٪١٠	٪٤-	٪١١-
صلح السلط	٣٩٤٨	٥٧٠٤	١٠٥٣	٤٩٥٥	٦٠٠٨	٥١١٢	٨٩٦	٪١٠٣,٢	٪٨٥,١	٪٢٦	٪١٠-	٪١٥-
صلح عين الباشا	٣٨١٦	٤٤١٥	٧٦٤	٤٥٤٢	٥٣٠٦	٤٣٧٤	٩٣٢	٪٩٦,٣	٪٨٢,٤	٪١٩	٪١-	٪٢٢
صلح الشونة الجنوبية	١٢٠٤	١٢٧١	١٣٦	١٤١٩	١٥٥٥	١٤١٦	١٣٩	٪٩٩,٨	٪٩١,١	٪١٨	٪١١	٪٢
صلح دير علا	٢٤٠١	٢٤٢٥	٢٣٤	٢٠٠٦	٢٢٤٠	٢٠٧٢	١٦٨	٪١٠٣,٣	٪٩٢,٥	٪١٦-	٪١٥-	٪٢٨-
صلح مادبا	٤٥٨٧	٥٠٩٠	٦٩٢	٤٩٧١	٥٦٦٣	٥٢٨٣	٣٨٠	٪١٠٦,٣	٪٩٣,٣	٪٨	٪٤	٪٤٥-
صلح ذيبان	٦١٨	٦٦٣	٦٢	٤٥٢	٥١٤	٤٦٤	٥٠	٪١٠٢,٧	٪٩٠,٣	٪٢٧-	٪٣٠-	٪١٩-
صلح إربد	٣٠٩١٤	٣٣٦٨٦	١٥٣٢٠	٣٣٥٧٨	٤٨٨٩٨	٣٧١٨٢	١١٧١٦	٪١١٠,٧	٪٧٦,٠	٪٩	٪١٠	٪٢٤-
صلح المزار الشمالي	٩٤١	٩٩٧	١٦٨	١٠٠٣	١١٧١	٩٤٥	٢٢٦	٪٩٤,٢	٪٨٠,٧	٪٧	٪٥-	٪٣٥
صلح الأغوار الشمالية	٢٧٧١	٢٩٠٧	٩٤١	٣٠١٣	٣٩٥٤	٣٠٥٨	٨٩٦	٪١٠١,٥	٪٧٧,٣	٪٩	٪٥	٪٥-

اسم المحكمة	عام٢٠١٧		عام٢٠١٨							نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧		
	الوارد	الفصل	المدور لعام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور
صلح الكورة	٣٢٥٣	٣٥١٠	١٣٨٥	٢٦٠٧	٣٩٩٢	٢٥٢٧	١٤٦٥	٪٩٦,٩	٪٦٣,٣	٪٢٠-	٪٢٨-	٪٦
صلح بني عبيد	٤٢٧٥	٤٤٤٨	١٢٧٤	٤٥٥٠	٥٨٢٤	٤٦٦٠	١١٦٤	٪١٠٢,٤	٪٨٠,٠	٪٦	٪٥	٪٩-
صلح بني كنانة	٢٣٣٥	٢٥١٨	٩٠٢	٢٢٦١	٣١٦٣	٢٤٧٢	٦٩١	٪١٠٩,٣	٪٧٨,٢	٪٣-	٪٢-	٪٢٣-
صلح الطيبة	٩٦٢	٩٨٣	٢٨٢	١٠٦٢	١٣٤٤	١٠٢٧	٣١٧	٪٩٦,٧	٪٧٦,٤	٪١٠	٪٤	٪١٢
صلح الوسطية	٩٥٨	٩٩٦	٢٨٢	٩٥٣	١٢٣٥	٩٠٤	٣٣١	٪٩٤,٩	٪٧٣,٢	٪١-	٪٩-	٪١٧
صلح الرمثا	٦٣٤٨	٦٣٧٣	٢٥٢٨	٦١٨٩	٨٧١٧	٦٠٦٠	٢٦٥٧	٪٩٧,٩	٪٦٩,٥	٪٣-	٪٥-	٪٥
صلح المفرق	١١٧٦٥	١٢٠٠٩	١٤٣٨	١١٩٤٦	١٣٣٨٤	١١٧٨٩	١٥٩٥	٪٩٨,٧	٪٨٨,١	٪٢	٪٢-	٪١١
صلح البادية الشمالية	٩٥٣	١٠٠٨	١٢٤	١٣٠٦	١٤٣٠	١٢٨٤	١٤٦	٪٩٨,٣	٪٨٩,٨	٪٣٧	٪٢٧	٪١٨
صلح الرويشد	١٤٥	١٤٥	٨	١٦٣	١٧١	١٦٦	٥	٪١٠١,٨	٪٩٧,١	٪١٢	٪١٤	٪٣٨-
صلح جرش	٦٩٣٧	٧٩١٩	٢٠٤١	٧٣٩٠	٩٤٣١	٧٠٧٥	٢٣٥٦	٪٩٥,٧	٪٧٥,٠	٪٧	٪١١-	٪١٥
صلح عجلون	٥٣٢٧	٥٦٥٥	١٩٠٩	٥٥٨٥	٧٤٩٤	٥٩٩٦	١٤٩٨	٪١٠٧,٤	٪٨٠,٠	٪٥	٪٦	٪٢٢-
صلح معان	٢٠٩٩	٢٠٨٦	٣٨٨	٢١٨٢	٢٥٧٠	٢٢٠٢	٣٦٨	٪١٠٠,٩	٪٨٥,٧	٪٤	٪٦	٪٥-
صلح الحسينية	٢١١	١٨٧	٥٩	٨٨٨	٩٤٧	٧٨٧	١٦٠	٪٨٨,٦	٪٨٣,١	٪٣٢١	٪٣٢١	٪١٧١
صلح البتراء/ وادي موسى	١٧٧٠	١٨٤٦	٢٠٠	٢١٣٩	٢٣٣٩	٢١٧٦	١٦٣	٪١٠١,٧	٪٩٣,٠	٪٢١	٪١٨	٪١٩-
صلح الشوبك	٢٢٠	٢٢٤	٣٠	٢٢٧	٢٥٧	٢٢٨	٢٩	٪١٠٠,٤	٪٨٨,٧	٪٣	٪٢	٪٣-
صلح الجفر	٧٦	٧٧	١٣	١٣٥	١٤٨	١٣٥	١٣	٪١٠٠,٠	٪٩١,٢	٪٧٨	٪٧٥	٪٠
صلح الطفيلة	٢٠٥١	٢٠٧٩	٢١٣	٢٢٣١	٢٤٤٤	٢٢٤٩	١٩٥	٪١٠٠,٨	٪٩٢,٠	٪٩	٪٨	٪٨-

اسم المحكمة	عام٢٠١٧		عام٢٠١٨							نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧		
	الوارد	الفصل	المدور لعام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور
صلح بصيرا	٥٥٦	٥٧٢	٧٨	٦١٦	٦٩٤	٦٣٤	٦٠	٪١٠٢,٩	٪٩١,٤	٪١١	٪١١	٪٢٣-
صلح الحسا	١٦٩	١٧٧	٧	٢٥٢	٢٥٩	٢٤٥	١٤	٪٩٧,٢	٪٩٤,٦	٪٤٩	٪٣٨	٪١٠٠
صلح الكرك	٤٨٤٦	٥١٣٧	١٦٠٦	٥٠١٨	٦٦٢٤	٤٩٨٢	١٦٤٢	٪٩٩,٣	٪٧٥,٢	٪٤	٪٣-	٪٢
صلح المزار الجنوبي	٢٣٤١	٢٥٠٩	٧١٣	٢٣١١	٣٠٢٤	٢٤١٥	٦٠٩	٪١٠٤,٥	٪٧٩,٩	٪١-	٪٤-	٪١٥-
صلح غور الصافي	١٧٦٧	٢١٠٥	٢٥٧	١٦٠٩	١٨٦٦	١٦٠٧	٢٥٩	٪٩٩,٩	٪٨٦,١	٪٩-	٪٢٤-	٪١
صلح القصر	١٠٧٥	١٠٩٠	٢٤٣	١٠٢١	١٢٦٤	١٠٤٠	٢٢٤	٪١٠١,٩	٪٨٢,٣	٪٥-	٪٥-	٪٨-
صلح عي	١٣٥	١٤٠	٣٨	١٢٨	١٦٦	١٢٩	٣٧	٪١٠٠,٨	٪٧٧,٧	٪٥-	٪٨-	٪٣-
صلح فقوع	٢٧٥	٢٧٤	٥٠	٣٠٦	٣٥٦	٢٩٥	٦١	٪٩٦,٤	٪٨٢,٩	٪١١	٪٨	٪٢٢
صلح العقبة	٤٦٦٩	٤٩٥٦	١٢٥٣	٤٩٦٥	٦٢١٨	٤٩٦٣	١٢٥٥	٪١٠٠,٠	٪٧٩,٨	٪٦	٪٠	٪٠
صلح القويرة	٤٣٥	٤٤٨	٦٠	٤٠٣	٤٦٣	٣٩٨	٦٥	٪٩٨,٨	٪٨٦,٠	٪٧-	٪١١-	٪٨
المجموع العام	٢٥٢٩٧١	٢٧٥٤٤٣	٧٥١٩٤	٢٨٤٧١٨	٣٥٩٩١٢	٢٩٢٣٦٩	٦٧٥٤٣	٪١٠٢,٧	٪٨١,٢	٪١٣	٪٦	٪١٠-

الجدول رقم (٢٣)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح – حقوق

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
صلح حقوق عمان	١٦١٥١	١٥	٥٧	٤	٧٦
صلح حقوق جنوب عمان	٣١٨٤	١٣	٤٧	٣	٦٣
صلح حقوق سحاب	٦٢٤	١٧	٣٩	٤	٥٩
صلح حقوق الجيزة	٥٤٦	١٤	٢٩	١٨	٦١
صلح حقوق الموقر	١٢٤	١٣	٣٤	١٢	٥٩
صلح حقوق شمال عمان	٤٢١٦	١٥	٦٠	٥	٨٠
صلح حقوق شرق عمان	٤٠٦٠	١٤	٣٩	٦	٥٩

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
صلح حقوق غرب عمان	٢٩٥١	١٥	٤٨	٣	٦٧
صلح حقوق ناعور	٢٧٣	١٦	٤١	٢	٥٩
صلح حقوق الزرقاء	٤٠٥٨	١٢	٤٦	٩	٦٨
صلح حقوق الأزرق	١١٠	١٣	٢٤	٦	٤٤
صلح حقوق الرصيفة	١١٦٧	١٠	٢٣	٥	٣٨
صلح حقوق السلط	١٣٨٠	١٢	٦١	٢	٧٥
صلح حقوق عين الباشا	٧٥٥	١٥	٣١	٦	٥٢
صلح حقوق الشونة الجنوبية	٣٣٨	١٠	٢٤	١٤	٤٧
صلح حقوق دير علا	٤٦٤	١٤	٤١	١٢	٦٧
صلح حقوق مادبا	٨٤٠	٩	٣٧	٢	٤٩
صلح حقوق ذيبان	١٠٣	١٢	١٩	١	٣٢
صلح حقوق اربد	٩٤٤٧	١٤	١٠٠	٣	١١٧
صلح حقوق المزار الشمالي	٢١٤	١٣	٤٧	٥	٦٥
صلح حقوق الأغوار الشمالية	٤٦١	١٤	٥٤	٧	٧٥
صلح حقوق الكورة	٣١٤	١٤	٧٢	٩	٩٥
صلح حقوق بني عبيد	٦٠٨	١٤	٧٢	٧	٩٣
صلح حقوق بني كنانة	٥٠٦	١٥	٦٧	١	٨٣
صلح حقوق الطيبة	٢٠٩	١١	٧٩	٢	٩٢
صلح حقوق الوسطية	٣١٢	١٣	٦٦	١٧	٩٦
صلح حقوق الرمثا	١٠١٦	١٣	٩٦	٢	١١٢
صلح حقوق المفرق	١٧٤١	٩	٢٩	١	٣٩

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
صلح حقوق البادية الشمالية	٢٩١	١٠	٣٣	١	٤٤
صلح حقوق الرويشد	٣١	١٠	٩	٢	٢١
صلح حقوق جرش	١٠٠٧	١٤	٥٨	٤	٧٦
صلح حقوق عجلون	١٥١٤	١٣	٩١	٢	١٠٥
صلح حقوق معان	٥٣١	١١	٣٣	١١	٥٥
صلح حقوق الحسينية	٥٧	١٢	١٥	١٨	٤٦
صلح حقوق البتراء/ وادي موسى	٣٤٥	١٣	٣٢	١٧	٦٢
صلح حقوق الشوبك	٦٧	١٠	٢٦	٢	٣٨
صلح حقوق الجفر	٢٩	١٠	٢٠	٨	٣٨
صلح حقوق الطفيلة	٨٢٥	١٣	٢١	٣	٣٧
صلح حقوق بصيرا	٢١٨	١٢	٢٣	٣	٣٨
صلح حقوق الحسا	٤٢	٩	١٣	٣	٢٦
صلح حقوق الكرك	١١٩٥	١٥	٥٤	٣	٧٢
صلح حقوق المزار الجنوبي	٧٤٠	١٣	٤٢	١	٥٧
صلح حقوق غور الصافي	٤٧٨	١٣	٣٣	٣	٤٩
صلح حقوق القصر	٢٨٤	١١	٣٥	١١	٥٨
صلح حقوق عي	٤٠	١١	٢٠	١	٣٢
صلح حقوق فقوع	١١٤	١٠	٢٦	٣	٣٩
صلح حقوق العقبة	٩٤٤	١٢	٤٥	٤	٦٠
صلح حقوق القويرة	٧٥	١٠	٣٢	٢	٤٤
المجموع / المعدل	٦٤٩٩٩	١٣	٤٢	٦	٦١
النسبة من المجموع%		٪ ٢٠,٧	٪ ٧٠,٠	٪ ٩,٣	٪ ١٠٠,٠

الجدول رقم (٢٤)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح – جزاء

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
صلح جزاء عمان	١٠٠١١	٨	٣٣	٦	٤٧
صلح جزاء جنوب عمان	٤١٩٠	٨	٣٥	٩	٥٢
صلح جزاء سحاب	١٢٤٧	١٠	٣٥	٤	٤٨
صلح جزاء الجيزة	٨٢٢	٧	٢٣	٨	٣٩
صلح جزاء الموقر	٣٠٣	٥	٣١	١٥	٥١
صلح جزاء شمال عمان	٥٤٠٧	٩	٤٤	١٠	٦٣
صلح جزاء شرق عمان	٣٩٩٠	٧	٤١	٧	٥٥
صلح جزاء غرب عمان	٣٦٩٥	٧	٢٩	٨	٤٤
صلح جزاء ناعور	٤٤٤	١١	٣٩	٥	٥٥
صلح جزاء الزرقاء	٤٩٠١	٣	٤٢	١٣	٥٨
صلح جزاء الأزرق	١٥٧	٦	٢٨	٥	٣٩

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
صلح جزاء الرصيفة	١٧٦٠	٨	٣٣	٧	٤٨
صلح جزاء السلط	١١٦٩	٤	٣٤	٦	٤٤
صلح جزاء عين الباشا	١١٨٣	٩	٤٠	١٢	٦١
صلح جزاء الشونة الجنوبية	٣٨٦	٤	٢٢	١٤	٤٠
صلح جزاء دير علا	٥٤١	٨	٢٤	٢٦	٥٨
صلح جزاء مادبا	١٤٧١	٥	٢٤	١٣	٤٢
صلح جزاء ذيبان	١٣١	٦	٢٦	٢	٣٣
صلح جزاء اربد	٥٨٠٠	٩	٤٥	٧	٦١
صلح جزاء المزار الشمالي	٢٣٦	١٠	٣١	٥	٤٥
صلح جزاء الأغوار الشمالية	٧٦٦	٨	٤٤	٧	٥٨
صلح جزاء الكورة	٥٧٩	١١	٤١	٨	٦١
صلح جزاء بني عبيد	١٢١٧	٨	٣٣	٨	٤٩
صلح جزاء بني كنانة	٤٧٦	٨	٤٢	١	٥١
صلح جزاء الطيبة	٢٣٣	٨	٣٦	٢	٤٦
صلح جزاء الوسطية	١٣٨	١٠	٣٦	١٠	٥٥
صلح جزاء الرمثا	١٢٧٥	٩	٣٣	٧	٥٠
صلح جزاء المفرق	٣٤٥٦	٥	٢٤	٥	٣٣
صلح جزاء البادية الشمالية	٣٩٦	٥	٢٩	٢	٣٦
صلح جزاء الرويشد	٥٠	٦	٢١	٩	٣٦
صلح جزاء جرش	١٨٨٦	٩	٤٥	٥	٥٩
صلح جزاء عجلون	١٠٩٤	٦	٣٤	٢	٤٢
صلح جزاء معان	٥٠٤	٦	٣٢	٨	٤٦
صلح جزاء الحسينية	٢٨٨	٩	٣٧	١١	٥٧

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
صلح جزاء البتراء/ وادي موسى	٦٥٦	٥	١٣	٩	٢٧
صلح جزاء الشوبك	٥٤	٦	٢٣	٤	٣٤
صلح جزاء الجفر	٣٦	٥	٤٢	١٥	٦٢
صلح جزاء الطفيلة	٤٥٦	٦	١٩	٣	٢٩
صلح جزاء بصيرا	١٢٧	٧	٢٥	٣	٣٥
صلح جزاء الحسا	٧٧	٣	١٤	٦	٢٣
صلح جزاء الكرك	٩٦١	٩	٤٢	٤	٥٥
صلح جزاء المزار الجنوبي	٤٠٩	٩	٤١	٢	٥٢
صلح جزاء غور الصافي	٣٤٠	٨	٢٣	٣	٣٤
صلح جزاء القصر	٢٠٤	٧	٣٥	٩	٥١
صلح جزاء عي	٢٧	٩	٦٩	٣	٨١
صلح جزاء فقوع	٥٩	٦	٤١	٢	٤٩
صلح جزاء العقبة	١١٦٥	٤	٣٠	٧	٤٢
صلح جزاء القويرة	١١٣	٤	٢٧	٦	٣٧
المجموع / المعدل	٦٤٨٨٦	٧	٣٣	٧	٤٧
النسبة من المجموع%		٪ ١٤,٩	٪ ٧٠,٠	٪ ١٥,١	٪ ١٠٠,٠

الجدول رقم (٢٥)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة تسوية الأراضي ومحكمة أملاك الدولة في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

اسم المحكمة	عام٢٠١٧			عام٢٠١٨							نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			العبء ٢٠١٨	الإنجاز ٢٠١٨
	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	عبء القاضي	إنجاز القاضي
محكمة تسوية الأراضي	٣	٢٨	٧٣	٢	١٢٧	٤٥	١٧٢	٨٩	٨٣	١٩٧,٨ ٪	٥١,٧ ٪	٦١ ٪	٢٢ ٪	-٣٥ ٪	٨٦	٤٥
محكمة أملاك الدولة	١	١٩٧	١٩٧	١	٦	٣١٢	٣١٨	٣١٧	١	١٠١,٦ ٪	٩٩,٧ ٪	٥٨ ٪	٦١ ٪	-٨٣ ٪	٣١٨	٣١٧
المجموع	٣	٢٢٥	٢٧٠	٣	١٣٣	٣٥٧	٤٩٠	٤٠٦	٨٤	١١٣,٧ ٪	٨٢,٩ ٪	٥٩ ٪	٥٠ ٪	-٣٧ ٪	١٦٣	١٣٥

الجدول رقم (٢٦)

أعمال محاكم الأحداث حسب المحكمة والإختصاص لعام٢٠١٨

اسم المحكمة	الإختصاص	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء القاضي السنوي٢٠١٨	إنجاز القاضي السنوي٢٠١٨
عمان	صلح	٣	٣	٢٦٨	٣٥٥٩	٣٨٢٧	٣٦٨٠	١٤٧	٪ ١٠٣,٤	٪ ٩٦,٢	١٢٧٦	١٢٢٧
	جنايات	٢	٢	٣٢٤	١٤٩٢	١٨١٦	١٣٨٧	٤٢٩	٪ ٩٣,٠	٪ ٧٦,٤	٩٠٨	٦٩٤
	جنح	١	١	٥٨	١٠٠٦	١٠٦٤	٩١٢	١٥٢	٪ ٩٠,٧	٪ ٨٥,٧	١٠٦٤	٩١٢
	المجموع	٦	٦	٦٥٠	٦٠٥٧	٦٧٠٧	٥٩٧٩	٧٢٨	٪ ٩٨,٧	٪ ٨٩,١	١١١٨	٩٩٧
الزرقاء	صلح	١	١	١٥٦	٧٥٣	٩٠٩	٨٠٨	١٠١	٪ ١٠٧,٣	٪ ٨٨,٩	٩٠٩	٨٠٨
	جنايات	٢	٢	١٧١	٤٣٠	٦٠١	٤٨٥	١١٦	٪ ١١٢,٨	٪ ٨٠,٧	٣٠١	٢٤٣
	جنح	١	١	١٣	٢٧٩	٢٩٢	٢٦٧	٢٥	٪ ٩٥,٧	٪ ٩١,٤	٢٩٢	٢٦٧
السلط	المجموع	٤	٤	٣٤٠	١٤٦٢	١٨٠٢	١٥٦٠	٢٤٢	٪ ١٠٦,٧	٪ ٨٦,٦	٤٥١	٣٩٠
	صلح	١	٢	٤٢	٣٥٤	٣٩٦	٣٥٠	٤٦	٪ ٩٨,٩	٪ ٨٨,٤	١٩٨	١٧٥
	جنايات	٢	٢	٥٢	٢٢١	٢٧٣	٢٠٨	٦٥	٪ ٩٤,١	٪ ٧٦,٢	١٣٧	١٠٤
	جنح	١	١	٤	١٣٧	١٤١	١٣٩	٢	٪ ١٠١,٥	٪ ٩٨,٦	١٤١	١٣٩
	المجموع	٤	٥	٩٨	٧١٢	٨١٠	٦٩٧	١١٣	٪ ٩٧,٩	٪ ٨٦,٠	١٦٢	١٣٩

اسم المحكمة	الإختصاص	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء القاضي السنوي٢٠١٨	إنجاز القاضي السنوي٢٠١٨
مادبا	صلح	١	١	٢١	٢٥٤	٢٧٥	٢٥٢	٢٣	٪ ٩٩,٢	٪ ٩١,٦	٢٧٥	٢٥٢
	جنايات	٢	٢	٢٨	٥٧	٨٥	٧٦	٩	٪ ١٣٣,٣	٪ ٨٩,٤	٤٣	٣٨
	جنح	١	١	٢	٤٨	٥٠	٤٩	١	٪ ١٠٢,١	٪ ٩٨,٠	٥٠	٤٩
	المجموع	٤	٤	٥١	٣٥٩	٤١٠	٣٧٧	٣٣	٪ ١٠٥,٠	٪ ٩٢,٠	١٠٣	٩٤
إربد	صلح	١	١	٣٥٠	١١٧٩	١٥٢٩	١٥٠٥	٢٤	٪ ١٢٧,٧	٪ ٩٨,٤	١٥٢٩	١٥٠٥
	جنايات	٢	٢	٢٧٤	٣٧٦	٦٥٠	٤٢٢	٢٢٨	٪ ١١٢,٢	٪ ٦٤,٩	٣٢٥	٢١١
	جنح	١	٢	٤٠	٢٧٦	٣١٦	٢٥٦	٦٠	٪ ٩٢,٨	٪ ٨١,٠	١٥٨	١٢٨
	المجموع	٤	٥	٦٦٤	١٨٣١	٢٤٩٥	٢١٨٣	٣١٢	٪ ١١٩,٢	٪ ٨٧,٥	٤٩٩	٤٣٧
المفرق	صلح	١	١	٢٢	٣٥٤	٣٧٦	٣٤٦	٣٠	٪ ٩٧,٧	٪ ٩٢,٠	٣٧٦	٣٤٦
	جنايات	٢	٢	٣٢	١١٤	١٤٦	١١٣	٣٣	٪ ٩٩,١	٪ ٧٧,٤	٧٣	٥٧
	جنح	١	١	١	٦١	٦٢	٥٧	٥	٪ ٩٣,٤	٪ ٩١,٩	٦٢	٥٧
	المجموع	٤	٤	٥٥	٥٢٩	٥٨٤	٥١٦	٦٨	٪ ٩٧,٥	٪ ٨٨,٤	١٤٦	١٢٩
جرش	صلح	١	١	٦٠	٢٩٠	٣٥٠	٢٣١	١١٩	٪ ٧٩,٧	٪ ٦٦,٠	٣٥٠	٢٣١
	جنايات	٢	٢	٢١	٤٣	٦٤	٤٢	٢٢	٪ ٩٧,٧	٪ ٦٥,٦	٣٢	٢١
	جنح	١	١	١١	١٩	٣٠	٢٥	٥	٪ ١٣١,٦	٪ ٨٣,٣	٣٠	٢٥
	المجموع	٤	٤	٩٢	٣٥٢	٤٤٤	٢٩٨	١٤٦	٪ ٨٤,٧	٪ ٦٧,١	١١١	٧٥
عجلون	صلح	١	١	٣٩	١٥٠	١٨٩	١٦٨	٢١	٪ ١١٢,٠	٪ ٨٨,٩	١٨٩	١٦٨
	جنايات	٢	٢	٢	٢٦	٢٨	٢٥	٣	٪ ٩٦,٢	٪ ٨٩,٣	١٤	١٣
	جنح	١	١	٢	٢٤	٢٦	٢٤	٢	٪ ١٠٠,٠	٪ ٩٢,٣	٢٦	٢٤
	المجموع	٤	٤	٤٣	٢٠٠	٢٤٣	٢١٧	٢٦	٪ ١٠٨,٥	٪ ٨٩,٣	٦١	٥٤

اسم المحكمة	الإختصاص	عدد القضاة ٢٠١٧	عدد القضاة ٢٠١٨	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	عبء القاضي السنوي٢٠١٨	إنجاز القاضي السنوي٢٠١٨
معان	صلح	٢	٢	٢٦	١٥١	١٧٧	١٥٤	٢٣	١٠٢,٠ ٪	٨٧,٠ ٪	٨٩	٧٧
	جنايات	٢	٢	٧	٢٠	٢٧	٢٧	٠	١٣٥,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	١٤	١٤
	جنح	١	١	٢	٢٤	٢٦	٢٦	٠	١٠٨,٣ ٪	١٠٠,٠ ٪	٢٦	٢٦
	المجموع	٥	٥	٣٥	١٩٥	٢٣٠	٢٠٧	٢٣	١٠٦,٢ ٪	٩٠,٠ ٪	٤٦	٤١
الطفيلة	صلح	١	١	٠	٨٥	٨٥	٨٢	٣	٩٦,٥ ٪	٩٦,٥ ٪	٨٥	٨٢
	جنايات	٢	٢	٠	١٥	١٥	١٥	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٨	٨
	جنح	١	١	٠	١٤	١٤	١٤	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	١٤	١٤
	المجموع	٤	٤	٠	١١٤	١١٤	١١١	٣	٩٧,٤ ٪	٩٧,٤ ٪	٢٩	٢٨
الكرك	صلح	١	١	٥٥	٢٣٧	٢٩٢	٢٤٦	٤٦	١٠٣,٨ ٪	٨٤,٢ ٪	٢٩٢	٢٤٦
	جنايات	٢	٢	١٣	٦٨	٨١	٧٦	٥	١١١,٨ ٪	٩٣,٨ ٪	٤١	٣٨
	جنح	١	١	٠	٤٦	٤٦	٤٦	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٤٦	٤٦
	المجموع	٤	٤	٦٨	٣٥١	٤١٩	٣٦٨	٥١	١٠٤,٨ ٪	٨٧,٨ ٪	١٠٥	٩٢
العقبة	صلح	١	١	٢٩	٢٠٣	٢٣٢	٢٠٣	٢٩	١٠٠,٠ ٪	٨٧,٥ ٪	٢٣٢	٢٠٣
	جنايات	٢	٢	١	٣٨	٣٩	٣٦	٣	٩٤,٧ ٪	٩٢,٣ ٪	٢٠	١٨
	جنح	١	١	٣	٢١	٢٤	١٨	٦	٨٥,٧ ٪	٧٥,٠ ٪	٢٤	١٨
	المجموع	٤	٤	٣٣	٢٦٢	٢٩٥	٢٥٧	٣٨	٩٨,١ ٪	٨٧,١ ٪	٧٤	٦٤
المجموع العام	صلح	١٥	١٦	١٠٦٨	٧٥٦٩	٨٦٣٧	٨٠٢٥	٦١٢	١٠٦,٠ ٪	٩٢,٩ ٪	٥٤٠	٥٠٢
	جنايات	٢٤	٢٤	٩٢٥	٢٩٠٠	٣٨٢٥	٢٩١٢	٩١٣	١٠٠,٤ ٪	٧٦,١ ٪	١٥٩	١٢١
	جنح	١٢	١٣	١٣٦	١٩٥٥	٢٠٩١	١٨٣٣	٢٥٨	٩٣,٨ ٪	٨٧,٧ ٪	١٦١	١٤١
	المجموع	٥١	٥٣	٢١٢٩	١٢٤٢٤	١٤٥٥٣	١٢٧٧٠	١٧٨٣	١٠٢,٨ ٪	٨٧,٧ ٪	٢٧٥	٢٤١

الجدول رقم (٢٧)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

اسم المحكمة	٢٠١٧ عام		٢٠١٨ عام							نسبة التغيير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧		
	وارد	فصل	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور
عمان	٥٠٢٥	٥٠٦٧	٦٥٠	٦٠٥٧	٦٧٠٧	٥٩٧٩	٧٢٨	٪ ٩٨,٧	٪ ٨٩,١	٪ ٢١	٪ ١٨	٪ ١٢
الزرقاء	١٣٩٠	١٥٨٤	٣٤٠	١٤٦٢	١٨٠٢	١٥٦٠	٢٤٢	٪ ١٠٦,٧	٪ ٨٦,٦	٪ ٥	٪ ٢-	٪ ٢٩-
السلط	٥٧٥	٧٩١	٩٨	٧١٢	٨١٠	٦٩٧	١١٣	٪ ٩٧,٩	٪ ٨٦,٠	٪ ٢٤	٪ ١٢-	٪ ١٥
مادبا	٢٥٠	٣٢٠	٥١	٣٥٩	٤١٠	٣٧٧	٣٣	٪ ١٠٥,٠	٪ ٩٢,٠	٪ ٤٤	٪ ١٨	٪ ٣٥-
إربد	١٧٠٥	١٨٧٠	٦٦٤	١٨٣١	٢٤٩٥	٢١٨٣	٣١٢	٪ ١١٩,٢	٪ ٨٧,٥	٪ ٧	٪ ١٧	٪ ٥٣-
المفرق	٤٧٣	٤٩٨	٥٥	٥٢٩	٥٨٤	٥١٦	٦٨	٪ ٩٧,٥	٪ ٨٨,٤	٪ ١٢	٪ ٤	٪ ٢٤
جرش	٣١٥	٣٥٨	٩٢	٣٥٢	٤٤٤	٢٩٨	١٤٦	٪ ٨٤,٧	٪ ٦٧,١	٪ ١٢	٪ ١٧-	٪ ٥٩
عجلون	١٨٨	٢٠٠	٤٣	٢٠٠	٢٤٣	٢١٧	٢٦	٪ ١٠٨,٥	٪ ٨٩,٣	٪ ٦	٪ ٩	٪ ٤٠-
معان	١٩٢	١٨٠	٣٥	١٩٥	٢٣٠	٢٠٧	٢٣	٪ ١٠٦,٢	٪ ٩٠,٠	٪ ٢	٪ ١٥	٪ ٣٤-
الطفيلة	٥٦	٦٧	٠	١١٤	١١٤	١١١	٣	٪ ٩٧,٤	٪ ٩٧,٤	٪ ١٠٤	٪ ٦٦	٪ ٠
الكرك	٣٤٦	٣٩٦	٦٨	٣٥١	٤١٩	٣٦٨	٥١	٪ ١٠٤,٨	٪ ٨٧,٨	٪ ١	٪ ٧-	٪ ٢٥-
العقبة	٣١٠	٣٧٥	٣٣	٢٦٢	٢٩٥	٢٥٧	٣٨	٪ ٩٨,١	٪ ٨٧,١	٪ ١٥-	٪ ٣١-	٪ ١٥
المجموع العام	١٠٨٢٥	١١٧٠٦	٢١٢٩	١٢٤٢٤	١٤٥٥٣	١٢٧٧٠	١٧٨٣	٪ ١٠٢,٨	٪ ٨٧,٧	٪ ١٥	٪ ٩	٪ ١٦-

الجدول رقم (٢٨)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنايات الأحداث

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
جنايات أحداث عمان	١٠٩٤	١٣	٣٨	١٥	٦٦
جنايات أحداث الزرقاء	٣١٩	٩	٦٠	٢٠	٨٩
جنايات احداث السلط	١٥٧	٦	٦٩	١٥	٩٠
جنايات احداث مادبا	٤٩	١٠	٣٣	١١	٥٣
جنايات أحداث اربد	٢١٢	١١	٩٤	١٤	١٢٠
جنايات احداث المفرق	٨٥	٨	٧٨	٣	٨٩
جنايات احداث جرش	٢٨	١٥	٨٨	١١	١١٤
جنايات احداث عجلون	٢٣	٨	٦٦	٢	٧٦
جنايات احداث معان	٢٠	٨	٥٥	١	٦٣
جنايات احداث الطفيلة	١٥	٣	١٠	١	١٤
جنايات احداث الكرك	٦٣	٨	١٣	٥	٢٦
جنايات احداث العقبة	٣٥	٥	٣١	٧	٤٣
المجموع / المعدل	٢١٠٠	٩	٥٣	٩	٧٠
النسبة من المجموع %		١٢,٤ ٪	٧٥,٣ ٪	١٢,٣ ٪	١٠٠,٠ ٪

الجدول رقم (٢٩)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنح الأحداث

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
بداية جزاء – جنح أحداث عمان	٨٦٣	١٢	٢٥	٧	٤٥
بداية جزاء – جنح أحداث الزرقاء	٢٥٤	٩	٢١	٣٢	٦٢
بداية جزاء – جنح احداث السلط	١٣٥	٥	٢٦	٤٨	٨٠
بداية جزاء – جنح احداث مادبا	٤٧	١٢	١٢	٦	٣٠
بداية جزاء – جنح أحداث اربد	٢٢٥	١٤	٦٣	٦	٨٣
بداية جزاء – جنح احداث المفرق	٥٦	٥	٢٧	٢	٣٤
بداية جزاء – جنح احداث جرش	١٤	٧	١٩	٨	٣٤
بداية جزاء – جنح احداث عجلون	٢٢	٨	٢٨	٩	٤٥
بداية جزاء – جنح احداث معان	٢٤	٦	١٤	٢	٢٢
بداية جزاء – جنح احداث الطفيلة	١٤	١	٢	١	٤
بداية جزاء – جنح احداث الكرك	٤٦	٦	١٨	٥	٢٩
بداية جزاء – جنح احداث العقبة	١٥	٧	٤٢	٣٥	٨٤
المجموع / المعدل	١٧١٥	٨	٢٥	١٤	٤٦
النسبة من المجموع %		٪ ١٦,٨	٪ ٥٣,٧	٪ ٢٩,٤	٪ ١٠٠,٠

الجدول رقم (٣٠)

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – صلح الأحداث

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
صلح أحداث عمان	٣٤١٥	٦	١٦	٨	٣٠
صلح أحداث الزرقاء	٦٦٣	١	٢٧	١٥	٤٣
صلح احداث السلط	٣١٦	٧	٢١	٧	٣٥
صلح احداث مادبا	٢٣٢	٣	٢٤	٦	٣٣
صلح أحداث اربد	١١٥٥	٩	٣٥	٦	٥١
صلح احداث المفرق	٣٢٥	١	١٥	٣	٢٠
صلح احداث جرش	١٨٦	٤	٧٤	٨	٨٦
صلح احداث عجلون	١٣١	٣	٣٥	٤	٤٢
صلح احداث معان	١٣٠	٧	٢٢	١٠	٤٠
صلح احداث الطفيلة	٨٢	٢	١٨	٥	٢٥
صلح احداث الكرك	١٩٣	٥	٣١	٤	٤١
صلح احداث العقبة	١٧٤	١	١٤	٣٠	٤٥
المجموع / المعدل	٧٠٠٢	٤	٢٨	٩	٤١
النسبة من المجموع %		٪ ١٠,٣	٪ ٦٧,٧	٪ ٢٢,١	٪ ١٠٠,٠

الجدول رقم (٣١)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام/ عمان/إربد/ معان/ الجنايات الكبرى (دعاوى تحقيقية) في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

اسم الدائرة	عام٢٠١٧			عام٢٠١٨							نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			العبء ٢٠١٨	الإنجاز ٢٠١٨
	عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	عبء المدعي العام	إنجاز المدعي العام
دوائر الإدعاء العام التابعة لنائب عام عمان	٧٠	٥٣١١٦	٥٥٧٦٨	٨٠	٣٢٨٧	٥٧٧٢٥	٦١٠١٢	٥٩٨٨٥	١١٢٧	١٠٣,٧٪	٩٨,٢٪	٩٪	٧٪	-٦٦٪	٧٦٣	٧٤٩
دوائر الإدعاء العام التابعة لنائب عام إربد	٣٤	١٩٤٥٠	١٩٧٢٢	٤٠	٨٥١	١٩٤٩٤	٢٠٣٤٥	١٩٩٦٣	٣٨٢	١٠٢,٤٪	٩٨,١٪	٠,٢٪	١٪	-٥٥٪	٥٠٩	٤٩٩
دوائر الإدعاء العام التابعة لنائب معان	١٧	٤٢٦٢	٤٣٢٨	١٨	١٧٦	٤٤٥٢	٤٦٢٨	٤٥٤٠	٨٨	١٠٢,٠٪	٩٨,١٪	٤٪	٥٪	-٥٠٪	٢٥٧	٢٥٢
دائرة الإدعاء العام/ الجنايات الكبرى	١٣	١٥٣٨	١٦٠٥	١٣	١٨٩	١٥٢٧	١٧١٦	١٥٧٨	١٣٨	١٠٣,٣٪	٩٢,٠٪	-١٪	-٢٪	-٢٧٪	١٣٢	١٢١
المجموع العام	١٣٤	٧٨٣٦٦	٨١٤٢٣	١٥١	٤٥٠٣	٨٣١٩٨	٨٧٧٠١	٨٥٩٦٦	١٧٣٥	١٠٣,٣٪	٩٨,٠٪	٦٪	٦٪	-٦١٪	٥٨١	٥٦٩

الجدول رقم (٣٢)

عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام / عمان/إربد/ معان/**الجنايات الكبرى** (دعاوى تنفيذية) في العام٢٠١٨

اسم الدائرة	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	المنفذ	المدور الحالي	نسبة المنفذ إلى الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	عبء المدعي العام٢٠١٨	إنجاز المدعي العام٢٠١٨
الإدعاء العام/ عمان	٦٥	١٢٠٧٨١	١٠٨١٠٦	٢٢٨٨٨٧	٩٣٧١٧	١٣٥١٧٠	٨٦,٧ ٪	٤٠,٩ ٪	٣٥٢١	١٤٤٢
الإدعاء العام / إربد	٣٦	٤٢٩٠٩	٤٣٣٨٣	٨٦٢٩٢	٣٩٣٤٤	٤٦٩٤٨	٩٠,٧ ٪	٤٥,٦ ٪	٢٣٩٧	١٠٩٣
الإدعاء العام / معان	١٧	٣٤٣٦	٥٤٥٧	٨٨٩٣	٤٤٤٥	٤٤٤٨	٨١,٥ ٪	٥٠,٠ ٪	٥٢٣	٢٦١
الإدعاء العام / الجنايات الكبرى	١٣	١١٥٨	٦٧٧	١٨٣٥	٥٦٣	١٢٧٢	٨٣,٢ ٪	٣٠,٧ ٪	١٤١	٤٣
المجموع	١٣١	١٦٨٢٨٤	١٥٧٦٢٣	٣٢٥٩٠٧	١٣٨٠٦٩	١٨٧٨٣٨	٨٧,٦ ٪	٤٢,٤ ٪	٢٤٨٨	١٠٥٤

الجدول رقم (٣٣)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

اسم الدائرة	عام٢٠١٧			عام ٢٠١٨							نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
	عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور		
الادعاء العام/ عمان	٨	١٢١٤١	١٣٠٦٥	١٠	٤٥٣	١١٧٩٤	١٢٢٤٧	١٢٠١٤	٢٣٣	١٠١,٩ ٪	٩٨,١ ٪	٣– ٪	٨– ٪	٤٩– ٪	١٢٢٥	١٢٠١
مدعي عام/ النزاهة ومكافحة الفساد	٣	١٦٩	١٩٥	٣	١٠٩	١٩١	٣٠٠	٢٢٠	٨٠	١١٥,٢ ٪	٧٣,٣ ٪	١٣ ٪	١٣ ٪	٢٧– ٪	١٠٠	٧٣
الادعاء العام/ جنوب عمان	٣	٤٩٢٤	٥٠١٤	٣	٢١٣	٥٦٦٩	٥٨٨٢	٥٧٨٥	٩٧	١٠٢,٠ ٪	٩٨,٤ ٪	١٥ ٪	١٥ ٪	٥٤– ٪	١٩٦١	١٩٢٨
الادعاء العام/ سحاب	٢	١٧٦٣	١٧٩٠	٢	٧٢	١٩٣٣	٢٠٠٥	١٩٧٥	٣٠	١٠٢,٢ ٪	٩٨,٥ ٪	١٠ ٪	١٠ ٪	٥٨– ٪	١٠٠٣	٩٨٨
الادعاء العام/ الجيزة	٣	٧١٦	٨٤١	٣	٢٩٢	٨٤٥	١١٣٧	١٠٧٣	٦٤	١٢٧,٠ ٪	٩٤,٤ ٪	١٨ ٪	٢٨ ٪	٧٨– ٪	٣٧٩	٣٥٨
الادعاء العام/ الموقر	١	٢٧٣	٢٦٧	١	٩٩	٣٥٤	٤٥٣	٣٩٢	٦١	١١٠,٧ ٪	٨٦,٥ ٪	٣٠ ٪	٤٧ ٪	٣٨– ٪	٤٥٣	٣٩٢
الادعاء العام/ شمال عمان	٤	٤٦٠٨	٤٨٠٤	٤	١٣	٥٧٩٧	٥٨١٠	٥٨٠١	٩	١٠٠,١ ٪	٩٩.٨ ٪	٢٦ ٪	٢١ ٪	٣١– ٪	١٤٥٣	١٤٥٠
الادعاء العام/ شرق عمان	٤	٥١٨٦	٥٤٩٠	٤	٦٦	٥٦١٠	٥٦٧٦	٥٦٣٧	٣٩	١٠٠,٥ ٪	٩٩,٣ ٪	٨ ٪	٣ ٪	٤١– ٪	١٤١٩	١٤٠٩
الادعاء العام/ غرب عمان	٣	٣٢٧٩	٣٣٦٠	٣	٧٨	٤٢٧١	٤٣٤٩	٤٣٠٩	٤٠	١٠٠,٩ ٪	٩٩,١ ٪	٣٠ ٪	٢٨ ٪	٤٩– ٪	١٤٥٠	١٤٣٦
الادعاء العام/ ناعور	٣	٦٥٧	٩٧٥	٣	١٠٢	٥٨٨	٦٩٠	٦٧٧	١٣	١١٥,١ ٪	٩٨,١ ٪	١١– ٪	٣١– ٪	٨٧– ٪	٢٣٠	٢٢٦
الادعاء العام/ الزرقاء	٤	٥٧٩٩	٥٨٣٠	٤	٣٦٣	٥٩٧٧	٦٣٤٠	٦٢٢٧	١١٣	١٠٤,٢ ٪	٩٨,٢ ٪	٣ ٪	٧ ٪	٦٩– ٪	١٥٨٥	١٥٥٧
الادعاء العام/ الأزرق	١	١٩٤	١٧٧	١	٤٩	٢١٩	٢٦٨	٢٥٢	١٦	١١٥,١ ٪	٩٤,٠ ٪	١٣ ٪	٤٢ ٪	٦٧– ٪	٢٦٨	٢٥٢
الادعاء العام/ الرصيفة	٢	٢٦١٩	٢٦٧٤	٢	١٦٨	٢٥٩٥	٢٧٦٣	٢٧٣٨	٢٥	١٠٥,٥ ٪	٩٩,١ ٪	١– ٪	٢ ٪	٨٥– ٪	١٣٨٢	١٣٦٩
الادعاء العام/ السلط	٣	١٢٦٨	١٤١٨	٢	١٠٦	١٤٢٤	١٥٣٠	١٥٠٠	٣٠	١٠٥,٣ ٪	٩٨,٠ ٪	١٢ ٪	٦ ٪	٧٢– ٪	٧٦٥	٧٥٠
الادعاء العام/ عين الباشا	٢	١٠٧٧	١١١٤	٢	٩٩	٧٦٤	٨٦٣	٨١١	٥٢	١٠٦,٢ ٪	٩٤,٠ ٪	٢٩– ٪	٢٧– ٪	٤٧– ٪	٤٣٢	٤٠٦
الادعاء العام/ الشونة الجنوبية	٢	٤٧٨	٤٤٨	٢	٧٩	٥١٣	٥٩٢	٥٤٢	٥٠	١٠٥,٧ ٪	٩١,٦ ٪	٧ ٪	٢١ ٪	٣٧– ٪	٢٩٦	٢٧١
الادعاء العام/ دير علا	٢	٢٩٥	٢٩٩	٢	١٠	٢٣٣	٢٤٣	٢٣٩	٤	١٠٢,٦ ٪	٩٨,٤ ٪	٢١– ٪	٢٠– ٪	٦٠– ٪	١٢٢	١٢٠
الادعاء العام/ مادبا	٢	١٣١٥	١٣٣٤	٢	٢٥	١٨٨٤	١٩٠٩	١٨٩٢	١٧	١٠٠,٤ ٪	٩٩,١ ٪	٤٣ ٪	٤٢ ٪	٣٢– ٪	٩٥٥	٩٤٦
الادعاء العام/ ذيبان	١	١٩٠	١٩٥	١	٤	١٨٣	١٨٧	١٧٩	٨	٩٧,٨ ٪	٩٥,٧ ٪	٤– ٪	٨– ٪	١٠٠ ٪	١٨٧	١٧٩
الادعاء العام/ الكرك	٢	١٢٧٠	١٢٦٦	٢	١٩	١٥٧٨	١٥٩٧	١٥٨٩	٨	١٠٠,٧ ٪	٩٩,٥ ٪	٢٤ ٪	٢٦ ٪	٥٨– ٪	٧٩٩	٧٩٥
الادعاء العام/ المزار الجنوبي	٣	٢٩٩	٣٥٢	٢	٦٥	٣٨٦	٤٥١	٤٤٥	٦	١١٥.٣ ٪	٩٨,٧ ٪	٢٩ ٪	٢٦ ٪	٩١– ٪	٢٢٦	٢٢٣
الادعاء العام/ غور الصافي	٢	٣١٥	٣٦٠	١	٩	٣٩٥	٤٠٤	٣٩٠	١٤	٩٨,٧ ٪	٩٦,٥ ٪	٢٥ ٪	٨ ٪	٥٦ ٪	٤٠٤	٣٩٠

اسم الدائرة	عام٢٠١٧			عام٢٠١٨								نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع٢٠١٧			عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
	عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور		
الادعاء العام/ القصر	١	١٠٣	١٠٨	١	١٣	١٤٤	١٥٧	١٥٠	٧	١٠٤,٢ ٪	٩٥,٥ ٪	٤٠ ٪	٣٩ ٪	٤٦- ٪	١٥٧	١٥٠
الادعاء العام/ عي	١	٣٧	٣٥	١	٧	٣٣	٤٠	٤٠	٠	١٢١,٢ ٪	١٠٠.٠ ٪	١١- ٪	١٤ ٪	١٠٠- ٪	٤٠	٤٠
الادعاء العام/ فقوع	١	٦٥	٦٠	١	١٢	٨٠	٩٢	٧٩	١٣	٩٨,٨ ٪	٨٥,٩ ٪	٢٣ ٪	٣٢ ٪	٨ ٪	٩٢	٧٩
الادعاء العام/ أحداث عمان	٣	٢٤٧٩	٢٦٤٢	٢	٦١٨	١٤٢٠	٢٠٣٨	٢٠٢٦	١٢	١٤٢,٧ ٪	٩٩,٤ ٪	٤٣- ٪	٢٣- ٪	٩٨- ٪	١٠١٩	١٠١٣
الادعاء العام/ أحداث جنوب عمان				١	٠	٣٦٦	٣٦٦	٣٥٨	٨	٩٧,٨ ٪	٩٧,٨ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٣٦٦	٣٥٨
الادعاء العام/ أحداث سحاب				١	٠	١٠٥	١٠٥	١٠٥	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	١٠٥	١٠٥
الادعاء العام/ أحداث الجيزة				١	٠	١٦	١٦	١٢	٤	٧٥,٠ ٪	٧٥,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	١٦	١٢
الادعاء العام/ أحداث الموقر				١	٠	٢١	٢١	١٩	٢	٩٠,٥ ٪	٩٠,٥ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٢١	١٩
الادعاء العام/ أحداث شمال عمان				١	٠	١٢٣	١٢٣	١٢٣	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	١٢٣	١٢٣
الادعاء العام/ أحداث شرق عمان				١	٠	٢١٣	٢١٣	٢٠٨	٥	٩٧,٧ ٪	٩٧,٧ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٢١٣	٢٠٨
الادعاء العام/ أحداث غرب عمان				١	٠	١٦٨	١٦٨	١٦٣	٥	٩٧,٠ ٪	٩٧,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	١٦٨	١٦٣
الادعاء العام/ أحداث ناعور				١	٠	١١	١١	٩	٢	٨١,٨ ٪	٨١,٨ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	١١	٩
الادعاء العام/ أحداث الزرقاء	١	٥٦٤	٥٩٦	١	١١٥	٤٣٥	٥٥٠	٥٣٦	١٤	١٢٣,٢ ٪	٩٧,٥ ٪	٢٣- ٪	١٠- ٪	٨٨- ٪	٥٥٠	٥٣٦
الادعاء العام/ أحداث الرصيفة				١	٠	٢٥٤	٢٥٤	٢٤٧	٧	٩٧,٢ ٪	٩٧,٢ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٢٥٤	٢٤٧
الادعاء العام/ أحداث السلط	١	٥٣٣	٥٦٠	١	٢٠	٤٤٥	٤٦٥	٤٥٢	١٣	١٠١,٦ ٪	٩٧,٢ ٪	١٧- ٪	١٩- ٪	٣٥- ٪	٤٦٥	٤٥٢
الادعاء العام/ أحداث عين الباشا				١	٠	١٠١	١٠١	٨٩	١٢	٨٨,١ ٪	٨٨,١ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	١٠١	٨٩
الادعاء العام/ أحداث الشونة الجنوبية				١	٠	٢٥	٢٥	٢٤	١	٩٦,٠ ٪	٩٦,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٢٥	٢٤
الادعاء العام/ أحداث دير علا				١	٠	٢٧	٢٧	٢٧	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٢٧	٢٧
الادعاء العام/ أحداث مادبا	١	١٦٩	١٧٥	١	٠	٢٠٢	٢٠٢	١٩٩	٣	٩٨,٥ ٪	٩٨,٥ ٪	٢٠ ٪	١٤ ٪	٠ ٪	٢٠٢	١٩٩
الادعاء العام/ أحداث الكرك	١	٣٣١	٣٢٤	١	٩	٣٣٣	٣٤٢	٣٣٢	١٠	٩٩,٧ ٪	٩٧,١ ٪	١ ٪	٢ ٪	١١ ٪	٣٤٢	٣٣٢
المجموع	٧٠	٥٣١١٦	٥٥٧٦٨	٨٠	٣٢٨٧	٥٧٧٢٥	٦١٠١٢	٥٩٨٨٥	١١٢٧	١٠٣,٧ ٪	٩٨,٢ ٪	٩ ٪	٧ ٪	٦٦- ٪	٧٦٣	٧٤٩

الجدول رقم (٣٤)

الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام٢٠١٨

اسم الدائرة	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	المنفذ	المدور الحالي	نسبة المنفذ إلى الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	عبء المدعي العام٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
الادعاء العام/ عمان	١٠	٤٧٦٣٤	٢٦٩٧٨	٧٤٦١٢	٢٨١١٤	٤٦٤٩٨	١٠٤,٢ ٪	٣٧,٧ ٪	٧٤٦١	٢٨١١
الادعاء العام/ جنوب عمان	٣	١٤٦٥٠	٩٠٢٣	٢٣٦٧٣	٧٧٥٠	١٥٩٢٣	٨٥,٩ ٪	٣٢,٧ ٪	٧٨٩١	٢٥٨٣
الادعاء العام/ سحاب	٢	١٦٥٤	١٧٧٤	٣٤٢٨	١٤٢٩	١٩٩٩	٨٠,٦ ٪	٤١,٧ ٪	١٧١٤	٧١٥
الادعاء العام/ الجيزة	٣	١٥٦٠	١٤٧٣	٣٠٣٣	٥٩٣	٢٤٤٠	٤٠,٣ ٪	١٩,٦ ٪	١٠١١	١٩٨
الادعاء العام/ الموقر	١	٥٧٤	١٧٠	٧٤٤	١٧٦	٥٦٨	١٠٣.٥ ٪	٢٣,٧ ٪	٧٤٤	١٧٦
الادعاء العام/ شمال عمان	٤	٨٩٢٨	١٣٦٨٨	٢٢٦١٦	١٠٧٠١	١١٩١٥	٧٨,٢ ٪	٤٧,٣ ٪	٥٦٥٤	٢٦٧٥
الادعاء العام/ شرق عمان	٤	٧٥٠٦	٨٧٢٦	١٦٢٣٢	٧١١٣	٩١١٩	٨١,٥ ٪	٤٣,٨ ٪	٤٠٥٨	١٧٧٨
الادعاء العام/ غرب عمان	٣	٣٣٢١	٥٠٨٦	٨٤٠٧	٤٠٩١	٤٣١٦	٨٠,٤ ٪	٤٨,٧ ٪	٢٨٠٢	١٣٦٤
الادعاء العام/ ناعور	٣	٣٧٩	١١٢٨	١٥٠٧	٧١٠	٧٩٧	٦٢,٩ ٪	٤٧,١ ٪	٥٠٢	٢٣٧
الادعاء العام/ الزرقاء	٤	١٥٥٥٧	١٤٩٩٢	٣٠٥٤٩	١٣٤٣٧	١٧١١٢	٨٩,٦ ٪	٤٤,٠ ٪	٧٦٣٧	٣٣٥٩
الادعاء العام/ الأزرق	١	١٠٦	١٠١	٢٠٧	٨٥	١٢٢	٨٤,٢ ٪	٤١,١ ٪	٢٠٧	٨٥
الادعاء العام/ الرصيفة	٢	٥٣١٧	٣٢٣٥	٨٥٥٢	٢٦٥٢	٥٩٠٠	٨٢,٠ ٪	٣١.٠ ٪	٤٢٧٦	١٣٢٦
الادعاء العام/ السلط	٢	٣١١٠	٤٤٥١	٧٥٦١	٣٢٨١	٤٢٨٠	٧٣,٧ ٪	٤٣,٤ ٪	٣٧٨١	١٦٤١
الادعاء العام/ عين الباشا	٢	٢٠١٢	٢٦٨٣	٤٦٩٥	٢١٢٥	٢٥٧٠	٧٩,٢ ٪	٤٥,٣ ٪	٢٣٤٨	١٠٦٣
الادعاء العام/ الشونة الجنوبية	٢	٨٢٠	٣٢٩	١١٤٩	٥٠٣	٦٤٦	١٥٢,٩ ٪	٤٣,٨ ٪	٥٧٥	٢٥٢
الادعاء العام/ دير علا	٢	١١٤٧	١٢٦٤	٢٤١١	١١١٣	١٢٩٨	٨٨,١ ٪	٤٦,٢ ٪	١٢٠٦	٥٥٧
الادعاء العام/ مادبا	٢	٢٤٨٠	٢٨١٢	٥٢٩٢	٢٤٥٨	٢٨٣٤	٨٧,٤ ٪	٤٦,٤ ٪	٢٦٤٦	١٢٢٩
الادعاء العام/ ذيبان	١	٩٨	٧٢	١٧٠	٥٤	١١٦	٧٥,٠ ٪	٣١,٨ ٪	١٧٠	٥٤
الادعاء العام/ الكرك	٢	١١٤٠	٢٩١٦	٤٠٥٦	٢٢٩٥	١٧٦١	٧٨,٧ ٪	٥٦,٦ ٪	٢٠٢٨	١١٤٨
الادعاء العام/ المزار الجنوبي	٢	٥٤٠	١٠٤١	١٥٨١	٨٨١	٧٠٠	٨٤,٦ ٪	٥٥,٧ ٪	٧٩١	٤٤١
الادعاء العام/غور الصافي	١	٣٨٣	٩٧٢	١٣٥٥	٧٦٧	٥٨٨	٧٨,٩ ٪	٥٦,٦ ٪	١٣٥٥	٧٦٧
الادعاء العام/ القصر	١	٢٨٣	٤٣٢	٧١٥	٤٠٥	٣١٠	٩٣,٨ ٪	٥٦,٦ ٪	٧١٥	٤٠٥
الادعاء العام/ عي	١	٣٧	٢٧	٦٤	٣١	٣٣	١١٤,٨ ٪	٤٨,٤ ٪	٦٤	٣١
الادعاء العام/ فقوع	١	٣٥	٢٢	٥٧	٢١	٣٦	٩٥,٥ ٪	٣٦,٨ ٪	٥٧	٢١
الادعاء العام/ احداث عمان	٢	٧٨٣	٢١٠٧	٢٨٩٠	١٢٤٢	١٦٤٨	٥٨,٩ ٪	٤٣,٠ ٪	١٤٤٥	٦٢١
الادعاء العام/ احداث الزرقاء	١	٥٨٣	١٧١٦	٢٢٩٩	١١٧٨	١١٢١	٦٨,٦ ٪	٥١,٢ ٪	٢٢٩٩	١١٧٨
الادعاء العام/ احداث السلط	١	٢٩	٥٧٧	٦٠٦	٣٣٧	٢٦٩	٥٨,٤ ٪	٥٥,٦ ٪	٦٠٦	٣٣٧
الادعاء العام/ احداث مأدبا	١	٨٤	١٦٧	٢٥١	١٣٩	١١٢	٨٣,٢ ٪	٥٥,٤ ٪	٢٥١	١٣٩
الادعاء العام/ احداث الكرك	١	٣١	١٤٤	١٧٥	٣٦	١٣٩	٢٥,٠ ٪	٢٠,٦ ٪	١٧٥	٣٦
المجموع	٦٥	١٢٠٧٨١	١٠٨١٠٦	٢٢٨٨٨٧	٩٣٧١٧	١٣٥١٧٠	٨٦,٧ ٪	٤٠,٩ ٪	٣٥٢١	١٤٤٢

الجدول رقم (٣٥)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / إربد في العام٢٠١٨ بالمقارنة مع عام٢٠١٧

اسم الدائرة	عام٢٠١٧			عام٢٠١٨							نسبة التغير عام٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
	عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور		
الادعاء العام/ إربد	٤	٦٩٢٣	٦٩٦٥	٤	٢٠٠	٦٦٣١	٦٨٣١	٦٧٢١	١١٠	١٠١,٤٪	٩٨,٤٪	٤٪-	٤٪-	٤٥٪-	١٧٠٨	١٦٨٠
الادعاء العام/ المزار الشمالي	١	٣٥١	٣٥٩	١	٢١	٢٨٦	٣٠٧	٢٩٢	١٥	١٠٢,١٪	٩٥,١٪	١٩٪-	١٩٪-	٢٩٪-	٣٠٧	٢٩٢
الادعاء العام/ الأغوار الشمالية	٣	٩٣٤	٨٣٩	٣	٢١٩	٧٣٩	٩٥٨	٩٠٠	٥٨	١٢١,٨٪	٩٣,٩٪	٢١٪-	٧٪	٧٤٪-	٣١٩	٣٠٠
الادعاء العام/ الكورة	٣	٣٩٧	٤٤٧	٣	٦٣	٣٢٣	٣٨٦	٣٥٣	٣٣	١٠٩,٣٪	٩١,٥٪	١٩٪-	٢١٪-	٤٨٪-	١٢٩	١١٨
الادعاء العام/ بني عبيد	٣	١٥٨٦	١٦٣٨	٤	٣٧	١٣٢٩	١٣٦٦	١٣٣٤	٣٢	١٠٠,٤٪	٩٧,٧٪	١٦٪-	١٩٪-	١٤٪-	٣٤٢	٣٣٤
الادعاء العام/ بني كنانة	٣	٤٤٢	٤٧٦	٣	٢١	٤٣٠	٤٥١	٤٣٩	١٢	١٠٢,١٪	٩٧,٣٪	٣٪-	٨٪-	٤٣٪-	١٥٠	١٤٦
الادعاء العام/ الطيبة	١	٢٠٠	٢٢٩	١	١٨	٢٢٧	٢٤٥	٢٣٣	١٢	١٠٢,٦٪	٩٥,١٪	١٤٪	٢٪	٣٣٪-	٢٤٥	٢٣٣
الادعاء العام/ الوسطية	١	١٩٦	٢١٨	١	١٥	١٤٥	١٦٠	١٥٣	٧	١٠٥,٥٪	٩٥,٦٪	٢٦٪-	٣٠٪-	٥٣٪-	١٦٠	١٥٣
الادعاء العام/ الرمثا	٢	١٠٦٢	١٠٦٦	٢	٧٤	١٣٥٤	١٤٢٨	١٤١٣	١٥	١٠٤,٤٪	٩٨,٩٪	٢٧٪	٣٣٪	٨٠٪-	٧١٤	٧٠٧
الادعاء العام/ المفرق	٢	٢٤٠٧	٢٤٥٧	٢	٧٤	٣٠٠٠	٣٠٧٤	٣٠٥٣	٢١	١٠١,٨٪	٩٩,٣٪	٢٥٪	٢٤٪	٧٢٪-	١٥٣٧	١٥٢٧
الادعاء العام/ البادية الشمالية	٢	٢٨٧	٢٨٩	٢	٤٧	٤٤٢	٤٨٩	٤٦٤	٢٥	١٠٥,٠٪	٩٤,٩٪	٥٤٪	٦١٪	٤٧٪-	٢٤٥	٢٣٢

اسم الدائرة	عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٨								نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
	عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور		
الادعاء العام/ الرويشد	١	٣٤	٣٢	١	٣	٧٠	٧٣	٦١	١٢	٨٧,١ ٪	٨٣,٦ ٪	١٠٦ ٪	٩١ ٪	٣٠٠ ٪	٧٣	٦١
الادعاء العام/ جرش	٢	١٦٣٣	١٦٥٦	٢	١٤	١٥٦٢	١٥٧٦	١٥٧٣	٣	١٠٠,٧ ٪	٩٩,٨ ٪	٤- ٪	٥- ٪	٧٩- ٪	٧٨٨	٧٨٧
الادعاء العام/ عجلون	٢	١٦١٦	١٦٢١	٢	٢٢	١٤١٠	١٤٣٢	١٤٢٧	٥	١٠١,٢ ٪	٩٩,٧ ٪	١٣- ٪	١٢- ٪	٧٧- ٪	٧١٦	٧١٤
الادعاء العام/ أحداث إربد	١	٧٩٠	٧٩٧	٢	٩	٧٣١	٧٤٠	٧٢٧	١٣	٩٩,٥ ٪	٩٨,٢ ٪	٧- ٪	٩- ٪	٤٤ ٪	٣٧٠	٣٦٤
الادعاء العام/ أحداث الاغوار الشمالية				١	٠	٢٩	٢٩	٢٤	٥	٨٢,٨ ٪	٨٢,٨ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٢٩	٢٤
الادعاء العام/ أحداث بني عبيد				١	٠	٤٨	٤٨	٤٨	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٤٨	٤٨
الادعاء العام/ أحداث بني كنانه				١	٠	٤	٤	٤	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٤	٤
الادعاء العام/ أحداث الرمثا				١	٠	٩٠	٩٠	٩٠	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٩٠	٩٠
الادعاء العام/ أحداث المفرق	١	٣١٨	٣٥١	١	١٤	٣٨٧	٤٠١	٣٩٩	٢	١٠٣,١ ٪	٩٩,٥ ٪	٢٢ ٪	١٤ ٪	٨٦- ٪	٤٠١	٣٩٩
الادعاء العام/ أحداث جرش	١	١٣٦	١٤٢	١	٠	١٢٧	١٢٧	١٢٥	٢	٩٨,٤ ٪	٩٨,٤ ٪	٧- ٪	١٢- ٪	٠ ٪	١٢٧	١٢٥
الادعاء العام/ أحداث عجلون	١	١٣٨	١٤٠	١	٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	٦- ٪	٧- ٪	٠ ٪	١٣٠	١٣٠
المجموع	٣٤	١٩٤٥٠	١٩٧٢٢	٤٠	٨٥١	١٩٤٩٤	٢٠٣٤٥	١٩٩٦٣	٣٨٢	١٠٢,٤ ٪	٩٨,١ ٪	٠,٢ ٪	١ ٪	٥٥- ٪	٥٠٩	٤٩٩

الجدول رقم (٣٦)

الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / إربد في العام٢٠١٨

اسم الدائرة	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	المنفذ	المدور الحالي	نسبة المنفذ إلى الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام٢٠١٨
الادعاء العام/ إربد	٤	٢٤٤٤٣	١٦١٩٣	٤٠٦٣٦	١٦٧١٨	٢٣٩١٨	٪ ١٠٣,٢	٪ ٤١,١	١٠١٥٩	٤١٨٠
الادعاء العام/ المزار الشمالي	١	١٦٣	٣٥٤	٥١٧	٢٧٣	٢٤٤	٪ ٧٧,١	٪ ٥٢,٨	٥١٧	٢٧٣
الادعاء العام/ الأغوار الشمالية	٣	٦٩٠	١٢٤٨	١٩٣٨	٨٨٥	١٠٥٣	٪ ٧٠,٩	٪ ٤٥,٧	٦٤٦	٢٩٥
الادعاء العام/ الكورة	٣	١٣١٦	١٠٧٤	٢٣٩٠	٩٢١	١٤٦٩	٪ ٨٥,٨	٪ ٣٨,٥	٧٩٧	٣٠٧
الادعاء العام/ بني عبيد	٤	١٩٦٤	١٧٠١	٣٦٦٥	١٥٤٤	٢١٢١	٪ ٩٠,٨	٪ ٤٢,١	٩١٦	٣٨٦
الادعاء العام/ بني كنانة	٣	٧٧٠	٧٨٢	١٥٥٢	٦٦٥	٨٨٧	٪ ٨٥,٠	٪ ٤٢,٨	٥١٧	٢٢٢
الادعاء العام/ الطيبة	١	٤١٥	٥٣٣	٩٤٨	٤٤٧	٥٠١	٪ ٨٣,٩	٪ ٤٧,٢	٩٤٨	٤٤٧
الادعاء العام/ الوسطية	١	٢١٤	٢٨٣	٤٩٧	٢١٢	٢٨٥	٪ ٧٤,٩	٪ ٤٢,٧	٤٩٧	٢١٢
الادعاء العام/ الرمثا	٢	٢٦٤٦	٢٣٦٨	٥٠١٤	٢٢٩٨	٢٧١٦	٪ ٩٧,٠	٪ ٤٥,٨	٢٥٠٧	١١٤٩
الادعاء العام/ المفرق	٢	٥١٠٦	٩٨١٣	١٤٩١٩	٧٧٧٦	٧١٤٣	٪ ٧٩,٢	٪ ٥٢,١	٧٤٦٠	٣٨٨٨
الادعاء العام/ البادية الشمالية	٢	١٢٧	٢٦٠	٣٨٧	١٤٤	٢٤٣	٪ ٥٥,٤	٪ ٣٧,٢	١٩٤	٧٢
الادعاء العام/ الرويشد	١	٢٥	٤	٢٩	٥	٢٤	٪ ١٢٥,٠	٪ ١٧,٢	٢٩	٥
الادعاء العام/ جرش	٢	٢٦٦٠	٥٠٤٨	٧٧٠٨	٤٥٤١	٣١٦٧	٪ ٩٠,٠	٪ ٥٨,٩	٣٨٥٤	٢٢٧١
الادعاء العام/ عجلون	٢	١٤٦١	١٥٧٠	٣٠٣١	١٤٨٠	١٥٥١	٪ ٩٤,٣	٪ ٤٨,٨	١٥١٦	٧٤٠
الادعاء العام/ احداث اربد	٢	٧٢٩	١٨٧٥	٢٦٠٤	١٢٩٨	١٣٠٦	٪ ٦٩,٢	٪ ٤٩,٨	١٣٠٢	٦٤٩
الادعاء العام/ احداث المفرق	١	٢٦	١١٨	١٤٤	١٢	١٣٢	٪ ١٠,٢	٪ ٨,٣	١٤٤	١٢
الادعاء العام/ احداث جرش	١	١٣٩	١٤٠	٢٧٩	١٠٦	١٧٣	٪ ٧٥,٧	٪ ٣٨,٠	٢٧٩	١٠٦
الادعاء العام/ احداث عجلون	١	١٥	١٩	٣٤	١٩	١٥	٪ ١٠٠,٠	٪ ٥٥,٩	٣٤	١٩
المجموع	٣٦	٤٢٩٠٩	٤٣٣٨٣	٨٦٢٩٢	٣٩٣٤٤	٤٦٩٤٨	٪ ٩٠,٧	٪ ٤٥,٦	٢٣٩٧	١٠٩٣

الجدول رقم (٣٧)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام / معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

اسم الدائرة	عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٨								نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
	عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور		
الادعاء العام/ معان	٢	٥٣٨	٥٢٦	٢	١٨	٥٧٢	٥٩٠	٥٨٧	٣	١٠٢,٦ ٪	٩٩,٥ ٪	٦ ٪	١٢ ٪	٨٣- ٪	٢٩٥	٢٩٤
الادعاء العام/ الحسينية	١	٥٢	٤٨	١	١٣	٥٠	٦٣	٥١	١٢	١٠٢,٠ ٪	٨١,٠ ٪	٤- ٪	٦ ٪	٨- ٪	٦٣	٥١
الادعاء العام/ البتراء . وادي موسى	٢	٥١٥	٥٣٠	٢	٤٤	٤٤٠	٤٨٤	٤٦٦	١٨	١٠٥,٩ ٪	٩٦,٣ ٪	١٥- ٪	١٢- ٪	٥٩- ٪	٢٤٢	٢٣٣
الادعاء العام/ الشوبك	١	٦٥	٧٠	١	٦	٧٣	٧٩	٧٦	٣	١٠٤,١ ٪	٩٦,٢ ٪	١٢ ٪	٩ ٪	٥٠- ٪	٧٩	٧٦
الادعاء العام/ الجفر	١	٦١	٥٥	١	٢٢	٦١	٨٣	٧١	١٢	١١٦,٤ ٪	٨٥,٥ ٪	٠ ٪	٢٩ ٪	٤٥- ٪	٨٣	٧١
الادعاء العام/ الطفيلة	١	٣٤٨	٣٤٩	١	٢	٤٢٩	٤٣١	٤٣٠	١	١٠٠,٢ ٪	٩٩,٨ ٪	٢٣ ٪	٢٣ ٪	٥٠- ٪	٤٣١	٤٣٠
الادعاء العام/ بصيرا	١	٩٨	١١٠	١	٥	١٢١	١٢٦	١٢٥	١	١٠٣,٣ ٪	٩٩,٢ ٪	٢٣ ٪	١٤ ٪	٨٠- ٪	١٢٦	١٢٥
الادعاء العام الحسا	١	٤٦	٤٦	١	٢	٥٦	٥٨	٥٧	١	١٠١,٨ ٪	٩٨,٣ ٪	٢٢ ٪	٢٤ ٪	٥٠- ٪	٥٨	٥٧
الادعاء العام/ العقبة	٢	١٩٣٢	١٩٨٦	٢	٤٩	١٩٧١	٢٠٢٠	٢٠٠٠	٢٠	١٠١,٥ ٪	٩٩,٠ ٪	٢ ٪	١ ٪	٥٩- ٪	١٠١٠	١٠٠٠
الادعاء العام/ القويرة	١	١٤٦	١٥٠	١	٩	٢٠٧	٢١٦	٢٠٤	١٢	٩٨,٦ ٪	٩٤,٤ ٪	٤٢ ٪	٣٦ ٪	٣٣ ٪	٢١٦	٢٠٤

اسم الدائرة	عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٨								نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
	عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور		
الادعاء العام/ أحداث معان	٢	٢٠١	١٩٩	٢	٢	١٥٣	١٥٥	١٥٥	٠	١٠١,٣ ٪	١٠٠,٠ ٪	٢٤- ٪	٢٢- ٪	١٠٠- ٪	٧٨	٧٨
الادعاء العام/ أحداث البتراء				١	٠	٤٦	٤٦	٤٥	١	٩٧,٨ ٪	٩٧,٨ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٠ ٪	٤٦	٤٥
الادعاء العام/ أحداث الطفيلة	١	٤٢	٤٣	١	٠	٥٠	٥٠	٥٠	٠	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪	١٩ ٪	١٦ ٪	٠ ٪	٥٠	٥٠
الادعاء العام/ أحداث العقبة	١	٢١٨	٢١٦	١	٤	٢٢٣	٢٢٧	٢٢٣	٤	١٠٠,٠ ٪	٩٨,٢ ٪	٢ ٪	٣ ٪	٠ ٪	٢٢٧	٢٢٣
المجموع	١٧	٤٢٦٢	٤٣٢٨	١٨	١٧٦	٤٤٥٢	٤٦٢٨	٤٥٤٠	٨٨	١٠٢,٠ ٪	٩٨,١ ٪	٤ ٪	٥ ٪	٥٠- ٪	٢٥٧	٢٥٢

الجدول رقم (٣٨)

عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإدعاء العام معان التابعة لدائرة النائب العام / معان في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

اسم الدائرة	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	المنفذ	المدور الحالي	نسبة المنفذ إلى الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	عبء المدعي العام ٢٠١٨	إنجاز المدعي العام ٢٠١٨
الادعاء العام/ معان	٢	٧٤٤	١٠٦٧	١٨١١	١٠١٤	٧٩٧	٪ ٩٥,٠	٪ ٥٦,٠	٩٠٦	٥٠٧
الادعاء العام/ الحسينية	١	٣٤	٣٢	٦٦	٢٦	٤٠	٪ ٨١,٣	٪ ٣٩,٤	٦٦	٢٦
الادعاء العام/ البتراء . وادي موسى	٢	٥٩١	٣٦٢	٩٥٣	٣٦٦	٥٨٧	٪ ١٠١,١	٪ ٣٨,٤	٤٧٧	١٨٣
الادعاء العام/ الشوبك	١	١٦	٣٨	٥٤	٢٦	٢٨	٪ ٦٨,٤	٪ ٤٨,١	٥٤	٢٦
الادعاء العام/ الجفر	١	٧١	٣٦	١٠٧	٢٥	٨٢	٪ ٦٩,٤	٪ ٢٣,٤	١٠٧	٢٥
الادعاء العام/ الطفيلة	١	٣٣٣	٦٩٥	١٠٢٨	٧٩٧	٢٣١	٪ ١١٤,٧	٪ ٧٧,٥	١٠٢٨	٧٩٧
الادعاء العام/ بصيرا	١	٣٤	٦٣	٩٧	٤٤	٥٣	٪ ٦٩,٨	٪ ٤٥,٤	٩٧	٤٤
الادعاء العام/ الحسا	١	٢١	١٩	٤٠	١٨	٢٢	٪ ٩٤,٧	٪ ٤٥,٠	٤٠	١٨
الادعاء العام/ العقبة	٢	١٣٨٥	٢٧٩٠	٤١٧٥	١٨٤٩	٢٣٢٦	٪ ٦٦,٣	٪ ٤٤,٣	٢٠٨٨	٩٢٥
الادعاء العام/ القويرة	١	٩٠	١٢٩	٢١٩	١١١	١٠٨	٪ ٨٦.٠	٪ ٥٠,٧	٢١٩	١١١
الادعاء العام/ احداث معان	٢	١٤	٦٢	٧٦	٤٤	٣٢	٪ ٧١,٠	٪ ٥٧,٩	٣٨	٢٢
الادعاء العام/ احداث الطفيلة	١	٢٣	٣٧	٦٠	٢٨	٣٢	٪ ٧٥,٧	٪ ٤٦,٧	٦٠	٢٨
الادعاء العام/ احداث العقبة	١	٨٠	١٢٧	٢٠٧	٩٧	١١٠	٪ ٧٦,٤	٪ ٤٦,٩	٢٠٧	٩٧
المجموع	١٧	٣٤٣٦	٥٤٥٧	٨٨٩٣	٤٤٤٥	٤٤٤٨	٪ ٨١,٥	٪ ٥٠,٠	٥٢٣	٢٦١

الجدول رقم (٣٩)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة الإدعاء العام/ الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٨								نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			العبء ٢٠١٨	الإنجاز ٢٠١٨
عدد المدعين العامين	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	عبء المدعي العام	انجاز المدعي العام
١٣	١٥٣٨	١٦٠٥	١٣	١٨٩	١٥٢٧	١٧١٦	١٥٧٨	١٣٨	٪ ١٠٣,٣	٪ ٩٢,٠	٪ ١-	٪ ٢-	٪ ٢٧-	١٣٢	١٢١

الجدول رقم (٤٠)

عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة الإدعاء العام/ الجنايات الكبرى في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

عام ٢٠١٨									العبء ٢٠١٨	الإنجاز ٢٠١٨
عدد المدعين العامين	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	المنفذ	المدور الحالي	نسبة المنفذ إلى الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد		عبء المدعي العام	انجاز المدعي العام
١٣	١١٥٨	٦٧٧	١٨٣٥	٥٦٣	١٢٧٢	٪ ٨٣,٢	٪ ٣٠,٧		١٤١	٤٣

الجدول رقم (٤١)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

عام ٢٠١٧				عام ٢٠١٨									نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			العبء ٢٠١٨		الإنجاز ٢٠١٨	
عدد الهيئات	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد الهيئات	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	الهيئة	القاضي	الهيئة	القاضي
١	٦	٣٠٠	٢٩٧	١	٥	٥	٣٩٩	٤٠٤	٣٦٧	٣٧	٪ ٩٢,٠	٪ ٩٠,٨	٪ ٣٣	٪ ٢٤	٪ ٦٤٠	٤٠٤	٨١	٣٦٧	٧٣

الجدول رقم (٤٢)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧

عام ٢٠١٧				عام ٢٠١٨									نسبة التغير عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢٠١٧			العبء ٢٠١٨		الإنجاز ٢٠١٨	
عدد الهيئات	عدد القضاة	الوارد	الفصل	عدد الهيئات	عدد القضاة	المدور من عام ٢٠١٧	الوارد	المجموع	الفصل	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	في الوارد	في المفصول	في المدور	الهيئة	القاضي	الهيئة	القاضي
١	٤	٤٦١	٥١٤	١	٤	١٧٢	٥٤٠	٧١٢	٥٣٧	١٧٥	٪ ٩٩,٤	٪ ٧٥,٤	٪ ١٧	٪ ٤	٪ ٢	٧١٢	١٧٨	٥٣٧	١٣٤

الملحق رقم ٢
صور اعضاء الجهاز القضائي

أعضاء المجلس القضائي

رئيس محكمة التمييز/رئيس المجلس القضائي– محمد عودة صالح الغزو

أعضـــاء المجلـــس القضـــائـــي – رئيس المحكمة الإدارية العليا نائب الرئيس/محمود محمد سلامة العبابنة، قاضي محكمة التمييز/ محمد متروك شحادة العجارمة، رئيس النيابة العامة/ محمد سعيد حمزة محمد سعيد الشريدة، رئيس محكمة استئناف عمان/هاني عطاالله جريس قاقيش، رئيس محكمة استئناف معان/ غصبي مصطفى محمود المعايطة، رئيس محكمة استئناف اربد/ محمود منصور محمد البطوش، أمين عام وزارة العدل/ زياد محمد عابد الضمور، رئيس محكمة إربد الابتدائية /د.نوال محمد خليل الجوهري، رئيس محكمة الكرك الابتدائية /خالد احمد علي الطورة، رئيس محكمة عمان الابتدائية/ د.سعد مفلح خالد اللوزي

الأمانة العامة للمجلس القضائي

أمين عـــام المجلس القضائـي – علـــي محمد ذيـب المصـــري، **ومدراء الوحدات الإدارية في الأمانة العامة**– علـــي درويش علـــي المسيمي، عمار احمد عبد الرحيم الحسيني، وســـن فيصل حسن الرواشدة، رائـــدة محمـــد بـــوادي، سوسن عبد الكريم (محمد حافظ) معاذ

قضاة محكمـــة التمييـــز

رئيس محكمة التمييز/رئيس المجلس القضائي- محمد عودة صالح الغزو

قضـــــــاة محكمـــــــــة التمييـــــــز – محمد متروك شحاده العجارمه، محمدطلال محمدعلي ذيب الحمصي، د.مصطفى جدوع العساف، د.سعيد محمد الهياجنه، ناصر خليف التل، يوسف نجيب ذياب، محمد ابراهيم اسعيد، د.فؤاد صالح الدرادكة د.عيسى محمد عبدالقادر المومني، ناجي سعيد موسى الزعبي، محمد علي خالد البدور، مازن زايد محمد عطيه القرعان ياسين فالح عيسى العبداللات، احمد طاهر احمد ولد علي، داود سعيد غزال طبيله، باسم عبدالكريم فـــلاح المبيضين جواد علي صبحي الشوا، حابس عبدالحليم مهاوش العبداللات، خالد سالم حمود القطاونـــة، حقي محمود عناد خريس محمد فلاح عبيدالله المعايعه، عبدالاله صالح محمد منكو، حســـان صبحي احمد العمايره، سعيد محمد خميس مغيض ماجد شاهر عبدالرزاق العزب، محمد روحي احمد محمد ارشيدات، زهير سالم سليمان الروسان، د.نايف فلاح السمـــارات قاسم محمد الحاج قطيش، فايز عبد مفضي بني هاني، عدنان خالد مفلح الشيـــاب، محمد احمد الفندي عبيدات محمد عمر اسعد مقنصه، حمد عبدالكريم حمد الغزاوي، زيد عبدالحميد اعبد الضمور، د.حمد سلمان سليمـــان الزيود د.عبدالحليم صالح العلي العرمان

قضاة المكتب الفني لدى محكمة التمييز

مديـــــر المكتب الفني – محمدعبده رفعت عبده شموط، **وقضاة المكتب الفني** – صالح محمود يونس غضيه، اياد صبحي خميس الحنبلي، جمال عبدالكريم عيسى العفيف، سامر احمد مصطفى حنون، محمد عبد الرحمن ابراهيم خضر، مهند خليل عثمان البطيخي، ناريمان زكي جمال الخيـــري، محمد ناصر علي ناصر، صفناز محمد هلال الحايك، منـى رياض ابراهيـم مسعود، مارليـن رائد ابراهيم حجازين

قضاة المحكمة الإدارية العليا والإدارية والنيابة العامة الإدارية

رئيس المحكمة الإدارية العليا – محمود محمد سلامه العبابنه، **وقضاة المحكمة الإدارية العليا**– ماجد محمد احمد الغباري، ابراهيم احمد سعد البطاينه، محمد عواد هزاع الغرير، محمد حسن سالم السحيمات

رئيس المحكمة الإداريـــــــة – وحيد احمد عبدالحميد ابو عياش، **وقضاة المحكمة الإداريـة** – عاطف محمود موسى جرادات، د.فايز راجي فالح المحاسنه، د.ملك صبحي محمد غزال

رئيس النيابة العامة الإداريـة – خضر علي خضر مشعل، و**المساعدون** – د.هشام مفضي سالم المجالي، د.محمد موسى البخيت

قضاة مديرية التفتيش القضائي

المفتش الأول لدى المحاكم – هاني محمد عيد كنعان، **والمفتشون**– يحيى سليم مصطفى ابوعين، محمد عبدالله عبد الرازق العمري، ابراهيم نديم ابراهيم السلايطه، ايوب سالم فلاح السواعير، د.نهاد عبدالكريم خليل الحسبان، يحيى محمد عبدالقادر المعايطه

قضاة رئاسة النيابة العامة ودائرة نائب عام عمان ودائرة ادعاء عام عمان

رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز– محمد سعيد حمزه محمد سعيد الشريده، **والمساعدون** – نهار عطيه حسين الغزو، عمر احمد عبدالله الحياري، كايد جمال عبدالكريم الكايد

نائـب عـــــام عمـــــــــان – محمد جادالله عبد خصاونـــة، **والمساعدون** – مخلد عســاف عيد الرقاد، حسن سالـم حسن النسور، ماهر كساب شلال القاضـي، عاصم حسين رجا بني هاني، د.طارق مسلم علي الشخانبه، يوسف احمد موسى المداينه، عقلـــه عليان محمد أبو زيد، بلال عوني ابراهيم البخيت، موفق عيد عقل الجبور، د.مخلد محمد سليم الشوابكـــه

المدعون العامون في دائرة ادعاء عام عمـــــان – احمد عبد المحسن ارشيد العفيف،عبدالله عايد خلف الشورة، اكثم احمد قبلان الدبايبه، عهود عبد الله مناور المجالـي، عماد محمد عقلـه الغويري،سفيان محمد علي عبيدات، رأفت حابس توفيق مجلي، محمد حمدان تيم البديرات، اسامه محمد شتيوي المشاقبه، رامي عبدالقادر احمد الطراونه

قضاة محكمة استئناف عمان

رئيس محكمة استئناف عمان – هاني عطاالله جريس قاقيش، **وقضاة محكمة استئناف عمان** – احمد حسن محمد الطعاني، سميح سعيد سمحان سمحان، سليم وائل عوني عبدالهادي، فخر عارف احمد التميمي، فايز سعيد احمد الملاحمه، سليم فهيم سليمان الحباشنه، سمر خليل سابا الشايب، فلاح يوسف موسى الموسى، رجا صلاح علي خلقي الشرايري، احمد معيوف سالم الحباشنه، نبيل جلال حسين الصابر، طايل توفيق السلامه الحوامدة، محمد شريف نايف ابراهيم الخشاشنه، محمد عبده خلف العناقرة، طلب حماد ربيع الضلاعين، تيسير عبدالكريم عبدالنبي السواعير، د.ثائر سعود علي العدوان، عبدالله خليف سعيد ابوزيد، حسني خليل صالح الربيع، حسني صالح محمد عمارين، علي سليم ابراهيم البشابشه، امجد عبدالحميد عبدالنبي الرواشده، د.علي رشيد حامد ابوحجيله، محمود صالح حامد الصوراني، عدنان محمد فؤاد فريحات، رزق اسماعيل احمد ابوالفول، احمد محمد منيزل القطاونه، محمد سالم حسن النسور، قاسم ناصر سليمان الدغمي، محمد عبد حسن الفسفوس، وليد محي الدين ياسين كناكريه، محمد سليمان اشتيان الضمور، عبدالرحيم علي سليم المعايطه، مصطفى سامح سعود العجلوني، محمد محمود يوسف ظهيرات، وليد مصطفى حسين ابودلو، محمد نجيب عبدالرزاق الشرايري، راكان احمد محمدصوان مقابله، محمد سليمان حامد الخوالده، اسامه فرح موسى الربضي، نزار محمد عبدالله المومني، بهجت محمد سالم المبيضين، زهير ضيف الله فلاح العمري، د.صالح يوسف محمد العلوان، يوسف بشير مصطفى ابورمان، محمد عبد مصلح العمايره، منذر يوسف محمد محمد الشرمان، عزالدين محمد احمد قواقنه، حازم ربحي محمدسعيد عواد، محمد شوكت حمد فلاح، غالب سليمان بدهان الرواشده، هاني ابراهيم سالم الصهيبا، د.خالد رضوان احمد السمامعه، مشرف محمد محمود بني هاني، ايمن سالم مفلح الجعافره، نضال حسن احمد المومني، مروان منيزل زاهي الرشدان، نمر فايز حمدان السعايدة، سطام مشهور فايز المجالي، مروان خضر خليل العليمي، رامي حسن محمد حصوه، سليمان محمود الفضيل صبح، ولاء فرنسيس عيد العكروش، مأمون مصلح محمد الضمور، د.عبدالله احمد عبدالله عربيات، محمد سلامه عبدالرحيم البصال، غازي محمد احمد المعاسفه، مروان محمد سلامه المحاميد، شجاع محمدوهبي يوسف التل، عمار ياسر رشيد الحمود

قضاة محكمة استئناف إربد ودائرة نائب عام إربد

رئيس محكمة استئناف إربد – محمود منصور محمد البطوش، **وقضاة محكمة استئناف إربد** – د.حسين يوسف العلي الرحامنه، عبدالرؤوف علي فالح الجراح، محمد عبدالقادر الخطيب، عبدالوالي احمد عبدالله بني عطا، قاسم عبد ربه خلف العناقرة، ادريس نواف جبر الحمود، زيد علي كريم الحموري،عمر محمد نمر ذياب، فراس محمد صالح الخشاشنه، عمار عبدالرؤوف طالب حسينات، راكان عليان موسى سويدات، محمود حفيظ السعد اليوسف، زيد محمد سعيد السنوسي، د.عبدالله علي سلامه ابو ديه، نجيب محمد سطام الزعبي، محمد المأمون عيد ابو رمان، محمد عبدالله العمارين، خالد عبدالرزاق محمد النسور

نائب عام إربد – ايمن محمد ابراهيم الغزاوي، **والمساعدون** – قحطان احمد قواقزه، خلدون ابراهيم الحسين، هاشم علي حمد الحسن، د.امين محمد امين الغرايبه

قضاة محكمة استئناف معان ودائرة نائب عام معان ودائرة ادعاء عام معان

رئيس محكمة استئناف معان– غصبي مصطفى محمود المعايطة، **وقضاة محكمة استئناف معان** – محمد احمد هويشل الطراونه، محمد عبدالله الخطيب، ذياب عبدالهادي ذياب الطراونه

نائب عام معان – محمد زاهر احمد الخوالده، **ومساعده** – محمد عقله اسماعيل السعيدات

قضاة محكمة استئناف الجمارك ومحكمة بداية الجمارك

رئيس محكمة استئناف الجمارك – عصام محمد سالم ابوغنيم، **وقضاة محكمة استئناف الجمارك** – ماجد حسين ارشيد العفيف، هاني علي خالد البدور، احمد محمد احمد الترك، منتهى حسن فلاح القضاه

رئيس محكمة بداية الجمارك – عبدالكريم موسى مفلح عبابنه، **وقضاة محكمة بداية الجمارك**– سامر احمد عبدالكريم الطراونه، د.ماجده عبدالمجيد عبدالمهدي المخاتره، سميح اكريم ابنيه العدوان، احمد ابراهيم عبد الله الصمادي، اسامه عبدالغني عبدالعزيز الرعود، اياد انور حسن الجيرودي

قضاة محكمة الاستئناف الضريبية ومحكمة البداية الضريبية والنيابة الضريبية

رئيس محكمة الاستئناف الضريبـــــة– محمد علي حسن عقاب الزعارير، **وقضاة محكمة الاستئناف الضريبـــــة**– حسين عبدالله عباس ابوالسمن، ليثي محمد العلاونـــه، محمد ياسين محمد محادين، فراس علي فالـــح الجراح، د.سهير امين محمد طوباسي، د.جهاد محمد عيد الجندي، فراس حسن صالـح الصمـــادي، عارف يوسف فريحات، د.محمد غالب عبيد الضمور، علا محمد احمد الخصاونـــه
رئيس محكمـــة البدايـــــة الضريبـية – د.محمد خليفه مناور النعيـم، **وقضاة محكمـــة البدايـــــة الضريبـية** – د.لبنى احمد عوض مرعي كريشان، طلال عبدالحميد صبـــاح، لبنى علي بركات الابراهيـم، بلال عبد العزيز عبد الله الساكت، علي احمد سماره، مهـا عبدالرحمن محـي الدين المجذوب
النائب العـــــــام الضريبـــــي – عبدالله برجس محمد ابوالغنـــم، **ومســـاعده** – هاني عبدالحليم محمد العمايره
المدعي العام في دائرة ادعاء عام الضريبـــــة – محمد سليمان محمود عوجان

قضاة محكمة الجنايات الكبرى ودائرة نائب عام الجنايات الكبرى ودائرة الادعاء فيها

رئيـــس محكمة الجنايـــات الكبـــرى– هايل محمد عايد العمرو، **وقضـــاة محكمة الجنايـــات الكبـــرى**– زهير احمد محمد عطيات، د.فوزي اسماعيل كريم النهار، ابراهيم خليل عمر ابوشما، خالد احمد حسين العبداللات، د.ماجد محمد علي الرفايعه، انور حسن محمد ابو عيد، عماد ياسين عبدالقادر خطايبه، محمد خلف سلامه البلوش، علي سليمان علي عبيدات، عزام ممدوح عبد النجداوي، نواف فلاح سليمان السمارات، ابراهيم حمود عبدالرحمن البواريد، طارق منذر احمد الرشيد، رمزي عناد احمد النوايسه، محمد عبدالرحمن محمد العدوان، مالك ماجد زايد الحموري،د.حسان مجلي فارس المجالي، علي محمد عبد الجالودي، محمد عبدالله محسن الخلايله، ياسين محمد اسماعيل الرفايعه، لافي سعدي محمد ابو تايه، لؤي جمال محمد عبيدات

النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى – اشرف محمد فليح العبدالله، **ومساعديه** – بكر صالح عبد القرعان، عفيف محمد امين الخوالده

المدعون العامون لدى دائرة ادعاء الجنايات الكـبرى –جهاد عطيه حسن الدريدي، احسان عبدالعزيز الصالح السلامات، سلطان خليف مبارك الشخانبه، صلاح محمد حسين الطالب، محمود عبدالقادر ابراهيم الصمادي، اسحق داوود اسحاق ابوعوض، نائل ارشيد حامد العموش، تيسير حمدان سميران بني خالد، حسين عوده رزق الخلايله، احمد عبدالله محمد الكناني، محمد احمد فالح القضاه، علي عيد علي الرقاد، د.عمار رجا عبيد الحنيفات

قضاة محكمة بداية عمان

رئيس محكمة بداية عمان– د.سعد مفلح خالد اللوزي، **وقضاة محكمة بداية عمان**– جمال اكـرم فوزي الردايده، اميل فلاح حـمود الرواشـده، موسى احمد ابراهيم مقدادي،رائد ابراهيم عبدالكريم الفاعوري، عمر محمود احمد عذاربـه، بسام محمد نزال الدهاميـن، احمد مبارك عوض الطراونه، محمد عبدالله يوسف الدرادكه، اديب عبدالله عايف الخوالده، فواز محمود عبدالقادر السحيمـات، ياسر سليمان صالح القهيـوي، د.محمد علي شحاده الشرمان، د.بسام محمد راشد التلاهين محمد احمد رجـا مناصـره، معتصم بهجت توفيق المجالي، وصفيه احمد سعيد اللحام، فايز مثقـال فايز شجراوي، عطا عبدالمعطـي عطا الدويـك، غازي سليمان عمر الهويمل، د.خالد نصرالله شراري الكواليت، باسل خلف سليم الفالح، د.عاكف عبدالكريم محمد طويقـات، فواز فـهد سعد الغرير، احسان محمد حسين حوامده، سليمان فالح خليل الهواوشـه، فاتن سليمان عبدالمعطـي الرواشده، اسامه ناصرالدين راشد دروزه، رائد محمد احمد الامير ،عبدالرحيم احمد ارشيد الكلوب، د.امل صبحي صـادق ابو عبيد، اشرف محمد قصي امين شموط، كفاح عبدالمهدي مسلم الدروبي، دعاء مصطفى صادق السوقي، عايد محمد نزال الذيابات،علاء عدنان حنـا المدانات،عندب ابراهيم عقلـه الحمود، د.مهند زايد ابراهيم أبو قمر، زياد محمد علي المحارب، د.مرزوق سليمـان هلال العموش، محمد رضوان احمد حميـدات ، محمد عزات عبد الرحمن صالح، صالح هلال مسلم القلاب، د. ريم عصر مسلم الذنيبات، د.مناور علي منور ابو الغنـم، قيس احمد محمد الدباس، ميسون عرسان رشيد الحشايكة، د.امجد محمدسعيد حمزه الشريده، د.لينا ابراهيم يوسف حسـان ، هيثم علي احمد الخوالـده، جمانه سالم احمد القماز، د. ابراهيـم سمير محمد العموش، اشرف داود سليمان صافـي، بشير عبدالسلام سالـم القرالـه، وسام توفيق جبر خصاونـه، شذى مصطفى يوسف العطيـات

قضاة محكمة صلح عمـان – كمال حنا وهدان السمردلي،محمد حمود عبد الله الطراونـه، علي ابراهيم يوسف الخضـيري،ايهاب جمعـه ربيع السيوف، عاليه محمد احمد الحمد، هبه غازي محمد المومنـي، كفى فتحي امين شطنـاوي، ندى أحمد موسـى العمرات،أمل احمد علي بني نصـر، د.اسراء احمد سعد الصبيحـات، رنا رفيق محي الدين ارناؤوط ،د.محمد عبدالله محمد ابو حماد، سنابل عمر محمد الصمـادي، دانا كايد محمد ساغـه، نداء محمد عبدالرحيم القواسمة، سوار محمود علي الرشدان،هيفاء مامون صبحي الكيالي، عاصم عوض سالم الطراونـة، وسن فيصل حسن الرواشـدة، عمر فاروق محمد علي الحمصـي، سوسن محمـد عيد هندي، زهيه صادق احمد محيسن، نور رياض محمد البدور، د.عماد عبدالله محمد العـدوان، رويده عبد الله حسن ابو رصـاع، رولى محمود علي الرشدان، سماح عزام احمد العناني،اسماعيل محمد سليم الشوابكـه، د.رياض احمد عليـان، ريما جمال محمد الجمعه، غاده داود محمد حمديه، راتب محمد عوض الدبوبـي، دارين ابراهيـم محمد ابو غبوش، هايل محمد عيد الرويعي، مراد عبدالكريم محمود ابو ادعيج، حسام احمد محمود شلول، نيفين عبد الناصر عبد الرحمن زعتر، ليث رافع يوسف دحابره، شرف عبد الله محمود ابو لطيفه،دعدي احمد عبد الله الفريحـات، لبنى محمد نهار علاونـه، معن نعيم عبدالله عنيزات، اياد محمد حسين العويسات، د. محمد عمر يوسف محمد العرود، احـلام محمد مصطفى النصيرات، وائل تركي سالم عنيزات، روان احمد واصف حليمه، ذياب ضـامن ذياب اشتيـات، امجد قاسم كريـم الزعبـي، عمار خالد سالم القطاونه، اكثم ايمن عبد الحليم عربيات، بنان خلف احمد الطراونـة، ساره حسين احمد ابو السمـن، وفاء حمزه محمد غرايبه، طه محمد أمين طـه الحوامده، رايـه ياسين دوينـع متروك، صفـاء يوسف محمود الأقـرع ، جمانـا محمد خلـيل "عيـال عـواد، نذيـره جمـال ياسين البيطـار

قضاة محكمة بداية أحداث عمان ودائرة ادعاء أحداث عمان

قضاة محكمة بداية أحداث عمان – ايمان علي سلمان القطارنه، تانيا ابراهيم صالح الزعبي، سحر اسماعيل عبدالعال احمد علي، هبه مضر درويش البيطار، امامه عبدالرحيم عبدالرحمن الصعيدي، هبه بسام راجح قشوع

المدعون العامون في دائرة ادعاء عام أحداث عمان – رنا عناد عبدالمعطي الذنيبات، د.ثائر ياسر محمد نصار

قضاة محكمة بداية جنوب عمان ودائرة ادعاءعام جنوب عمان ومحكمة صلح سحاب وصلح الموقر وصلح الجيزة

رئيس محكمة بداية جنوب عمان – د.جمال حسني درويش هارون، **وقضاة محكمة بداية جنوب عمان** – نايف علي احمد المشاقبه، غازي هزاع سلمان الشوبكي، بسام حسن اسماعيل الخوالده، نذير علي عبداللطيف شحاده، عصمت نايل توفيق المجالي، محمد سلامه محمد عربيات، هيثم سويلم دايم الزبن، محمد محمود منيزل المناصير، محمد بسام محمد ابوالغنم، ايمن سالم خير المصالحه، لؤي فؤاد احمد ولويل، محمد ابراهيم محمد الطلافيح، عاطف فهد مفلح المغاريز، وفاء صالح مرعي قزق، محمد عواد الوريكات، صلاح علي عواد العبيسات، باسم عيسى عبد الرحيم المناصير، هبه سالم احمد ابو جماعه

قضاة محكمة صلح جنوب عمان – د.ختام حسين توفيق الحجاج، ايمن سليم خليف الشوره، يزن سمير محمد الرطروط، ايمان غازي حسن العطيات، طلال زيد دوجان الخزاعله، د.زياد عيسى عبد الكريم ابوعرابي العدوان، احمد هشام محمد منصور، احمد منصور سعد الشيخ ذيب،احلام محمد فلاح الجبور، اماني احمد عبد المحسن المبيضين، عبير محمود شحده البربراوي، زين محمد محمود النعيمات، عوده احمد كريم الحسامي، روان عايش موسى ابو الدبس، مارينا رائد ابراهيم حجازين، محمد هزاع فلاح الحجايا

المدعون العامون في دائرة الادعاء العام جنوب عمان – حسن ماني محمد السرحان، موفق محمود ابراهيم عبيدات،اكرم اسماعيل سليمان سلامه

قضاة محكمة صلح سحاب – عارف علي هزاع ابو عليم، جابر عوده عبد الله الشديفات، منتصر محمد فهيم الذنيبات، نورالدين بسام محمد الزعبي، كمال محمد مرزوق الخوالده،مجد مسلم علي الشخانبه

قاضي محكمة صلح الموقر – د.حمزه عوده سلامه النس

قضاة محكمة صلح الجيزة – زيد نضال نايف الشلبي، عمر بسام عوض المسيعدين

قضاة محكمة بداية شمال عمان ودائرة ادعاء عام شمال عمان

رئيس محكمة بداية شمال عمان– احمد يحيي احمد جراده، **وقضاة محكمة بداية شمال عمان**– عبدالقادر نجاتي سليم عمرو، عدنان عبدالله خليل مبيضين، رمزي احمد عبدالحميد العظمات، د.ممدوح يوسف سلمان النجادا، مراد سليم محمد العمري، مياسه صالح محمد عبيدات، اياد صلاح عبدالله مهيار، خالد حمد فرحان الرياحنه، رامي نهيد موسى صلاح، د. محمد عوض فناطل الزيدان، سراب يوسف محمد الزعبي، مصطفى خالد محمود القيام، منال صالح مطلق الهباهبه، بزعه سهم حابس المجالي، جلال محمد عايد الزعبي، واثق بالله أسعد جميل الغلاييني، سامي خلف علي الرقاد، عاطف حمدان قبلان الخوالده، محمد عبدالفتاح فياض الخوالده، خالد جمال عيسى عزام، انصاف سمير شحده ابو ميالـه

قضاة محكمة صلح شمال عمان – اسراء محمود عواد الخرابشه، د.عليا غسان عبدالكريم الذنيبات، فاتنه عبدالرحيم عبدالنبي قريشه، بيان مهدي خليل العمرات، بيان جهاد صالح العتيبي، سعود سالم راضي الدهام، فاتن محمود عبد الله ابو الجمال، نوال صالح محمد الخطيب، عروب حسني عبد الفتاح العطيات، سامر محمد يوسف الثوابية، روز ميشيل جون صليبا، سامي ارشيد خليل الرحامنة، زينة محمد فرج عبدالرحيم السلايمة، اسراء صالح سالم الطراونه، سلامه احمد يوسف الحوامده، رائد سامي ياسين شموط، علاء علي مسلم المناعسه،شيماء عبدالفتاح محمد سنجق، عزه عدنان ابراهيم الشامي، ماهر سلمي دغمان النيف، فرح اسماعيل عبد الله عفانه، رزان علي محمد الشافعي، اسماء ابراهيم سالم الوشاح، بشرى عبد اللطيف يحيى كريشان، رائده عبدالحليم صالح العرمان

المدعون العامون في دائرة الادعاء العام شمال عمان– د.هشام عوض سالم الطراونه، د. عبدالاله حجازي كريم العساف، محمود احمد فهد الفريحات، نزار شاكر تركي الصرايره

قضاة محكمة بداية شرق عمان ودائرة ادعاء عام شرق عمان

رئيس محكمة بداية شرق عمان– فراس احمد الزغول، **وقضاة محكمة بداية شرق عمان**– محمد قاسم عبدالله المومني، ياسين عايد سالم اللوزي، محمد ابراهيم راشد ابو عليم، ابراهيم احمد الطراونه، ياسر خلف مصطفى المحادين، حسن سلامه عطاالله الغويري، احمد عوض عبد القادر الطراونه، علاءالدين محمد فريد النسور، سناء عمر مسالمه، نانسي علاء الدين الداغستاني، زياد عبدالحميد عبدالهادي الحساميه، عمر سليم المطارنه، يوسف شوقي محمد نافع، عبد الحكيم اسحق الحمد، عثمان ابراهيم بني طه

قضاة محكمة صلح شرق عمان– رودينا اكرم عبابنه، ساميه علي مصطفى المغربي، مصعب مصباح اسعد ذياب، سوزان اسماعيل محمد حيمور، خلود سليمان مطلق الجهران، سوزان محمد ابراهيم سالم، مياده عبدالغني مصطفى جلاد، محمود محمد ارشيد الزيود، تهاني موسى شاكر ابو عطا الله، رائده خليل احمد الحواري، سالي عدلي نجيب المعشر، مشيره احمد "عيد ناصر" دقدوقه، ايه يونس محمد الطراونه، بيان عواد عايد العجالين، دارين عصام جميل ابو سلمى، سلسبيل عواد سلامه الخزاعله، عبير زهير سعيد سعاده، همسه مسلم نجم البدور

قضاة دائرة الادعاء العام شرق عمان– فالح اسماعيل سليمان ابوهلاله، ناديه ابراهيم مطلق الهباهبه، زاهر علي درويش السواعير، د.محمد سلامه عيسى بني طه

قضاة محكمة بداية غرب عمان ودائرة ادعاء عام غرب عمان ومحكمة صلح ناعور

رئيس محكمة بداية غرب عمان – خالد عبدالله عويد الدبوبي، **وقضاة محكمة بداية غرب عمان** – صالح سلمان سالم الطراونه، ابراهيم حسين سلامه الطراونه، ثائر سالم عبدالرحمن المبيضين، منال واصف عبد الغني شموط، محمد صادق عبدالله ربابعـه، محمد ياسين اسماعيل البجق، بلال عبدالفتاح محمد الحديدي، هشام هاشم حامـد ابو حشيش، مصطفى عايد مصطفى الصبيحات، لمى عبدالمعز داري البكري، نسرين ابراهيم محمد المرافـي، عصام ماجد زايد الحموري، معالي زياد محمد سعد الدين، اماني عبدالرحيم مطلق المجالي سكينه موسى سلمان الحساميـه، ديالا شفيق احمد عبيدات

قضاة محكمـة صلـح غرب عمـان – هبـه عدنان عارف جعفر، ايناس سند عبدالجليل المهيرات، ايمـان عبد المجيد علي العزام، سهير موسى محمد ابوداري، غدير فوزي احمـد عقيلان، رشا سهيل احمد الناصر، تأييد محمد ذياب عبد الرحمن الخلايلة، ظاهر عبدالكريم ظاهر القعيشيش، ريـم وليـد شفيق الخطيب، اشرف غصـاب عبدالله ابو رمـان، محمد سالم صالح الخريسات، اسلام نايل توفيق المجالي، آمال عبدالرحمن يوسف حسن، حنان مخلد عبد الهادي الفساطله، ساندرا جريس عوض السلمـان

قضاة دائرة الادعاء العام غرب عمـان – عامر قاسم هندي القضاه، مؤيد محمد علي دردور، خلود نايف علي العدوان

قضاة محكمة صلح ناعـــــــور – محمد احمد عبدالله الشوبكي، سليمان بركـات عبد الرحمن البخيت، جمانه جمال ابراهيم المصري

قضاة محكمة بداية الزرقاء ودائرة ادعاء عام الزرقاء ومحكمة صلح الأزرق

رئيس محكمة بداية الزرقاء – د.حسن عبدالحليـم العبداللات، **وقضاة محكمة بداية الزرقاء** –حسين محمـد عذيمـان الحراحشـه، قاسم محمدابو داوود، بشير عبد الهادي عبد الصليبي، اسماعيل محمد قسيم علاونه، مذكـور قبلان عبدالله اللـوزي، محمد عليان خالد الخزاعله، د.جواهر حسن سلمان الجبـور، خالد ضاحي ذياب الصبيحات، فارس حمدان فاعور اللاحم، محمد نايف سلامه ابوالغـنم، عاطف مرجي خلف الخلايله، شاكر محمد خالد بني عيسى، د.زيد عبدالوهاب الركابات، عثمان عبدالكريم عبدالله العمايره، اسلام احمد يوسف العلوان فادي محمد عقله مصلح، زين موسى عبدالحليم الخلايلة، عمر فلاح صالح الحياصـات، حسام محمد علي عليـان، خالد شتيوي دخيل الله القريات

قضاة محكمة صلح الزرقـــاء – جاسر احمد خلف الخلايله،طارق احمد عبدالرحمن الشريده محمد نور خالد محمود نوافله، محمد قالط بديوي ابو دلو، ابراهيم خازر فالح الخريشه، محمد رشراش يوسف النعيمـي، منار عدنان خالد حسين، سامي يونس حسن الهواري، باسم محمد احمد القاضـي، الياس فؤاد الياس ابـو جريس، مجدي عبدالله حسن عويس، حسام علي حمدان العبادي، رأفت سعيد صالـح ياسين، اسماء محمـد فتوح الرشـق، هنا شاكر مختار الشوا، غادة بسام حسن عبد الجواد، احمد حميدان راجـي القهموس، ميشلين هانـي عوده الزيادات، الظاهر فيصل عوده منصور، هيفاء عيد عناد الدهـام، عمر سعيد كامـل ظاهر، حمزه عبد الله عايش الخطيـب، حنين عمر محمد فرج

قضاة دائرة الادعاء العام الزرقـاء – مروان حكم عبدالرحيم سلامه، احمد عابد مهنا بصبوص،سمير فلاح محمد الرواشده عبدالحميد عبدالرحيم حامد السحيمات

قاضي محكمة صلـــــح الازرق – غالب صيتان مجحم الماضي

قضاة محكمة بداية الرصيفة ودائرة ادعاءعام الرصيفة

رئيس محكمة بدايـــــة الرصيفة – حسين عبدالحافظ ضيف الله الضرابعه، **وقضاة محكمة بداية الرصيفة** – احمد درويش العلي الشرعه، محمد ضيف الله عبدالرحيم الجزازي، امين علي خليفات، د.عامر مدالله النوايسه، عبدالحليم عايش عبدالله عليمات

قضاة محكمة صلح الرصيفـــــة – محمد محمد عبدالرحيم القواسمه، امنه محمد عبد الله الربابعـــه، صالـــح ابراهيم احمد حسن غدير سمير رضا أبو سيف، إيناس عقله محمد العليان، سوزان كمال عبدالرزاق خريسات، محمد عبداللطيف محمود العواملـــه

قضاة دائرة ادعاء عام الرصيفـــة – يحيى صالح محمد الزواهره، فرحان كساب شحادة العبدالله

قضاة محكمة بداية السلط ودائرة ادعاء عام السلط ومحكمة صلح عين الباشا وصلح الشونة الجنوبية وصلح دير علا

رئيس محكمة بداية الســـــــــلط – مازن محمد موسى الجعافره، **وقضاة محكمة بداية الســلط** – مأمون ابراهيم سليمان مطر، صالح جميل فهد الشوابكه،ايمان مصطفى محمد كساب الروسان، د. ممدوح عارف هزاع العلاوين، خولـه عبدالله عبدالفتـاح الرشدان، ،د.أيمن ممدوح محمد الفاعـوري، جعفر ذيب عبد بدر، مرام محمد علي رحـال، ميساء عماد جميل ابو ديـه

قضاة محكمة صلـــح الســـــلط – حمزه وليد مصطفى قنـاه، محمد عبدالله عايـف الخوالـده، احمد سلمان محمد الطراونـه، زيدون صالح محمود خريس، دعاء صبحـي محمد العمري، وفاء محمد حسن عواملـه، منار ابراهيم احمد الحسن، وعد تيسير محمد الزغــول، اسراء اسامـــه ساهر الرشق

المدعون العامون في دائرة الادعاء العام الســـــلط – عبدالحافظ محمود منيزل الغويـري، بادي عبدالحميد سعود المجالي

قضاة محكمة صلح عين البـــاشـــا – معاويه محمد حمدان السعايـــده، صياح محمد علي عتـــوم، احمد يوسف احمد محاسنـــه ايمان صالح ابراهيم حرب، ديما هشام عبدالحليم الكلوب، كفى محمد عيد ابو زنيمه

قضاة محكمة صلح الشونة الجنوبية – عمر علي مسعود خريسات،احمد منور احمد الرحامنه

قضاة محكمة صلح دـــير عـــــلا – خلدون جلال علي غنيمات، معن محمدعلي رضوان الحياري

قضاة محكمة بداية مادبأ ودائرة ادعاء عام مأدبا ومحكمة صلح ذيبان

رئيس محكمة بداية مأدبـــــــا – د.نصار محمد اسبيتان الحلالمه، **وقضاة محكمة بداية مأدبا** – محمد حسين علي عديله، مرام خلف قاسم المحاسنه، نواف مفلح حمدان السحيم، امجد عارف امين طهبوب، غاده محمود عايـــد الزعبـــي

قضاة محكمة صلـــح مأدبـــا – سعد بشار سالـــم التل، هناء جميل حافظ ابو حمديـــه ،سمـــاح سمير حسني الصدر احمد ابراهيـــم "محمد رياض" احمد بندقجي، يعقوب حسين ماضـــي الرواشـــده

المدعون العامون في دائرة ادعاء عام مأدبـــا – ابراهيم سلامه محمود الصرايره، فهد منور فضيل النهار

قاضي محكمة صلـــح ذيبـــان – تحسين فارس فضل الماضي

قضاة محكمة بداية إربد ودائرة ادعاء عام إربد ووكيل إدارة قضايا الدولة – إربد ومحكمة صلح المزار الشمالي وصلح الاغوار الشمالية وصلح الكورة وصلح بني عبيد وصلح بني كنانة وصلح الطيبة وصلح الوسطية واحداث إربد ومحكمة بلدية إربد

رئيس محكمة بداية إربـــد – د.نوال محمد خليل الجوهري، **وقضاة محكمة بداية إربد** – محمد محمود موسى الصرايره، فيصل احمد محمود خصاونـه، محمد قاسـم احمد حمادين، خالد يوسف عوض العبابنه، محمود رسلان سليمان الزعبي، مرضي غالب سليم الخصاونـه، احمد محمود محمد ابو قـمر، زياد صايل ارشيد الجرايده، رسمي محمد مصطفى شحاده، حسام الدين عبدالكريم محمود عبيدات، ياسين سليم بني حمد، موسى علي احمد الخطيب، مهند محمدعلي حامد الخوالده، محمد حسين مهـــاوش المناصـــره، محمد سلمان عبدالله ملحـم، مهند احمد محمود عبيدات، نضال نور سلامه الربضي، عبدالله دخل الله مفلـــح الرفاعـــي، علي سمير علـي العزام، احمد حسين سعيد المراشده، بســـام محمود قاسم ملكـــاوي، لؤي سامـــي علـــي الشرايري، قاسم محمد يوسف شطنـاوي، حماده عليان الياس الشديفات، اسماء جميل احمد سلايمـــه، رشا وحيد عبدالمجيد الخطيب، ربـــاب وليد محمود البس، هاديـــه احمد جميل الدويري، د.وسن مازن زايد القرعـــان، علي حمد عبيد العرقـــان، خلود حسني سالم صوالحـه، منال محمود علي مسالمه، وليد حكم احمد مهنا، طلال احمد علي الفريحات، اسلام صالح ردايده

قضاة محكمـــة صلـح إربـد – مشهور خلف البركـــات، اسراء كمال مصطفى الطلافحـــه، د.هديل محمد فضل العتيلـــي، بيان منعم عبدالنبي المغايرة، الاء نعمان قدوره الروسـان، د.احمد علي احمد الخوالدة، ايمـــان عبدالباسط محمد الرجـــوب، د.عصام فايز محمود الخزاعلة، مأمون محمود كنعـــان، بشـــار عبدالله مصطفى الرواشده، مجد منصـــور محمد عبيدات، الاء محمد غالب الدهني، علاء احمد مفلـــح المعانـــي، محمد جميل محمد العباهـــره، مياد طالب نهار الدبـــاك، انس نمر سالم الدبعـــي، جمـــال عبد عبدالحميد الرشيد، علـــي محمود علي الرشدان، غدير ابراهيـــم علي القزاقزه، ميرفت تيسير محمود الربيع، عـــدي احمد خالد القعقـاع، براء فايز راجي المحاسنة، محمد شريف "محمد جميل" حسونـــه، علي هاشم احمد الزعبـــي، محمد خـــالد عيـــال عواد، اياد عايد فتحي السمحـــان، وليد جمعه علي الزواهـره، احمـد ابراهيـم عيد عســاف، مهند هزيم عواد العمـرو، محمد عارف سالم المقبل، عدي "محمد جمعه" سليمان انجادات، عمر احمد الرواجيـــح، فارس عارف المشاقبـــه، زياد خـــلف محمد الزعبـــي، احمد غالب ارشيد الغويري، أيمن ابراهيم محمد الحراحشـــه، اسامه راضي الطراونـه، عوض علي سلمـان الصرايره، عبدالمنعم يحيى نهار المرزوق، عبدالحليم علي عبدالحليم الحياصات، عاصم محمد عبدالفتاح الجالودي، منير علي عبد القادر اللوامـا

المدعون العامون في دائرة الادعاء العام اربـــد – ناصر طراد القاضي، اميه نجيب الربضي، صلاح هليل الخالدي، محمد توفيق نجيب الفنيش

وكيل ادارة قضايا الدولة– اربـد – سعيد ابراهيم يوسف العجلونـي

قاضي محكمة صلح المزار الشمـــالي – علاءالدين "محمدنور" حسن العزام

قضاة محكمة صلح الاغوار الشمالية – د.فراس غازي سعيد الشطناوي، ايناس محمد احمد العمري، هلال ابراهيم هلال الخطيب المعتز حسن خليل ابو داود

قضاة محكمة صلح الكـــــورة – حابس محمد حامد القضـاة، هبـا محمد وليد تهتموني، محمد سري احمـــد عبدالله غريـز

قضاة محكمة صلح بني عبيد – عادل محمد سلمان المشاقبه، اشرف صبحي عبدالله الحميـدي، د.سهى يحيى يوسف الصباحين انيس مصطفى حسن غرايبة

قضاة محكمة صلح بني كنانـة – حازم احمـد محمود شلول، محمود ماجد علي عزام، غسان محمد مناور ابو عاشور

قاضي محكمة صلح الطيبـــة – عبدالله احمد حسن الحواري

قاضي محكمة صلح الوسطيـة – يزيد محمود رجاء نوافله

قاضي محكمـــة احداث اربـــد – اسماء محمد احمد ربابعـــة

قاضي محكمة بلديـــة اربـــد – مدرك محمد رشيد البدور

قضاة محكمة بداية الرمثا ودائرة ادعاء عام الرمثا

رئيس محكمة بدايـــــــة الرمثا – سامر تيسير احمد غزاوي، **وقضاة محكمة بداية الرمثا**– محمد علي صحن عبيدات، محمد علي محمد الشياب، أمل باجس محمد علي، فراس فايز محمد فوارسه

قضاة محكمـــــــة صلح الرمثا – محمد سامح علي الشريده، فخري مصطفى عبدالله كيلاني،رباب باسم مصطفى العمري، سعد عواد فردوس الشرفات

المدعي العام في دائرة ادعاءعام الرمـثا – ماجد حمد محمود النعيمات

قضاة محكمة بداية المفرق ودائرة ادعاءعام المفرق ومحكمة صلح البادية الشمالية وصلح الرويشد

رئيس محكمة بداية المفـــــــــرق – اسامه محمود عبدالله سليمان، **وقضاة محكمة بداية المفـرق**– عامـــر محمد جبر العتوم، بســام محمد علي القصيري، فرحان دخيل السمير الطالـب، د.خالد كمال احمد عكاشه، حسين سليم احمد عبابنه، عبد الناصر علي عارف الدهون، مأمون مصطفى عبدالكريم العيسى، عبدالله عزام غالب القاضـي، د محمد محمود اسماعيـــل المساعـــــدة

قضاة محكمـــــــة صلح المفـــــرق – شادي محمد محمود المزعل، الفيصل سلطي ابراهيم الذياب، حسام محمد خليل عميره، محمد اسماعيل سامـــي ابوعيد، عطيه صالح عطيـه السعود

المدعون العامون في دائرة ادعاء عام المفـــــــرق – عامر حلمي فلاح طبيشات، قيس عبدالكريم حمد الغزاوي

قضاة محكمة صلح البادية الشمالية والرويشد – د.محمد احمد على المحاسنة، سعد محمد سعد العنانزه

قضاة محكمة بداية جرش ودائرة ادعاء عام جرش

رئيس محكمة بداية جـــــــرش – د.عبدالله فواز عبدالله حمادنه، **وقضاة محكمة بداية جـرش** – ضرار محمد سعيد عواد، راتب موسى برجس الطعاني، علاء الدين احمد حسين هزايمه، علي سليمان عبود الزيادنه، غســان حسين عبهري، باسمه زكي محمود خصاونه، معين علي محمد النصيرات، عبد الله خميس دروبي الخطيب

قضاة محكمة صلـــح جـــــرش – د.عماد خليل جادالله الفيومي، معاذ سمير محمد حوامـــده،عماد طـــه فالـــح شهاب، اريج ابراهيم حسين ارحيل، رهام محمود محمد اسماعيـل، سوسن كمال يوسف غرايبه

المدعون العامون في دائرة ادعـــــاء عام جـرش – ابراهيم أحمد ابراهيم الذيابات، بدر محسن عواد أبودلو

قضاة محكمة بداية عجلون ودائرة الادعاء العام عجلون

رئيس محكمة بداية عجلـــــــون – محمد رضوان سالم العكور، **وقضاة محكمة بداية عجلون** – محمد عبدالحميد علي القضاه، د.علي صالح محمد الشروقي، هشام حسين علي الرواشده، أيمن مصلح ثلجي عبابنه، عادل ناصر موسى حمدان، عبدالله صالح بني عامر

قضاة محكمة صلـــــــح عجلون – ايمن عبدالله محمد الربابعة، نضال محمود احمد شواشره، منى هلال محمد الرشدان، معروف محمد عبد الله الكيلاني، محمد كايد اسماعيل ربابعه، قاسم محمد فالح العودات

المدعون العامون في دائرة ادعاء عام عجـــلون – عيسى علي الذيب الروابده، احمد محمد شحاده الشديفات

قضاة محكمة بداية معان ودائرة ادعاء عام معان ومحكمة صلح معان وصلح الحسينية وصلح وادي موسى/البتراء وصلح الشوبك وصلح الجفر

رئيس محكمة بداية معـــــــان – ايمن فؤاد عطيوي العقايله، **وقضاة محكمة بداية معان** – علي ممدوح احمد ابوحيانه، مروان عبدالله فالح الطيور الختالينن، احمد فواز سليمان المعاني
قضاة محكمة صلـح معـــان والجفر – محمد حامد محمد المعاني، زيد انور جدوع المشاعله
المدعون العامون في دائـــرة ادعاء عام معان – عاطف محمد احمد الزيادنه، محمد مسند حرب ابو تايه
قاضي محكمة صلح الحســـــينية – كرم عبدالكريم احمد المصري
قاضي محكمة صلح وادي موسى/البتراء – بلال حسين محمد ملكاوي، عارف كامل عارف جماحنه
قاضي محكمة صلح الشوبـــــك – اشرف هاني عبدالنبي المغايره

قضاة محكمة بداية الطفيلة ودائرة ادعاء عام الطفيلة ومحكمة صلح البصيرا وصلح الحسا

رئيس محكمة بداية الطفيلة – بشار عبدالمجيد عبدالقادر العضايله، **وقضاة محكمة بداية الطفيلة** –جمال مزعل عياد الهويمل، موسى احمد الحسنات
قضاة محكمة صلح الطفيلة والحسا – سعد طايل شلاش المجالي، رامي فرحان عبدالكريم الزيدانين
قاضي دائرة ادعاء عام الطفيلـــــة – محمود عبدالرحمن ذياب الطراونه
قاضي محكمة صلح بصيـــــــرا – ابراهيم خليل محمد الرفايعه

قضاة محكمة بداية الكرك ودائرة ادعاء عام الكرك ومحكمة صلح المزار الجنوبي وصلح القصر وصلح الغور الصافي وبلدية الاغوار الجنوبية وصلح فقوع وصلح عي

رئيس محكمة بداية الكـــــرك – خالد احمد علي الطوره، **وقضاة محكمة بداية الكرك** – خليل محمد عبدالقادر الصرايره، طه عبداللطيف سليمان الصلمان، محمود سالم عواد المصـاروه، علاء هواش محمود البكور، معن عبدالوهاب المبيضين، عزام فلاح محمد المعايطه سمير عبدالحافظ الصرايرة

قضاة محكمة صلـــــــــح الكرك وعي – طارق زياد عوض النوايسه، د. مجدولين عبدالمجيد المخاتره، مرام جمعه محمود الاغوات، معين خلف السحيمات، اسماعيل موسى شقيان البديرات، محمود يوسف مصطفى الزيادة

قضاة دائـــرة ادعاء عام الكـــرك – احمد خلف ابو نويـــر، رباع عبد القادر عبد الله الكيلاني

قضاة محكمة صلح المزار الجنوبي – سائد شرارى عاطف البيايضه، معاذ فلاح الضلاعيـــن

قاضي محكمة صلح القصـــــــر – حلا ذياب هويشل الطراونـــة

قاضي محكمة صلح الغور الصافي – محمد حسني عبدالفتاح البيايضه

قاضي محكمة بلدية الاغوار الجنوبية – زايد عبدالله محمد عظمـات

قاضي محكمة صلح فقـــــــوع – منير سعود مسلم ابو قاعود

قضاة محكمة بداية العقبة ودائرة ادعاء عام العقبة ومحكمة صلح القويرة

رئيس محكمة بداية العقبـــــة – سليمان خلف سليمان الطراونه، **وقضاة محكمة بداية العقبة** – منور خلف محمد الصرايره، توفيق علي اربيع التوايهه، احمد عوده حمود الرواحنـه، د.سليمان علي سليمان عمايره

قضاة محكمة صلح العقبـــــة – انور فايز سلامه اللوزي، هدى هشام عزت بيدس، فـادي عواد محمود ابوقطـام سهم خالد سليمان ابو ردن، حلا بركات محمود الذنيبـات

قضاة دائرة االدعاء العام العقبـة – راكـان محمد علـي الذيابات،عادل عبدالغني عوض الجعافره

قاضي محكمة صلح القويـــرة – احمد زياد موسى خليل